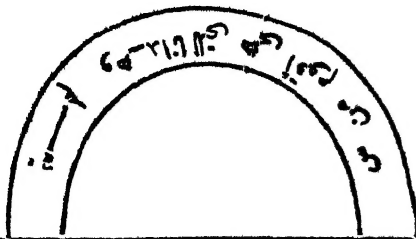


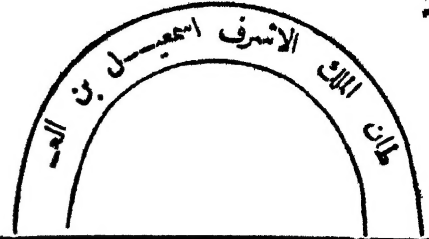
ا	الحمد لله على	الحمد	ومستحقه الذي لا يقـوم	بحمد	هـ أحد من خلقه وأشـها
م	معبود الخلق الا	لله	ولا اله لهم سواه وصلى	الله	على سيد البشر
رب	ربنا ما رفـع منار	حق	فلح وأضاء نورـه لم وسـطع	ا	علم ان العلم مصـ
ت	تسـنـضـى به الامـة قد	جده	الله وأنـى عليه وأشرف ما	ستفـخ	من العلم ومـ
ا	الفقه فمن صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو كل عليه فـ
ل	للعباد مما حفظ	الله	به عليهم أركان الاسلام كالـجـو	الصلاة	والصيام ومنقول ومعة
ي	يعسر تحـصـيله	على	الانام الابلـماء أعلام يدلونـهم	على	الحلال والحرام وـ
ف	فضل يروى عن سنة	محمد	نبيه المختار من السـبـريـه و	رسوله	المبعوث باكرم سـجـيـه
هذا	هذا نعتـه وصفـته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وستـه اللهـ
ال	اليك هـادين لـضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهـذ
كت	كتبته لم أسـبق	بعد	اليه ألفتـه مختصـر في الفقه	فا	واعان الـ
ا	امره على هـذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفى شكرها	قول	ولا عـ
ب	بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثـى من	الكلام	في معاني
و	واحرف معدودة اذا	جمعها	من أوائل سطوره انتظمت عروضاً فهذه	ثلاثة اشياء	وعـ
جمه	جمعه من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فانتظمت هـذه	وهي	خمسـه
م	من تأملها عجب	اخترعتها	لاعلى منـوال ورسـمت لها مـ	اسم	على غير مـ
و	وجاء مـودبا وجاء	مؤرخا	كتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	و	نجس فـ
ل	لكل ما عاق على صـفته	دو	نـغيره ونعنى بالطاهر ما اسـتعمل في	فعل	الطهارة
ا	انـفـس تغـيـره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة تنجس	وحر	م اسـتعملـه
نا	ناله ولم يغيره فعند	أئمة	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ف	ان الشمس يكر
	ستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الصيف خاصة باب الاثنية	والا	ستعمال للطاهر
	انت خشباً	وعظما	الامن النـقـدين ويكره التـضـيـب بـها الا بـ	سم	الحاجة الـ
	وان كان	ملو	ما فطهارته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما فـ



34786

RCC-110.

٢



ط	طهارته ظنا <b>باب السوا</b> لك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة ولتغيب في ي
ا	القم بما يـ <b>وذى</b> الشام	والجليل ويساتك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يباسم ع
ن	ندوة وكل خشـ <b>ن</b> و	من يلبس يجرى <b>باب الوضوء</b> لا تخا	لف	في استحباب التسمية قبل ل
ال	الوضوء لما فيها من	والبركة ثم ينوى رفع الحدث	والاد	زم ان تقارن اول جرم م
م	مغسول من وجهه ولو	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو و
ل	لازمها الى فراغ غسل	جلين فهو حسن ويسق غسل الكف	والا	ستتساق والمضمضة ثم المبالغة ه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد د
ا	اقتوا انه ثلاث غـ <b>رفات</b> افضل	ثم يغسل به كذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجهه بلى ا
ل	لو كان في منابت اللحية	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	من الشـ <b>عرو</b> وبيان ن
ا	الوجه وحدوده فكذا	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا ا
ش	شـ <b>عرا</b> وبشر واجب	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	ه	ويسن مسح <b>كل</b> ل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	عن حده من الشعر ثم رجليه مع كعبيه	والافعال	هذه ترتيب العمل ل
ف	فيها <b>ا</b> فـ <b>ر</b> ض	وتسن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والثلث وتخليل المنابت ت
ا	اما التشفيف ففيه وجوه	يكره وقيل لا وقيل يـ <b>كره</b> بعد د	خول	الحـ <b>ر</b> لا البرد وفي ي
س	سبيل الله قـ <b>ل</b> الـ <b>اطان</b>	لتارك الوضوء <b>باب مسح الخلف</b> مدته	التا	مة للقيام يوم وليلة ومدته ه
م	مسا <b>لا</b> بشرط الملك	بل يجزى خف مغسول ولا يجزى الا	السا	ترلقـ <b>دم</b> ولا يجزى ي
ع	عـ <b>القول</b> المنصور	حجته ولا يلبس الابدغمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المسدة حتى ا
يـ	يـ <b>مسافرا</b> ثم نو	ي الإقامة <b>ة</b> أو مسح مقيما	ولم	يقم بل سافر لم يسبق ق
له	له الامـ <b>قيم</b> وظهو ر	الرجل من الخف ومباشرتها التماسـ	وكونه	انقضت مدته أو اجنب او و
ا	أة الماسحة الد	م من حيض أو نفاس <b>كل</b> ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم م
ين	ينه <b>خطوطا</b> وا	ما مسح من أعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويسق مسح أعلى قدم م
ل	لـ <b>أسفله</b> وتقليل الماء	له فليتمـ <b>ده</b> <b>باب ما ينقض الوضوء</b> وهو	وهو	الخارج من السبيلين وان لم يكن ن
ط	طـ <b>عاده</b> وتلامس رجل وامرأة لا	وام ومثلهـ <b>سائر</b> المحارم	قا	لوا وزوال العقل الامن جالس س



باب ادم الله ايامه وبعد فهذا

٤

باب ادم الله ايامه وبعد فهذا

ب	بمحمل الحدث	على	الارض نام ممكنا مقعده ولو ز	لت	احدى اليه عن المكان	ن
ا	انتقض ومس فـرج	ال	جـل والمـرأة بطن الكف	ولم يقل	احـد بفرق فيه	ه
س	سواء الصغير والكبير	سو	ل والدبر من الحى والميت	والامر	فن يبقن طهرا أو حدثا ثم	م
ا	استراب وشك انه يرجع	لى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
د	دفة المصحف بلا حائل وجهه	وهو	سواء جـله فى كيس أو صندوق واذا	اكتب	فى مثـل الدراهم	م
ا	ابج للمحـدث جـلهـا	باب	الاستطابة يقدم داخل الخـلايساره	وما	حجبه من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبار هادون ما	عداها	حرام وهـذا فضل خص	ص
الله	الله به هـذه الجهة	فتح	لنا وان اسـتقبل القـمرين أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تنقوط ونسـرغ فليحـمد	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهبـرج و	حرف	من الامـكنة قـوى	ى
ى	يرش عليه البـبول ولا	على	طـريق وناد ومساقـط الثـمر	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله عـلى	أهل	قباء جمعوا فى الاستنجاء بين الماء والخـجـروا	سم	الاستنجاء يقـع بـكل	ل
م	منهـما والماء أفضـل و	الا	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم و	نكره	له الاستنجاء باليمين ولا يستعمل	ل
م	فمنـا يساره والا شجـا	ر	وكل جامد قال له حكم الخـجـر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فى اراده	ه
و	واكتفى بالخـجـر فالغـسـر	ض	الانقاء وليكن بثلاث مسـحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الالبـة أو	تواصل	البـول ولم يجاوز القـطـع الخلقى	صح فيه	الخـجـر وان زاد عليه	له
ع	عاد الى الماء ولم يجـزه الخـجـر	بعده	باب ما يوجب الغسل يجب بالانـز	ال	وبالاجـل حـشة فـرجا ولو	و
د	دبر اثم الانـسـ زال و	الا	يلاج بوجبه على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره وبجـهـن ونفاس	س
ف	فلو نام وحده ووجـده	سلا	لـة فى مرقدـه تشبهه المنى وتشبهه المذى	فهو	مخير بينهما وما وجب من الافعال	ل
هـ	هـجره على المحدث فهو حـرا	م	على الجانب مع المكت فى المسجد وقراءة القرآن و	نكره	له عبور مسـطح الا اذا رام	م
ذ	ذلك لغـسـر ولود كر النـم	وتواتر	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر بـباب	و	صف الغـسـل وهو	و
ا	امر شرطه النـيـسة فيجب	على	مريده نية الغسل أو استباحة واحد من	جملة	ملا يستباح الـبـهـد	هـ
ا	الغـسـل ولا يصح الامـن	المسلمين	في عيده الكافر اذا أسلم والغـسـل يتعهد	المعا	طف فينبـى	نـى
ل	لكل ان يتوضأ قبـل	الا	غتسال ثم يغسل جسده ويتبع المنابت واطا	رف	الشـعـر ويخلل	

ك	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والفرض غسلة واحدة وسننه	خس	غسل الاذى ان	ن
ت	تطخ به والخشور أما	م	الفصل على الرأس والتقليم والتيمان وتقليم	المضمحل	من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تد	خلا	والحيض والجنابة يتعدا دخلا واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغضى النظر	ظر
ب	بدخول الاثر الا اذا عر	فته	معه بالنية ﴿باب التيمم﴾	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالخض والدقيق	و	ان يكون بضربتين للجميع	ع
ف	فصاعدا ناقة لاله الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة أول	ل
ت	تيممه وفرائض التيم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم	م
ه	هناك وضربتان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت المـوالاة أيضا	ا
في	في قول ومبجاته	عشر	عدم الماء أو كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم أو تحصيل	ل
ال	النفقة أو قضاء الد	ين	بيعه أو وجده ولم يجد	ما	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى أو كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل أو خشي عدو الو	دخل	اليه أو خشي منه عدوا و	وا
ر	رعدة أو مرض رجما قا	ست	نفسه منه التلف أو برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجهه صحيح ومضجع	مائه	في الوقت تيمم ويقضى فالتيمم فز	ال	العذر بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم له لاله لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي	ي
و	وراءها وقبلها من النـو	ا	فل ماشاء والكسير يمسح الجبيرة بالماء وتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف	رو
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	وجهه واليدين للجريح ﴿باب الحيض﴾	واسم	الحيض يقع على الدم المقيـد	المقيد
ب	بصـفـات نذكرها	قا	لوا أول سنه تسع وأقله يوم وليـله و	الا	كثيرة خمسة عشر كالطهر وهو	و
خ	حد اقله وما لا كثره حدشا	ثع	فان عـبر الاكثر فلندم الحيض	شارة	تـميزه فلترجع اذا	ا
ر	رجعـتها اليها والصحيح	المشهور	ان التميز مقدم على العادة فا	ذا	فقدته ردت الى عاداتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطـلق	مطلق
ل	لفظهم المبتدأة والانتار	الانتار	المعول عليها مدة الحيض ووقته	وتحويها	التميز اذا نسبتهما ثم	ثم
ط	طلبت التـلاص	ا	حتاطا وغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	لـلـزوج ان يطأها	ا

ويحرم وطئها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة	اضيف الى ذلك عدم التحليل	ويحرم وطئها في هذه الحالة المذكورة
لعبورها في المسجد ولما	تحت الازار والمصوم واذا انقطع حملها	واحد منها وهو الصوم	لعبورها في المسجد ولما
وبقي سائرهما حتى تغتسل ود	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه وأقله مجمة والاكثر	وبقي سائرهما حتى تغتسل ود
هو هوستون وغالبه ا	ربعون فان عبر فهو كالحيض في الرد الى هذه	المعارف من العادة والتمييز والرد	هو هوستون وغالبه ا
في من كان	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمعر وف انهم اتخفظة وتطهر ولا تنقف	في من كان
عن الصلاة مبادرة لصولته	باب النجاسة وهي الكلال	والخنزير وما تولد منها منها	عن الصلاة مبادرة لصولته
والدم والمذي والودي وال	جميع والبول والقيح والخر والميت	وهو فيما عدا السمك والجراد ثم	والدم والمذي والودي وال
لا ينجس الاذى لكرامته قا	لو لا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان جلود الميتة اذا	لا ينجس الاذى لكرامته قا
نقبت بالدباغ لا الكلال ب	والخنزير ثم الخمر اذا تخلت فان طرح ما وقع	الاسم عليه فيها مما يخلل ل	نقبت بالدباغ لا الكلال ب
منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا غسل	المتمكن سبعة احدها هن بالزغام م	منع الحكم طهارتها و
فاما ماسواها فاذا انقا	الفسل عينها ولو باحدة كفي	والفعل هذا حتم وليس هو و	فاما ماسواها فاذا انقا
ع على بول غلام ما اعتاد	معدته الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للفسل وليس س	ع على بول غلام ما اعتاد
ي يجزى في بول الجارية بل لا بد	من الفسل باب الصلاة	وما يوجبها والصلاة ليس س	ي يجزى في بول الجارية بل لا بد
لها موجب سوى الا	سلام والبالوغ من عاقل طاهر ما	عد المرتد والسكران ولو و	لها موجب سوى الا
ن نام لم تسقط عنه وا	باب هذه لا تصح منهم الصلاة	الا الصبي فانه يؤمر بها ا	ن نام لم تسقط عنه وا
ثم وقت الظهر من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك سوى ظل الاستواء ولو لو	ثم وقت الظهر من
ازداد أدنى زيادة حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل صل	ازداد أدنى زيادة حضر
ن نية الجواز بالغروب والمغرب مو	قته بقدر وضوء وأذانين وخمس ركعات و	مبنى هذاعلى ما يروا وا	ن نية الجواز بالغروب والمغرب مو
ي يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب تسميها العتمة وثلاث الليل ل	ي يوم بين جبريل الاوقات
ه هو آخر الاختيار والجواز الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والعتمة وخروج	ه هو آخر الاختيار والجواز الى
ا الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم اخرج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع درجة وتقضى الفائتة ثم	ا الوقت منه بطلوع الشمس و
ج جملة القول انه ان عصى الله	بتأخيرها واجب فورا ولا فعلى التراخي	و يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال	ج جملة القول انه ان عصى الله
ز زمن الحاضرة متسعا فان	ضيقه بدأهم باب الاذان	نصب المؤذن سنة وترتيب حروف	ز زمن الحاضرة متسعا فان



ن	نأى عنها الزممه ذلك بالطنو	اهل مكة	يلزمهم	م ذلك يمين	وا	لبعيد اذا اخبره عالم وقال ال
ن	تمج القبلة هنا قبل	الخبر	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	وسط الكعبة أو عليها صحت	ت
ص	لانه اذا صلى و	الى بين يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له انخطا ا	ا
ف	في اسـ	و	الله أعلم باب صفة الصلاة	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية ونا	س
ا	الزموا النطق ويعين الراتبة	لما	فيها ويكفي لغيرها نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس وبـ وازى	ي
ل	لعط التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعد ذلك	ك	يضعهما تحت صدره ولا باس	س
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم باقى بدعاء الاستفتاح	و	يتعوذ ويقرأ العاتحة وهو و	و
ي	يرتل وقرأتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها أو ما	ا
ت	تلاوة العاتحة فيلزمهم واذ	وجد	الامى من يعلمه العاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أ بدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدرها من	سائرا	لقرآن فان عجز فذ كر افان عجز	فو	قوف بقدرها وعليه أن يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يده ركعتيه مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وماعدها دخيل	ل
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربى العظيم وهو	و
غير	خير ويكرره ثلاثا فاذا	قى	بذلك اعتدل حتى يطمئن	ذ	لك فرض والوصل	ل
ل	له بالتحميد والدكر المعروف	الى	آخر سنة ثم يسجد بجهته وأفعه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و	و
ل	لم يسجد الا على الجهة كفى و	الر	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا	ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	قى بالنسج المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدوال دخول للبلد والخروج	ل
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهرا	او نصها	وافتراش اليسرى ولا يخفا	فا
ت	تلك الهيئة فاولا	خرج	رجليه من تحته كره الا فى آخر الصلاة وبانى	بالا	ذكر ثم يسجد ثانيته وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستجابها الاكثر من ولا تخا	لف	ان الثانية فى جميع ما روى	روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	يو	قى فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	وجر	ت السنة أن يتشهد وهو هو	هو
م	مقبوض أصابع عناء دو	ن	المسجدة على فخذه واليسرى مسوطة وليسر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذى	الذى
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتى فيه	با	لصلاة على النسي ونهى	ي
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	لياء	ت فيه بالصلاة على الآل ويستحب	ب

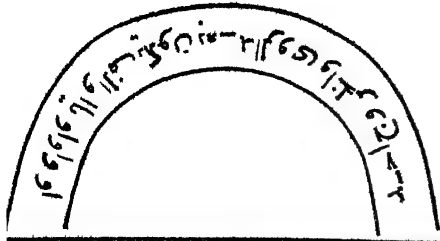




ث ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشتهي أويذافع الاخبتين كرهو	المباشرون	أمامه ان رأوا	ا
ال السترة بين يديه	وا	وتكبوها ألقوا والا فلا ثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جمل	ل
م ما بين يديه خطا كفى و	كر	ه نظره الى السماء باب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د دونه في شك في عددل	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى	ي
د دون القيام ثم عاد ولم ينصب	لم ينصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حخته	مكسورة	انه يسجد ولا شيء	و
ف فاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه يسجد لسهو	ونو	جب الفارقة بينهما	ن
ا ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض و	ن	كان عامدا ثم ثم	ن
ن تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال ال	ال
ف فاعلم ان بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا	نا
ث ثبت السجود لنفسه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	س
م معرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف باب أو قات نهى عن	لفتح	اباب الصلاة فيها وهى	ي
ا أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	س
ن نعم بالنهى جميع صلوا	نه	بل لا يكره شيء منها بمكة ولا ما	أضيف	الى سبب كمائة وجنازة ولو	و
ي صلى في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره باب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو	هو
ه هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم	حد	ه وتسحب للامام واجرها	ا
ا اذاكثر الجمع أفضل و	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الابد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف	لف
ج جماعة به ومتى	اراد فرا	فهم بطلت وكره غير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس	س
ز زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لترى	ووقع	الى ظالم وأكل ما يتأذا	ا
ا المجلس به كالبصل و	عد	منه الفجل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة وما لا ذكار ولك	ك
استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان	ن
ل لم يطل انتظار الامام	له	ومن أدركه راكما أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين	ن

م	من يأتي به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوqa	الجميع	حرام وتحصل لمن أدرك منها	ا
ج	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام باب صفة الأئمة الأولى	با	لتقدم ذوو الكمال	ل
وا	واذا اجتمعوا فالوا إلى	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة فقهه ثم الاقراء وروى روى	روى
و	وجهه ان الافقه والاقراء	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب ا	ن	الاورع بعدها ثم يرجح	ح
ال	الاسن على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	أن يكون الفاسق أعرف	رف
م	من العدل بالعقه فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان ينقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم له يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك	ذلك	ذلك
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	كافروا خرس وارن والنخ وامي ومستمحاضة	و	الخني في حق الرجال	ال
و	والخني والمراة في حق ذ	ين	والمتمسك ولحان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجـ ر في حرف	ج
ال	الكاف من اياك وأ	عا	د المؤتمم لا بالمحدث وفي الامي وجهه	والجزم بهذه	التردد في	ي
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاسخران تبسع ع	ع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضح الحكم اذا حضر ر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبيبا	ن	ثم الخني ثم النساء ويقف في	ف
هـ	هـؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في الصبر ايجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثائة ذراع والقرب ب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	ق أم اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما	ا
من	منع الاسـ تطراق نظرت	ا	ن كائنا أو أحدهما في غير المسجد لم يجز وأ	ما	المسجد فكل بناء وكل ل	ل
عر	عروضة منه في حكم ا	لله	موضع للجماعة وان بعدد من الفر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد د	د
و	وجهه انه لا يضر وتقف ا	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من عجز عن القيام أو توخى خي	خي
ض	ضربا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل	ج
م	هـذا به الى ان عجز ان	يو	في برأسه أو مأ بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو و	و
و	وسط الصبالة قا	م	وأتى صلاته (باب صلاة المسافر) وا	لماضي	في حاجته له الترخص ص	ص
ضر	ضرورة للسفر	النا	م وهو ستة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الا بق والمشيغول ل	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بنيان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها ها	ها





ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرم مسافرا أو مقيما أو
ز	أحرم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يعلم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعين يوما صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو و
ثم	ثم أقامه يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	إلى ثمان عشرة ليلة هذا أ
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه والمسافر الجمع	ويقدم ويؤخر بين ظهر وعصر كما روى	وى
ب	بوقت أحدها ومغرب	و	عشاء كذلك وللمدة القديم شروط	وهو	أن تكون الأولى منهما أ
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مس	يده في وقت الثانية لا أ
ي	يلزمه إلا أن يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الأولى قبل	فو	انها والتقديم للنازل أولى ولو و
ط	طهرات وهو سائر آخر	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال أ
م	من القبلة وحارب عدو	أقنله	مباح رتبهم الإمام صفين ووصل إلى بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرب	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك يك
ت	تجاه القبلة أحرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه وأتمت و	أحر	مت بعده الأخرى ثم يقومون و
ف	في تشمده فيخرجون	مما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ع	على الصحيح بالأول ركعتين وبأو	ليك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
لن	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	أ	القتال واشتد د
و	فأعلم أنهم يصحون رجالا	و	ركبانا مستقبليين وغير مستقبليين وان جرح و	صب	جرحه دما في غيرها أ
ن	نعم لو تلطخ بها شيء و	كان مستغنيا	عنه ألقاه بباب صلاة الجمعة وجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بقاء ذار ب
ا	الجماعة ويكون المعذور	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصل في الظهور وهو و
ن	نقى من الاعتذار وفي	ظنه	أن الجمعة لم تغن عنه لم يصح في قول	محزوم	بصحته بل يحرم عليه في ي
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافرا و	و	مستوطنا نار كالأطعمن والخروج
هـ	هذا الذي تعاده أر	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يخطب قبلها أ
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للعمود والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صوته ويقصر في أحد حد

جز	جزيها ابتسه والاشا	رة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابهاطهارة وسـتر ولا نصح	ح
ا	الخطبة الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين شرط بحسوف	رو
اسـ	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبروان يقبل على الرجال	ال
م	مسما ويجلس للاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والمـ	مد
خ	خير في الصلاة ولا بأ	س	بإظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و	و
ب	بالجمعة والمنافقين و	الله	أعلم بباب هيئة الجمعة يستـ	غسل	الجسم لها حال	ال
و	وجهته للخروج ويجزئ بعد	رو	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل	ل
ن	تنما ويتطيب عند روا	حه	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويكر ويثي	ي
ال	اليها بسكينة ويقرأ الكهف	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وليصلين	ن
ع	على النبي فيه ويسأل	الجنة	والمنـفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون	نجا
ر	ركوعه الاتيمية المسجد	ثم	ليخففها ويستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشـوش القلب	ب
و	ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به وأتموها جمعة واعتد لها أتمها	الفاعل	لذلك ظهرا وفي وجهه شاع	ع
ض	ضمه يحرم بالطهر والذي	فشا	بين العلماء يحتمل انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقح له فقد	د
و	وافق امامه في الحـا	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعارا للاسلام يحضرها	ا
ال	الرجال والنساء والصبيان	وبا	لغوا في اطهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل	ل
ض	ضوء النهار بطول الشمس ثم	يعو	دمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحي	لانها	مراجعة للاضحية وصلي	وصلا
ر	ركعتي الفطر وقت اد	ا	لضحي وكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحي فاذا ذا	ذا
ب	بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات	ت
و	وفي الثانية يكبر خمسا	و	يرفع اليه ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة يحرك	حرك
الخ	الخواطـر فيها با	لد	عاء الى التوبة وبانخراج الفطرة ان كان الحـا	ضر	عيدها وأما	وأما
ب	بالاضحية في عيدها وندب	أ	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا	ا
ن	ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحـركات	الحـركات
ا	الى الاحرام بصلاة العيد في القول	الحسن	الصحيح والحاج لا يكبر ليلة الاضحي بل	يد	يم التليمة فهي	وفي

سقاط الثاني الساكن ثم الواو مفاعلات

سقاط الثاني الساكن ثم الواو مفاعلات

س	سبيله الى ظهر النحر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ماصلا	ا
ق	قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلواته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
قال	أطاله الله في مـ	يز	مطاعته بباب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث	ثنائية يحرم بها ركعتين	بيد	أه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو و	و
ي	يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والر كوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها ا	ا
ال	الى قـ	ا	درمانين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س	سنة الكسوف	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وأخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك	اكثر الدعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ ذ	ذ
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ثت منه لا يقضى ولو و	و
ث	ثارت أوقات صلوات معافا	لظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتان استوا (بفا) عل	عل	الجنابة قبل الكسوف هو و	و
م	مصيب وان اجتمع الوتر والكسوف	قدم	الكسوف بباب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء ا	ا
ا	الاودية والانهار	من	الناس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	غما	تكمل العضيلة بالتوجيه	ب
ل	لهم الى المصلي بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائم بنخسع وشكوا و	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون البهائم فاذا ا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع	وكانت	الصلاة صلواتها ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م	ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويسحب الاشباع	ن
ف	في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطار الا	رض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الحا	ضرون يحولون ثم يتركوا وا	وا
ا	أرديتهم لا يحمدون لها نر	عا	الاعم ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجرى	ن
ع	عين الماء وأول المطر و	و	يغتسل فيه بباب صلاة الجنائز	لا	ولي للكل ان يستعدوا وا	وا
ل	للموت ويردون مظا	لما	ويجددون نوبة وذلك للريض أهم فا	ن	حضرتة الوفاة فالمستحب ان يحول	ل
ت	تلقاء القبيلة و	اقبل	عليه بعضهم واقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان ن	ن
ن	نزع روحه وهذا	وعلموا	موته غمض عيناه وشد لحياه ولين و	اذا	فل هذا واكتفى فا	فا

س	سجاء وفعل ما يبرى به	من دينه وشرع في تحبه — يزهو	يقدم	في غسله وحينئذ	ذ
ت	تترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالتكاح ولا يخفى فا	فا
هـ	هـ هذا ثم الرجال الاجانب	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل	ل
ا	الغسل للنساء الاقارب وترتبو	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بعدهن وتأخر ر	ر
ج	جنس المحارم بعده	وعند عدم المذكورين يعم الميت ثم يسترايه	تأخر	طرفه ويده عن النظر والمس س	س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجع	بينهما بغسله ومسح ح	ح
ا	احشاه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسله كما في	الابتداء	فان لم يطه ر	ر
ا	اسم تدعى بالماء	م غسله حتى يطهر ويكون تراويح في	كل	غسله ككافورا وذلك ك	ك
عمل	عمل مستحب أعني التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله هـ	هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بخروج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لبت طيبا اذا مات محرم ما	ما
قط	قط واذا انهم را الميت حتى	شق غسله يعم باب الكفن يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل	قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	ز وجها والفقرير يحبه زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقه وان كان رجلا ا	ا
ف	فالا فضل ثلاثة أثواب فن	الاجسمة جاز والثلاثة لعائف وان زاد	به	فقميمص وعمامة والافضل ل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت او ثيابا ازار وخار وقيص ولغافتين	ولم	يختار والا البياض وطيبت ت	ت
ل	لان الحنوط والكافور	ية تقوى البدن في مدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطننة ويضعها ا	ا
ع	على المنافع والمواضع التي	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس س	س
ر	رجل أولى بالصلاة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصباء فان	عا	دل رجل رجلاني ي	ي
و	وجوه القرب و	تنازع ا فالاست أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هـ هذا في مجلس س	س
ض	ضم جنازتها وقدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ووصل	من	بمدها على النبي وآله ثم يكبر ويد و	و
و	والأثر أولى فان أخل	به لم يضرم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمه و	العو	د الى الثانية سنة اما ا	ا
ا	الذي هو فيها لا	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لبي و	ادنى الدعاء للميت والسلام ويصلح ل	ل
ل	لها كل موضع من	أو مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتك	مل	له ادراك التكبيرات بحذو	ذو
ضر	ضرورة حذو امامه	اذا سلم أتى بما بقى متواليا ومن فاتته	وهو	من يلزمه فمريضها أبيع ح	ح

ب	بان يصلى عليه ابا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه ركه
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاشي مشهور وروى حكم م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	ثمان	مائة عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يلعبها	كفن ودفن والشهيد اذا ا
ق	قضا في الحرب وما افترق الفريقان	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز و	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موق المسلمين كفاروا لم يتيمزوا	كان	المصلى ينوي بالقلب ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما <b>باب الدفن</b>	ا	ذا حلت الجنائز فلا فضل ل
ا	المشي امامها والدفن فرض على (الك	الك	مائة والرجال اولى به والمقدم على ترتب أ	سما	هم في الغسل كما ا
س	سبق والتعميق سنة لانه أ	حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه و	و	يضع على عيینه مستقبل ويجعل ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	ر هناك بل يباشر بجمده الارض ويدفنون و	احدا	واحد ولا يردف
ا	اثنان الا لضرورة ويقدم	في	اللحد أفصلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه
ط	طريق القبلة واجب والمحتا	ر	انه ان لم يستقبل به ننش ونصب القبر و	زيد	ارتعاعا عن الارض شبرا ولا يباح ح
م	مظلة ولا بنسـاء وترايع (ولا	يبيع (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور ر
ت	تركها ويسلم عليه و	الاو	لى ان يأتى بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعـد ثلاث والجلوس لذلك ك
ح	حتى يقصده الرجا	ل	يكروه والمعزية هي الجل على المصبر و	زيد	فيها الدعاء للـيت وله ه
ر	رعاية لليت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريته الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما ما
ك	كان من البكاء لـزع استولى	عليه	لكن يحرم الندب واللطم	بالا	يدى وغـيرها وسواء قبل قبل
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحتسب ويستحب لغير اهل الميت في	بتداء	ختمهم أن يصنعوا ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليتهم <b>باب الزكاة</b> الزكاة	وسائرا	ركان الاسلام من قال ل
من	منكرها وجوبها ككفرا	جما	عاولا تجب الاعلى مسلم حلا العبد	لانه	لا يسـنقل بملك ولا الكافر ر
ل	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ماله وفيه خلاف و	خبره	وأحكامه تروى وى
ف	في باب وفي المغصوب و	الا	جرة قبل استبقائها قـولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي في
'	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجها من مالهما و	حر	م منعها وتجب أيضا ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كمل ل

الاصغر وهو يكون ثلاث حركات بمدها كما في النكاح

الخارج وهو يكون ثلاث حركات بمدها كما في النكاح

له	له نصاب ولم يخرج ثم	دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يلزمه شيء (باب صدقة)	لمواشي	م
ال	الساعة التي لا تصنع	صنعها	اذا تم الحول عليها ولا حول للسخال الا	ي في حول الامهات وقيدوا	م
ص	صورة الوجوب	في	ذلك بلوغ النصاب فلا تجب في المجلس	أول نصاب الاب	ل
غ	غير شاة وفي عشر شاتان	الحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين	الابل أربع شياه فاذا	ا
ر	رضي بان يخرج بعيرا	من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض	ست وثلاثين بنت لبون واشباع	ل
ا	القول فيه ان بنت	السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون وعلى	ست وأربعين حقة	ه
وهي	وهي الماهل ثلاث سنين	و المذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت	احدى وستين فجذعة وهو	و
يكون	يكون سنين أربع سنين	وفي (ست)	وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقة (ان وعن	مائة واحدى وعشرين يصح	ح
ثلاث	ثلاث نبات لبون ثم يغير	سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون	في كل خمسين يحضر	ر
ح	حقة والوقص عفو وان	تسع	النصاب واتفق فيه فرضان كلأتين	ث فيها أربع حقات ومعه	ك
ر	رؤس خمس من نبات اللبون	وأر	دت انخراج احدى تعين الا غبط ويصر	في ثلاثين بقرة	ه
كا	كاملة تباع وفي أر	بعين	مسنة للتبيع سنة وللسنة سنتان و	في ثلاثين بقرة	ه
تب	تبعا في كل ثلاثين	و أخذ	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم	في اقسام نصيبه أربعة اول	ل
عد	عدد اربعين وفيها شاة	و بعد	قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (والقسم	الثالث مائتان وواحد	د
ها	ها هذا فيه ثلاث فان جاوز	ذلك	في كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض	اكبر ولا معيب دخيل في	ل
س	سليمه فان حصل	التفكر (في	الواجب بان كانت كلها معيبة أو ذكور قبل	ان كانت كلها صغارا	ا
ا	اخذت صغيرة واذا اشتركا	في	نصاب أول يشتركا الا انهما	دخول الحول ان المال	ل
ك	كله مشترك في المراح	ا	لشرح والمشرع والفعل والراعي والمحاب	زم لهما حكم ملك مطلق	م
ن	تكمل نصاب احدى بالآخر	و المحرم (لو كان	مبتدأ ملكهما ثم خطاه في صفر فاحكا	الخطاة لا يحدث	ت
ث	ثبوتهما الا في العام الثاني	وفي	ما بعده ويتراجعا في ما يأخذه الساعي	المال لا يلزمه تسليما	ما
م	من خيل ازماله فان سمع	اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات	الزروع ما ادخر منها وحصل	ل
ال	الاقتيات به وجبت الركا	ه	فيه اذا كان مما ينبت الا دميون و	سواء في الحكم	م
كا	كالخطة والشعير ونحوها	قد	الحقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب ان	ي في هذا الحكم ويخرج	ج

م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجزا	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار خمسة أسوق و	ب	بها	ي
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	ه	به عشرة ويكمل النصاب بفترة عام وزرعه	ق	العلماء انه الاصح	ح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظ	لتميل السقى أثر	ر
و	ومونة مثل السقى	ب	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان	س	من هذا وهذا اخرج ذلك	ك
م	مقسطا على ما سقى	ب	أو غديره باب زكاة	الد	راهم والدنانير الذهب والفضة	ه
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصابا فازداد	ار	الحول وفي ملكه اما	ا
ف	فضة مائت درهم	ا	وذهب عشرون مثقالا لزمه ربع العشر ولا	لج	الى تكميل أحدهما بالآخر بل	ل
ا	الردى من الأنواع يكمل با	ل	منها ولا زكاة في حلى مباح باب زكاة	الع	وض من اشترى للتجرب	ر
ع	رضاء بنصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	ص	في الائمان وروى	وى
ل	للأصطخري وجهه	م	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقنية أو	و
ن	نقد دون النصاب	فا	ن حوله ينقد من وقت الشراء و	ك	لورد الى النقد في أثناء	ا
س	سنته وهو دون النصاب	فا	ه للتجارة واشترى به استأف الحول و	س	يقيم برأس المال ان حصل	ل
ت	تملكه بنقد والاف بنقد	ا	له لدوالج تابع للأصل ما لم ينض	وا	ملك ماله أوباع من	ن
ه	هذه الساعة نصابا وقصدا	ل	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أ	الى التجارة أصنافا	فا
ا	أخرى لما لم ينقطع الحول	و	الله أعلم باب زكاة	ا	لمعدن والركاز من أخذ	ذ
جز	جزأ من النقدين وكان ما	ق	نصابا من معدن في ارض يملكها ولم يقع	س	الملك عليها لاحد فالاصح	ح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	ع	القول الآخر الجس ويضم بعضه	ا	بعض لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أ	ى العمل لغيره نذر لم يضم وان كان ذ	ا	ك لم يضم فانه لم يترك	ك
بعد	بعد ومثله الركاز وتساويهما	ف	اشترط النصاب وعدم الحول محكوم به و	س	الركاز يقع على مادفنه	ه
ه	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطة	فا	ن كان جاهليا وأحييا	ا
الر	الرجل الارض ملكها	ود	خل الركاز في ملكه فان باعها لم يملكها	ل	واجبته الخمس وهذا القول	ل
جز	جزأ من العلماء به بلادا	ع	ومصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	ي	ى وجوبها على من هو	و



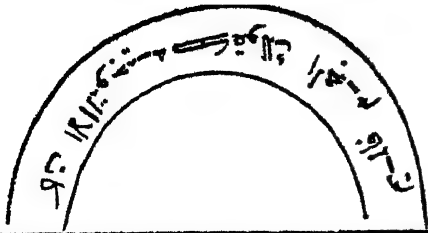
مسلم	حرف فضل عن قوت	الكل	من تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب نفقته	ر	أس المال النصصوص	ص
ت	تقضى أنه يبيع	في	المطيرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم بالاضافة	ل	الوجوب قبيل	ل
ف	في الفطيرة على المأ	دا	عنه ثم يثبته له المؤدى ثم انا	نقول	الصحيح انه لن	و
ع	عجز ولم يقد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل	لا يلزم زوجه معسر والكل نا	دب	لها ان تخرج عن نفسها أو ما فطرة الناشئة	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	ن	يسادر باخراجها ويجهل	ل
س	سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم العطرا ثم	ودارها الا	مرب بالقضاء والواجب صاع ثم م	م
ت	تقديره بالسوزن أ	حصن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	خمسمة اسباع قفلة وكان ان	ان
هـ	هكذا من قوت الباسد فان	تعز	ز وتعذر فمدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الركاة أجزاء	ا
ا	اخراجها ويحزى الا قواط اللبن	المحروس	ضبطا بانه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاته من قوب فعدل	ل
ج	جود الى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا	خذ صاعا من جنسين وان	ن
ز	زاد أحدها بمسا	سنة (على	الواجب بباب قسم الصدقات) من منعهما	ثم وزيدا	دبا في قول مغلط	ط
ا	اخذها ونصف ماله فن	خمين (دينه	ارايو خذ خمسة وعشرون ونصف وثن زكاة (واد) بالا	كن الاصح لا يلزم	م	م
ثم	ثم ان ادعى عدم	و	جوع اعليه وذكر لك سببا او	ضافة	الى ما يخالف الظاهر لز	م
ا	اختلفا في وجهه وان تأ	سن	نفسه بالساف وأخرجها دعاه بالبركة	و	(ان مات قدمت على الديون مطلقا	و
ل	لتعلقها بالعين والا	ما	م اذا أتلغها من غير مسألة ضمنها	الحس	ج عليه ان لم يغرم ولو	و
هـ	هززه الفقراء للسما	ية	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعا سألوا منه	اخذ	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي	بجها الا اذا اتفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الحول فان مات قبل الحول أو	ترفع	واسستغنى عنها بشئ	ي
هو	هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يقولون لا يجزئه وله ان يسترجع منهم	الا	اذالم يبين عنده	د
م	ماسلم انها زكا	هـ	مجهلة وصرفها الى الامام أفضل اذا انشتر	سما	عائنه فعل المعروف	ف
فا	فان كان جائرا فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة ببلد المال ولا	ا
ع	عذر له من النية و	التا	(خير للنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تنصب	وكيلا وفويت ولم	لم



بسم الله الرحمن الرحيم  
 جزاء المستعمل بحسنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 جزاء المستعمل بحسنه

ي	ينوهوا جزاء وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجوز في الاخر الفقيه	ال	(مين) ويكون ممن تحل صدقة المتصدق	ق
ل	له واحد اكان أو	ع	عشر	خ	في الفقير ومذهبنا في	ي
ن	نفتته انه من ليس له	م	(المال) وانكسب ما يقع موقعه من كفايته فالحكم	ا	يعطى كفايته والمسكين عند	د
س	سائر اصحابنا من لم يقع عنده العجز	ق	المتربة بل يجذب بعض كفايته	و	ادعى عيالا فقد يكون	ن
ت	تقول والدينه ممكنة فتأزمه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	و	قويا قبل منه مجرد	ي
ه	هذه الدعوى بلايين	ف	ثم المؤلفه وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	ل	اليه خير احسن سلامه أو	أ
ا	أصيل في الشرف يرجى اسلام	ا	ونظرائه باعطائه وقوم اذا عطاوا قاتلوا	ل	في الاحباب من هو مردف	و
ج	جزا جزاهم باهل المصالح	و	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ل	قال الشافعي هـ	ا
ا	الصنف جمع بين	س	الغزاة والمؤلفة فيعطى بهما وبعضهم	ي	المستراد ان القوم وم	م
س	ساووا للطاء ثقتين فيخير في	ا	العطيتين امام الغزاة او المؤلفة	ا	شاء ثم المكاتبون وليس	س
ت	تقبل الدعوى من	و	(احد) الكتابه الابنية أو اقرار سيده ولا يعطى	ز	على ما يؤدى فلو امسا	سا
ع	عليه مائة ووجد	خ	زدها مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	ق	في كل من عليه دين ثم ثم	ثم
م	من غرم مالا أصح له أو	ا	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	ا	له الغيرة والغرم المجرد	ي
ل	لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	ع	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	ز	هم وصفنا بانهم الذين لا لا	لا
م	مرتب لهم من الديون فيعطى	ا	اغنى وغديره وابن السبيل المسافر في أراد	ب	يسافر لغير المعاصي	ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	س	اد حاجته ذهبها واياها ادا ثبتت حاجته	و	بها البينة ولا تحل	ل
ز	زكاة الخالف في	ا	ولا هاشمي ومطلي باب صد	ق	ن التطوع الصدقة لا تجوز	ز
و	وهو محتاج اليها لمنه	ب	وغديره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	ب	رس المصبر على الازمة مه	مه
ا	اثم اذا أتى على ماله و	ع	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	ل	لازم فان فضل من من	من
ا	الكفاية ثنى فالوجه	ا	ان يتصدق به باب الصيام قد ثبت في	ا	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من اركان الاسلام	و	وبة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	ل	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل	ل
ر	رآه فان قامت عند القا	ض	بنية في يوم الشك أمسكوا وقضوا	و	في الامساك فقط رراح	ح
م	مسافرا الى بلاد بعد عنه	(في)	سفينة فوجد أهله صياما ولا يتحرى الاسير	ل	يصادفه الشهر أو شهر	ر



عر	عرفه وعاشوراء كذلك وادا (منه	مستحبه والايام البيض وستة من شوال	ومن) اصبح	متطوعا بصوم او بركات	كانت
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قيل يجوز ذلك وهذا	ا
من	ضعيف ومن دخل في تطوع الحج (و	العمرة لزمه اتمامها والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح (يكره صوم	الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	المندوبات	ويستحب كل وقت الا	ا
انه	في العشر الاو	من رمضان افضل لطالب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انها	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	(منها ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او في نذر	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان اوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	غسل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن زوا	ل الاعتكاف عنه او عدة او اداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج في	أمر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انك	حكم التتابع وبطل فيه به	به
و	ولو خرج من المسجد الى البر	أو جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضرو ذلك	ل
هو	هو المنارة الخارجة	في على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	ففي	مما لو كذب يرقول قول	قول
م	مولى وزوج ولا يكتب أن ير	ذلك بلاذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي تساربه	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجه عليه أدائه في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	حرامه الى الفرض ولا يبيحان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه تطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذ غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للترديد بأق	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يه	م
ن	نسيابة عنه والصحيح ان ما يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال المولى	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	ونحوه ذهابا وايابا ثن المثل فان	رفعت	قيمته عن ثن المثل	ل
ت	تعد ذر الوجوب ولا مد	للوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فعلها فان كانت مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقيم	يم

ن	نشترط له الراحة وان كان	في طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مخفف والنوع الثاني شيخ	عسا وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجره أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عمرة ومن كان	محرم بالخروج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهـ ورشـ قالوا وا	وا
و	والقعدة وشراخجة فن أحرم	مليبا بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو آفاق فاحرم بهـ مرة في أشهر الحج ولم	يما	طل بل حج من عامه ولم يرح	ح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	عا (د الى الميقات وأحرم به أو كان حاضر لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غير	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خبر	وأن حاضريه من كان بمكة	كة
س	ساكننا وكذلك قري	البد والى دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واستمكا	ن حتى يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة	ه
هـ	هذه في القضاء وبين ما	انى به من السبعة باب المواقيت ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات	ات
ا	المسنى ذوالحليفة والشامي	با لخمعة والمصرى مثله واليمنى يلم ولنجذوما و (لا	ها	قرن والعراق ذات عرق ولو	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك احرم بمحذاة بعده او من دون الميقات او في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج	ج
ز	زائرا للبيت ناسك	و زالمقات وأحرم دون لزمه دم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام	آتم (و قيل من ديرة هذه باب الاحرام) ومن سننه	التي	تقدمه العسل ثم يحرم وهو	هو
م	مكشوف الرأس بهـ مرة أو	ح ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحلته للارتحال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم بعد ان يلبس ازارا وداء ابيضين و (الولى	الاولى	ان يصلى ركعتين والاحرام بغيره	م
ع	عرف أولى وهو الاحـ	م) بعين وان احرم مطلقا صرفه الى ماشاء من	فمال	الحج والعـ مرة ولونوا	ا
وض	وض ومن احرامه حج او عمرة	اجتمع له ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند المضايقة وتغاير الاحوال	ل	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس ويرفع بهـ صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب وجلب خير ولا يابى في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و ستر الرأس ويحب بذلك الفدية للنساء ان يتنا	ولن ذلك الا القفازين للبد	د	د
ها	ها اذا حكم اللباس وا	علم انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	ستعماله في بدن وفي	في
م	ما يوس حرام عـ	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيمة لا شعرا	ذن	وبدن والفسدية فيه تلزم	لزم

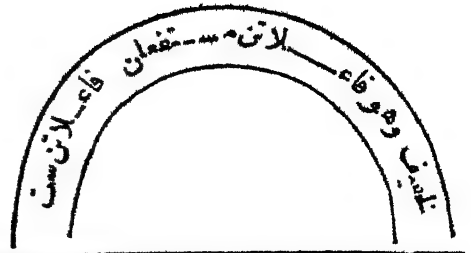
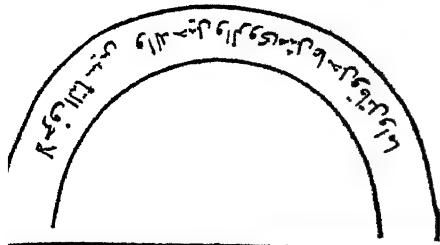


مرك في المسبح وهو مستقران مفسدان

منه من سجد سجدتين

ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقراء الحرم	باب صفة الحج	اذا	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ	ذ
ك	كغسل الاحرام وجهد	الله	ثم	دخل من أعلاه	وفي الطلوع يخرج من أسفلهما	و	اذا رأى البيت ومثل ومن	ومن
ثم	ثم بازائه اضطجع	وكسا	عائقه	لايسر بطرفي رداءه	وطاف من الجرا	لا	سود واستلمه وقبله	وحاذا
ال	الجبر ووجه	البيت	على يساره	فاذا بلغ الركن اليماني	فلاستلا	م	له سنة فيطوف سبعا	يرمل
م	منه في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعة	وكما حاذى الركنين	كان	الامر	في التقبيل والاستلام	م
ن	نحو ما كان ويأتى بالد	عا	والذكر	المأثور في الطواف	ولا نرمل المرأة	ولا	تضطجع واذا فارق	ق
س	سيرة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذروان	الكعبة او على جدار الحجر	أو	في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	ثرا الى الصفا	من بابه ويسعى فيبدأ به	ورود	النهى	عن البداية بالمحوية	ولا
ح	حساب للبسدي بهما بالشو	ما	ق به أو لاحتى	يأتى الصفا فيبدأ به	و	و	الاولى ان يرفى عليه	الرجل
وهو	وهو وسنة مأثورة	و	بنة	ما يرفى قامة ثم ينزل ويمشي	فاذا بلغ موضع	السعي	حرك دابته وسعى ثم برخي	نخي
م	مشيه الى المسروة	وا	بسمي	الرجل ويمشي المرأة	ثم يستحب الذكر	المعروف	في السعي ويسعى بينهما	ما
س	سبعاء وفي سابع الحج	و	وقت	الظهر يخطب الامام بمكة	ويأمر المسافرين	الجبا	وربالغدو الى منى	ثم
ت	تقدم اليها في الثامن	و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشائين	والصبح	و	د في اللبث كما قالوا	وا
ف	فاذا رأى على ثبير	مبا	دى ضوء الشمس	سار الى الموقف	واقام بغير	ة	واعتسل فاذا دخل	ل
عل	عليه الظهر خطب وخفأ	ركا	ن الخطبتين	وصلى الظهر والمصر	ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام	م
ن	نزوله عند الصغرات وكذا غيره	و	أينما كان	واقفان عرفوة كفى	ولم	يذهب	أحد الى انه يتقيد	قد
م	منها يمكن واستقبل القبلة	واقام في	عرفوة الى الغروب	دا عيما معلنا	با	لتهليل	ويقول اذا	ا
ف	فرغ من التهليل	له	الملك	وله الحمد وهو على كل شئ	قدبر وم	كاننا	وحصل بعرفة بعد الزوال	ل
ع	عاقلا وقبيل فجر النحر فانه	قد	أدرك الحج	والافتقار فانه ومن دفع	دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم	م
و	ويبيت بالمزدلفة ويأخذ للجما	ر	الحصامنها	يجوز من غيرها	ويصلي	البا	ثبها الصبح مغلسا ثم يغدو	و
ل	لنزع فيقف ويذكر الله	تقد	است	أسماؤه ويدعو الى الاسفار	ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسرفا لباس	من
ا	ان يسرع رميته	حجر	وا	لا مراعاة	لهذا سنة ثم يرى جرة العقبة	و	يكن مع كل حصاة وليس	س
ت	تلييه بعد ذلك ورمى الجما	ربعين	الحجر شرط	لا يجزئ غيره ثم يحاق أو يقصر	ولا اقل	في	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه	ث

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يأتى	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	ح
س	واهرى أم لا فان	كان	قد سعى بعد طواف القدوم كفاء ذلك	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
ت	الحال أول وهى الرى و	ا	الحلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	اما بعد التحلل الاول الاصلتان	ت
ف	فعل النكاح وعقده فا	ستخلاف	التحريم وبهاتان الى التحلل الثاني ثم ينصر	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ف
ن	ناصره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سباعا ووقته بعد الزوال ليس لفا	فعله قبله ويجوز رميها	ه
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الى الغروب وأما المفرد فى اليوم الثانى	م العلماء بجواز لرائح	ح
ت	تجهله بعد رعى نهار	ه	وقبل الغروب والالم يميز وترتيب الرى يلى	فيمدأ بالاولى وهى تعرف	رف
ه	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرى ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف فى	ف
ا	ان ترك حصاة مدأ وأ	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع أدأ	واجب ويجبر بالدم ان أهمل	ل
ا	اما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عاها فادأ طفت فلا تؤخر الحروح ولا	منعه مطلقا بل لو تحركت	لها
ا	أو وقفت فى	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	لم يضروا ان كان لغيره أعدت فلا	ا
س	سوى أسبابه فلا تقف	وتسعين	فى تحصيله باب العمرة اذا أراد هالم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحلق وأفضله الجعرانة	و	الاف يحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويحلق	عليه شئ والمكى اذا	ا
عمل	عملها فى مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحسنة	هى الوقوف والاحرام فى	ل
م	مع الطواف والسعى والحلق أ	ما (الس	ادس والترتيب والواجبات من الميقات والر	ى ويهكذلك يجب فى الاطهر	ر
طو	طواف الوداع وفى امسا	ته (بال	الزلفة الى نصف الليل والمبيت لى الى منى	ولان حرم الاكثرون بوجوبه ولبسوا	ر
ى	يعدون ما بعده هذا	فى	المناسك الاسنة والركن والواجب اذالم	يعلا حصل الاثم لكن يحصل	ل
ال	الجبر فى الواجب بالدم والا	جما	ع منع قد ان الركن لا بد من ا	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	ش
صر	ضررا لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و) يتحلى بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فال فقد صام كما	يفعلون عن كل مديونا	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلاذن	ولى (لو	لا له تحمله وللزوج تحليل امرأته وحكموا	بأسقاط القضاء عن محصر منطوق	ع
ا	اما العررض فيجب ان تقصيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	لسعى والحلق كما قالوا	وا



ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضاً (باب الاضحية) هي سنة و	لنمو	ضع وقتها فـ حتى لاح لاح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	(تخرج أيام التشريق وتجب بالنذر
ف	فان فات وقتها و	مضا	قضى المنذورة دون التطوع فان قصاه كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة شعر وظفرا	ن	أراد أن يضحى من أول العشر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضأناً ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثني و	لم	يجزئ وادونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة	ع	واحد ثم الضأن ثم المعز ما المعيبة	فا	ن كان عيباً ينقص لجهما ا
فا	فانها لا تجزئ وليأكل	قد	رثانها ويصدق بثلاث ويهدى ثلثا فافا	عليه	يصب السننة ولبس من
عل	عليه الا النصدق يجزئ منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لجهما شئ ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم (باب الصيد والدبايح) لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا سوا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الخببر ويشترط كون الداج من	يقول	بالاسلام أو كذا يباحل ل
م	مناخته بكل محدد يكسب جوا	حه	الا لظفر والسنن والعظم ولو	ضرب	الصيد بمنقل فثان لم يحل وقد د
س	سنت في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فانظيل ل
ت	تدع مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم يضرها الر	جل	قائمة والذي أوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ر (ي	الطعام والنفس وهو الخلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل ل
ن	نعده سمة وان ا	ضر	ي جارحة بصيد فقتله نظرت	أول	الامر في الجارحة هل تكرر ر
ف	في طلب الصيد سعيها رايحه (وغا	وفا	دية حتى تعلمت بحيث تؤمر فتفعل وتتهى ع	ن) الفعل	فترك الفـ عمل ولو و
ا	أدركه جائعاً لم يأكل	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحل ذكاته وقتله	وكسر	ما يمنع به كخناس وقوايم ي
ع	عددنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بطفر أو ناب	ما	بالمقل ففيه قولان ولو قتل تا
ل	له صيد فدرماه حل	الاء	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوقع	قبل	أن يموت في موت عاجل ل
ا	امام مثل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يزل ولو شاركه جارحة) اخر	ي	لجوسى أو كل الجارحة أو و
ذ	تنسى التعلم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جراحاً غير قاتل ل
ت	تعلمت معـه وغاب في	انحلا	ها ربا فوجده ميتاً بعد ذلك	كان	أكله حراماً وأما وا



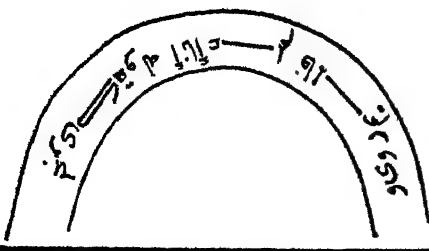
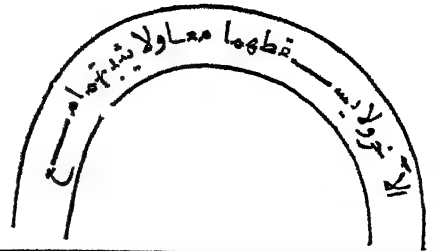
هـ	هذه الجوارح والمرامى	فا	إذا أرسلت على غـ يرصيد أو قصدت في	الفعل	بارسها لغرضها فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو يظنه غرضاً أو رمى صيدا فجأزه	متعديا	الى غـ يره فقطـل	ل
ج	جازاً كله ولو نصب سـ كينا	لما	ومن الصيد فوقع عليها فات لم يحل بـ باب	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما أ	علم	الاحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البعا	لى	والا رانب مطلقا	طلقا
ثم ال	ثم اليربوع ويدخل في	المالك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السـ نانبير	المو	لدة في البرارى خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحح التحريم ويحل كما سبق في	ق
ض	ضرب وقنفذ ولا	يد	دخل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا الورعدا	كثير (هم	ويحل بقرو وحش وجاره ولبس	س
ا	الحشرات مأكولة وأ	بو	اتحليل أكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل كل منها لحم	م
ر	رال ودجاج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات الخب وما يقع على	على
ع	عروض الجيفيا كلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البصر السمك	لامدا (فع	وكذا غيره في الاصح ولبس	س
مب	مباحا منه السرطان	والد	واب التي تعبس برا وبحرا ويحل طيره الا اللقا قو	الاولى	بالحـ الانتها	نه
ن	نراهة عن مكاسب ذوى الدناء	هـ	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلالا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	بـ
ى	يؤكل في العادة أم	ا قدم على	أكله اخـ تراعا ولا يحل نجس	وا	بجـ للـ طرما كان محرما	ما
على	عليه كليتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخمر ولو	نصب	الـ رص أو عطس ورام	م
م	منـا أن ينبج له أ	ن	يتداوى بالخمر لم يفعل بـ باب النذر	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء لجأزة أ	وأخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بـ	بجـ
ا	النيـ و حـ د	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	الى كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمنى ونذور اللجاج	هى	كقولك ان كـ فلانا فله على ان	اعطى زيد	اكـ فله لم	م
ى	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ	كان مبـا فلا لازم	لازم
ل	له ادخلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الرم	نفسه الخـ روج	لـ
ن	نـ و حـ م الله في	سنة	معينة أو مطلقا لرمه قصده اما بـ	عمر	ة ولو نذر قصده ماشيا	ا
ف	فالمشى يلزمه فان عين مشى	خمس	مراحل مثلا مشاها وان اطاق مشى من د	و	يرة أهله ولو نذر الخ ماشيا أو	و
عل	على مـ كـوب لزمه	و	فاء نذره لكن من الميقات فان خالف الرمناء	مالا (ساء	ته ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م



١	الوفاء بنذر زيارتهم وما ولا	تسعين	زيارة مسجد غير هامة تدركه بالندى	و	لو نذر النحر بمكة ولم يذكر	ر
ت	تفرقة الحرم بها	لزم	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزمه وان أفرد	د
ن	نذر النحر عن	١	لتفرقة لم يلزمه النحر ثم لنحر عنى وما أشبه ذلك	من أطراف	ف	ف
م	مفاوز الحرم	ملك	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وسكن	النفعة	لزمه الجذع من الضأن أو	او
١	الثنى من الأبل والبقر	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب نقله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم كتاب البيوع و	منعوا	أحقة البيع الامن عاقل	ل
ي	يكون غير محجور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا أريد	نه	قلت بتمتلك أو ما يملكك مخاطبا	ا
ل	للشترى ويقول	في	القبول اشترت او ابتعت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تفرق	زم
ن	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فان تباعا وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واجب وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	به	يحرر الربا وأول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تمز	ى اليه المدة الامن التفرق	وتعز	ضواللحرم بالملك في مدته والاطهر	ر
ا	انه ان اختص بالخيار	وا	حد الملك له وان كان له ما فوقوف وطا	يفه	تختار انتقاله بالعقد	د
و	وطائفة تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتلف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان ألتفه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من سائر	الا	جانب نظرت فان تلف بفعل أجنبي خيرين ان	يقو	م على المداف أو يفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	اؤه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالعقار بالتخيلة والخروج	ج
هـ	هـ اذا هو القبض المعرو	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به	ويحرر	م بيع كل مع	وم
ت	تعلق به حتى أدى مثل	ا	لوقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا	يجو	ز بيع الجاني المؤسس	وس
م	من جنائبه مال شاغل	ملك	رقبته على القول الاطهر الجسد	يد	فان أوجبت مالا شاغلا	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
م	م طريق نيابة وا	بعد	قول قديم يجوز بيع الفضولى اذا قر	ر	وليس البيع للعهدوم	م
ج	جائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	وعت	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

[illegible]

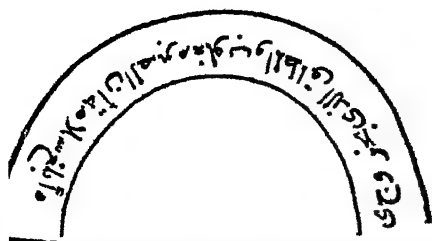
م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	مالا يكال ولا يوزن كتمر	ر
را	رائج وسفر جـ ل فلا يصح	الملك	فيه يبيع بعضه ببعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الاجافا	فا
قب	قبل تعينه يره فلم يجز	و	ايصع دقيق بدقيق ولا يحب ولا رطب برطب	و	لا يباس الاعرايا وكان	ن
ه	هـ ذار خصه لما شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما	وه
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مدعومة	و	درهم بمدى عجوة ومما	ا
ي	يتمثل به للنوعين ان يبيع	لما	لك دينار اقا سانيا وسا بور ياقا سانين	ا	وسا بورين وبيع لحم بعيوان لا يحل	ل
ن	نعم ما كان أو غيره والله	ولى	التوفيق باب بيع الاصول	و	ما يتبعها اذا باع أرضا وفيها شجر	ر
ا	أو بناء دخلا في	الملك	تبع الارض والحل ان كان يؤبر كالتحل	و	نورا يتفتح كالورد وظهوره	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شئ	جعل	للشترى وأما مثل العنب والتين فاد	ام	حله لم يؤبر فهو للشترى	ي
ح	حله فان برز منه شئ كان	الو	جه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو	و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجزرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلعها	ا
في	في الحال وان كانت تجزرة	ة	بعد مرة كانت الاصول للشترى	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو	لو
ن	نسى البائع ثم رثه	الى	ان حدثت ثمرة أخرى للشترى واختلطت	هذه	بتلك فالأظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمح أحدهما بحقه أجبر	القاضي	الاخر على قبضه وان تشاحا فسخ وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل
ي	ييدوص لاحها الا اذا ألز	مو	ه القطع ويبدل الصلاح اذا اجرت	حرف	الحبة أو اصفر أو	و
سقط	سقط أول الحلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز بيعه و	يصير	كأنه قد بدد صلاح	ح
ا	البيع رايه رايه رايه	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض و	بها	زرع لرجل آخر	ر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل باب الخيار	الثا	بت بالعيب من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في أصح الوجهين وفي الثا	في	يمتد الى ثلاث فلو	و
ه	هم بردها فليكن راد	المصا	ع تمر معها بدل اللبن وأما الاتان والجارية فإ	كا	ن ليرد مع واحدة	ل
م	منهما شيا بدل اللبن واصا	حب	اللبن الخيارين أخذ اللبن وا	لا	خذا للبعد ولوانه	ه
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثم بان انها سبطة الشعرأ	و	بيضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي
و	ويثبت له اذا بان	سار	قصة أوزانية أو آبة أو نحوها أو تبو	ل	في الفرس ويثبت أيضا	ا



ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلبه	عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارن للعقـ مدام	م
خ	خرج به العيب	ذلك	بعد المقدوق قبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحق حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الردسبيل ووقته على الفور فلو علم لـ	ا	وفي الصلاة أو لا كل فخر	ر
ل	للصبح أو الفراغ من الماء كولو	المشر	وبلم يضر ثم برده عليه أو يرفع الى الحاكم فان غا	ب	فـ يرفع الامر الى	ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقو	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك	ك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عبد من فوجد باحدهما عيباً	عاد	ه رحله وفي قول قول	ل
ق	سقط عند الاكثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الرد بسقطه	ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كندو	يد	البطيخة لا يعرف الا	ا
م	من تقو يرهالم يضر	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	العيب وبفاظهر الاقوال حجة	انه	يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله البائع دون	غيره	باب اذا	ا
م	ملك شيئاً بمـوض	ثم	أراد بيعه مرابحة جاز اذا بين	ر	أس المال وقد راجع واذا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	أجرة كذا أو عمت مع	ع
ا	التمن بكذا ولا يضمن	عا	مئة ذلك ثمن وان أخذ شيئاً من لبنه و	ز	وأنه المـوجودة حال	ل
و	وقوع العقد وجب الاعلا	م	به وان اشترى عبد من صفقة جازتفر	يد	ها في المـرابحة بالقسط ثم	م
ل	لو قال أولاً الثمن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف	ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائة أو قيمة ثم	نه	أورد بعد ذلك شهودا	ا
ث	يثبتون شرائه بمائة و	سمع	لم تسمع دعواه ولا يثبتـه و	فاعل	التجش آثم فاعلم	لم
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	مثلاً فيساوم مالكه فيها أكثر	و	غرضه ان يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فيغترو	خالف	الامر وأثم من يبيع على يبيع	غيره	وهو ان يقول الامر	م
ا	اشترى شيئاً بشرط	ا	لخيار فسخ البيع وأبيحك أرخص منه و	لا	يدخل على سوم أخيه وهو و	و
م	من يجيء الى مساوم ما	شر	السلعة بل قد انعم له فيزيد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادي	ي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبـدوى بسلعة يحتاج اليها الناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو و	و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	لبيح له قايلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	ا
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلو قدموا	و	بان لهم الغنم تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يقضوا باب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعده أو	او بعده او
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	فا	ن لم يكن له ما بينة تخالفها فيحلف	ذلك	على نفى أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي أ	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخسر فيحلف ايضا	ا
ض	ضد عين صاحبه مر	ه	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخ و	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد له قد كالشرط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	ن
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعلم	فان قال البائع لا أسلمه لابع	التو	فيه وقال المشتري ما أنا	ا
م	موفيك حتى أقبض المبيع	فا	نه يخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	باب السلم لم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان أر	سل	العقد في الذمة وتغرق قبل قبض ر	أ	س المال لم يجز وقعد	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف	ف
ع	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقة والعطروا أصنا	فه	والحيوان والجمح حاز ويلزمه	ن
ف	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح ح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولاماد اخله النار مثل	ا	لخيز والشواء ويجوز في الجبن وحر النمر والزيب) وكل	وكل	مختلط يضبط كثوب كنان	ن
ت	تكون لجمته ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ا
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدد والذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	لح
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	جمع	مثله أو كان لوطاب يومئذ	ذ
ت	تعدر تحصيله فلا	مرأه	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقعدا ثم	م

ن	تقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزاء	باب القرض	نقول	أنه مندوب اليه يجري	ن
م	مجرى القرب وتجوز	هـ	في كل ما كان السلم فيه	هـ	جا	ثنا الا في شيء وهو	و
س	سالف جارية للمقترض	فا	نه لا يجوز ويملكه بالقبض على الصحيح وفي	فا	ثنا	بالتصرف فما كان له مثل	ثلا
ت	توجهه على المقترضا	دا	طوبل تسليم مثله وان كان متقوما	دا	ز	رد مثله في الصورة والجنبة	نة
ف	في الاصح ولا يحرم	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرم	م فيه	يد	فعله المستقرض زائدا	ا
عل	على ما اقترض لم يحرم	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه للمقترض من	عليهم	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف	و
ن	نحو غير بلد الا قراض	وأ	ناه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	وأ	يرفع	الا بمؤنة فـ	ا
س	سبيل الى مطالبة بلا	د	ا بطل يطالبه بقيمة في بلد الا قراض ويجوز	د	ز	مطالبته بمال مؤنة في النقل	ل
ت	تلقه اذ انقله	وا	لله أعلم (باب الرهن) من جاز أن يقترض و	وا	يد	اين صح رهنه ولا يرد	رد
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كتمن المبيع أو يؤل الى	ا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف	ف
ا	انـه لا يصح	لطا	ليسه الا بالايجاب والقبول ولا يعـ	لطا	نه	لازما الا بالقبض ولسـ	و
ج	جرى العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	عه	فاعل	ذلك وأمـ	ا
ز	زوائد المـ رهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	تو	و	ما بطل بيعه بطل	ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمنه لم يجوز	في	ير	هن النـ هل وهو غير مؤبر	ر
لـ	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخل الشرط المنافي فيه	في	فع	صحة ويـ بطل في القول القوي	وي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	هذا	نفسه	شي قبـ ل قضاء الدين ولو	و
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	ا	لا	بأس باستعماله فيما لا	ا
ت	تحصل منه مضرة في	لما	د كالركوب والاستخدام يعيره ويؤجره	لما	نه	يشـ ترط في اجل	ل
هـ	هذه الاجارة ان لا تدو	م (الى	بعد حلول الدين ولو رهنه من المرتين بدین آخر)	م (الى	تو	ثقة له لم يجوز ولو	و
ا	أعنته وهو موسر عتق و	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنه ويده عليها	الشر	كيد	على الرهن هذا خاص	ص
لع	لعتق المـ وسر في قول من	يف	ينفذ عتق المـ ولو جنى اقتص منه	يف	وكذلك	لو أنلف مـ	ل
ر	رجـ ل أو جنى جنابة توجب	ا	لـ ل بيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ا	ما	يؤخذ في ذلك	ك
ب	بطريق الارش رهنـ او	بو	ا أن يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	بو	ا	لـ د قال قولـ	ول



م	من ينكر	غى	اليه منه	باب التفلين	لا شبهة	أن المؤجل ليست المطالبة به	هـ
ج	جائزة حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفروان كان حالا	و	أمكنه الوفاء لزمه الوفاء	أ	ا
ز	زمن الامكان والتفريم منعه من سفر مكة	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل	بل	بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقدر له (ما)	ل	حبس حتى يثبت بفسراغ	غ	غ
ا	اليه من الملك ولا يقبل	في	ذلك الا خبره يروان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة	سلامة	سلامة
م	من الحبس وقد جرت السنة	بالجبر على المدينون اذا كان	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	ما	له يعجز عما	ا	ا
ط	طوبى له وسأل	ا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شئ	من	ماله استحب له الصبر	ب	ب
ي	ينفك عنه الجرا	لنا	في الحضرة أو وكيله ولا يباع شئ	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم	م	م
ال	الى أن يحضر ان كان له	نية	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ	غ
عر	عرضه للبيع و	أمر	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل	ل
و	ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذه و	ب	بالبقي ولو	و	و
ض	ضعيف يدوم ثلاثا ثم	ينى	يرجع فيه دون الزيادة أما غير المؤبر	و	الحل فأكثر الاصحاب	ب	ب
و	وجده وبه زيادة تميز كالطالع	المؤ	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء أن يحلفوا وا	ا	ا
ا	أجازوا رجوعه فيه وأنه	بد	والله أعلم	باب الجبر	لا يصح	ا	ا
ل	ليثبتوا للفقس ديناً يؤد	به	ما لمهما الاب ثم الجدم الوصى وفا	ل	بعضهم أن الام	م	م
ن	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	ى اليها ولاية الانصب ويتصرف الولي بما	هو	معرفة	ط	ط
ب	بعد الجدد والصحيح أنه لا	تعز	ن اللين ولا يبيع عقاره الا الحاجة مخو	قة	أو غبطة ظاهرة ويحل	ل	ل
و	وينبى له بالاجرد	و	حاجته وله يبيع ماله للمصلحة نسيئة وبره	من	المشترى وثقفا	قا	قا
ر	رهـن ماله اذا افترض له	في	ماله ويتفق عليه بالمعروف فاذا بلغ وأ	نكر	دعواه الانفاق الذى	لذى	لذى
و	ويشهد عليه ويركى كل	سنة	ذلك أو نصفه فان كان أباً أو جدًا صدقنا	هـ	يعينه رأماً غيرهما فذهب	ب	ب
ق	قدردره وقال أنفق مثلاً	ثلث	خذ بيمينه وقيل لا يصدق وبأوغ الصى	و	هورشيد بوجوب الخروج	ن	ن
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	الغلام بالاحتمال أو عام خمس عشرة سنة	و	معرفة	ي	ي
فبه	فيه من الجبر والبلاغ	في					



ب	بلوغ الصبي وبالحيض أ	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه مدته وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم زم	م
ن	نظر الرشد ولا يقع به عده	الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه ه	ه
فا	فانهم	ما يصحان وباذن	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح ح	ح
م	من جنح الى الصلح فهو ا	لظافر	وهو بيع وأحكامه احكامه فان	جاء	لصلح بعد الاقرار ر	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاقية علة ر	بو	ية اشترط في ذلك د	د
ع	عليهما القبض في المجلس فلو أرا	د	أن يصلح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت ت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جب ان يقول هو مقرك وقد وكنى	زيد	في مصالحةك فلو كان ان	ان
لا	لانسان دارحذاء	ه	طريق نافذ فاشرع اليه جناحا	و	كان عالياً في الجوّ و	و
ت	تمرت تحتها الحماة ل	في	ظهره والجمال جاز ولبس ذلك	جا	ترا في غير النافذة من حيث ت	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهمل الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحل لا	لا
و	ويجوز الصلح ا	لمو	(ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صاً أو غيره والغصن اذا كان بحيث ت	ت
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لامتفذه ه	ه
و	وبابه في أخـ	رو	الدرب فاراد تقديمه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فلا ا	ا
ه	هـ هذا من كان لميته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت ر	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح ح	ح
ا	اليه باباً للـ	ر	فيه لم يجز باب الحوالة المحيل والمحتال	صا	حبال الحق فلا يقتقر ر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهم ما وتصح بكل دين وعلى كل دين (صا	لح	للبيع وبالثلث الموقوف في	في
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف في	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت محمولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا ا	ا
ت	تجب عنه دنائساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدر اوصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل ل	ل
ث	ثم يصـ	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح ح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطات الحوالة وكذا	ا	اذا رد مبيع في الاظهر ر	ر
هـ	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك ك	ك



و منبج على مستعمل فاء — لان فاء — لان

ان منبج على مستعمل فاء — لان فاء — لان

و قال المحتال بل احدثني فاء	المك	للمحيل والقول قوله <b>باب الضمان</b>	كل	من صحت منه تصرفات
م ماله صح ضمـهـ انه و	المو	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	ا	المحجور بالفلس فلا
ب بطلان في ضمانه فـ او ير	يد	المضمون مطالبته لم يجوز ما دام في ر	سم	الحجرو ضمان العبد لسنا
ن نجيزه بلا اذن ولا نشترط	ر	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم لم
ي يشترط ذلك بل لو رأى ر	جلا	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى
على — الى دين لازم	كا	الثمن والارش ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو و
م مثل الثمن في الخيار جاز ومن ا	ملا	ثم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به وضمان	ا	لجهول لا يصح بحال ال
س سوى ضمان ابل الصدقة	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوز وضمان الد	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان ن
ت تخاير وكذلك يضمن اذا	ا	ض الق متاع في البحر وعلى ضمانه ولا يشترط	معرفة	المال قدرا ووصفا فا
فعل فعلى هذا لو قال اعطى الغلام	م	وعلى مائة فاعتمقه لزمتـهـ واذا	قد	صحت الضمانة يجدد حينئذ ذ
ن نفع المطالبة في المال	في المال	من الضمان مع المضمون عنه فان أبرأ الاصيل	تم الكلام	وبرئ الكفيل كما قالوا وا
فا فان أبرأ الكفيل بقي له	الملك	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فع ان ضمن باذنه والا فلا لا
على عليه رجوع فان دفع	نحو عشر	ثوب باقية مته عشرون رجع بعشرين	و	ان قضاء وتسامح ح
اليه بزيادة لم يعدها و	عا	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا تكفل ببدن دقة ترف رف
ت تعين عليه حد الله تعالى لم يجوز ا	ما الكفالة	يبدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصتهـ واذا ا
ن نبه على مكان التسليم تعين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قيل ل
ف فيه أنه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر ر
ا المضي والاياب وان مات أو	ا	نقطع خبره لم يطالب <b>(باب الشركة)</b> وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوى وى
ع عنـدنا الا في الجنس و	و	الصفة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجوز	ز	الاقتصار فيما عدا و
ل للفظ الشركة	كانت	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خـلان في حكمها قبل ل
ا الحائط فان كان المال عـر و	ضاباع	أحد هانصف عرضه بنصف عرض الآخر وادا	ر	الاذن بينهما سرما ولو و
ت تساويا أو تفاضا لا	فا	ربح على قدر المالين فلو وعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل صل
ن نعطيك أكثره لم تجز و	ته	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد أجرته قالوا وا

و	والربح يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشأ	ر	ككة الوجوه وممتى عزل	ل
ا	أحدهما صاحبه انعزل و	ر	اح الا تخربا على تصرفه ومن شارك	جلا	وادعى عليه خروجه	ل
جز	جزاً من المال بتفريطه أمرنا	ه	أن يقسم بينه فان الشريك أمين	على	المال باب الوكالة اعلم	م
ا	أن السوكالة تصح	في	كل ما عاك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من	ل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تملك المباحات في قبول	و
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأة	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة	ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخ والركاة واستيفاء الحد ودولا تجوز	ز	الا بايجاب وقبول فلو	و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعلقها بشرط ومع	ع
ه	هذا لو عقدها بشرط	تعز	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجزها وعلق	ق
هـ	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه منه فيجوز	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك	ل
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه	جه
و	وجه صحته كمنفسه ولا بأ	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون غن المثل ولا مؤجلاً	لا
هـ	هكذا قالوا ولا يغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بغير المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	مؤجلاً فباعه بما حا	ول	حالا جاز الا أن نهاه عن ذا	ك	أو كان له غرض وممتى ما	ما
ج	جـرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين معين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو	و
ز	زيد مثلاً فباع	من	عمرو لم يجز وممتى خالف في بيع ماله أ	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث	ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتري هذا	الد	ينار شاة ووصفها حاق	ق
ا	الوصف واشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
نم	ثم لو أمره أن يطلق و	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجز أن يصد	ز	صحيا ولا فاسدا والمعيب	ب
ا	اذا اشتراه لم يوكله	احد	ولم يعلم جازله ولو كاله الرد ويجوز	ز	لوكيل في البيع قبض الثمن	و
لم	لم يوكله وإن وكله أن يشتري	ى	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعنه في ثمنه والوكيل ليس	و
ت	تقبل عليه دعاه	و	ى الجنابة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعته بالثمن الذي	ى
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بالثمن فالقول قول الموكل ولو	يما	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	و

٢٠	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	ليكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم
١	رب المال اليه من الا	سبع مائة	ليقضى دينه فقضاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لانه من غدره
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	يحضرته لم يضمن ومن نحاخو
هو	هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	التسليم بحصر تلك فأنكر وحلف قبل انكاره ولو	ادعى عمرو	ان زيدا وكله في قبض مال ال
٢	مع شريكه فصداقه	مشار	كعجاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وأنكر والوكيل مطلق
ب	برأ به يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك	لسا	عنة فالتصرف الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن أحدهما	وقس عليه	كل شيء
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أنه لا يحل لرجل ل
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر اسحب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه
ي	يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الائمة	واظروف	والوديعة أمانة فاذا ا
ف	فد رط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرز فجعلها في أ	على	منه أو مثله فان حصل ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقده على فأكابر ر
و	ورقده فان تسكرت فالتلف	طال	ر بغير يطة وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سفره تصدق دفع
ل	الملكها فان لم يكن ظا	هر	اسلم الحاكم ثم الامين والترتيب واجب ولو رخص ختم	ظرف	الوديعة وهو و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلف الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها ا
ثم	ثم ان نهاء عن علفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج
ا	أحدهما من الآخر ضمن و يتهمد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس اذا احتاحت	(و ظرف	الوديعة كل ذلك يلزمه
في	نيابة للمالك كما يفعل	لمتحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فسخها واذا ا
هـ	هـ لك أحدهما أو جنأ	و	أغنى عليه انسخ الوديعة وان ادعى رد	ها	لقول قوله بيمينه وان ذكر ر
ا	أنه سلمها الرسول فطع في	التنبيه	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	لز	مته اليمين ان لم يكن السبب ب
ج	جليا وان ذكر	في	هلا كها سببا طاهرا كالخريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع ع
ز	زعمه الابينة مو	فقه	لدعواه والجود بعد الطلب مضمن فان قال ا	في	ما جحدتها بل أنسيتها هـ

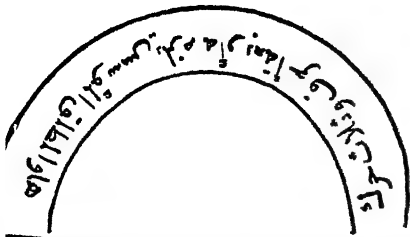
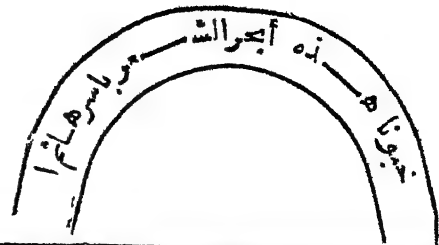
او	أوغلظت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك باب العارية هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	بو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان كافر ولا صيد من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف ف
ر	رايها فتنه فالاشبه بذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار لشيء فله فله	و	فهل مثله ودونه فلو و
ج	جرت العادة للغراس فغرس	و	زرع جاز الا أن ينهأ ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث
ب	برهنة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا
ع	عليه تركه الى أن يباع	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اء ولا يجوز الرجوع في الحدث ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يبلغ الميت وان أعاره للبناء والغراس	مد	أحدث بعده بناء أبيج ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يباع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار ر
م	مستعيرها القلع قلع	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اختاره المالك كـ
م	منه قلنا له اختر	شيا من اثنت	ين ما أن تبقى به باجرة أو يقطع وتضمن النقص	هذا النقص	وقيل أو يسلم قيمة البناء ا
ن	نعم لو تشاجفت بيو	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيئا	و	للمعير دخولهما ويبيت ن
ا	اذا شاءهم اسـ	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف
لم	لنفعه كالسقي ونحوه	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا
ت	تلف أو يبيـ	عنه	ضمنها بالقيمة والا طهر أنه كالضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل
في	قدر الدين وصفته	و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجع بما ا
ا	ابتاع به واسـ	كان	له حائط فاعاره لوضع الجسدوع ثم رجع	قبل	الانهم دام جازع على الاصح ح
ر	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يخبير بين أن يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعرتك وقال راكبا ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	المالك أيضا ولا خلاف في الرد رد
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك باب الغصب الا	شبه	فيما وصفوا جـ
ا	ان حـ	لجما	زهو الاستيلاء على حق الغير عدوانا قا	ذ	انغصب مستحقا لم يحل ل

ان من يبيع الخبز يترع والخبز يترع  
 ان من يبيع الخبز يترع والخبز يترع

ان من يبيع الخبز يترع والخبز يترع  
 ان من يبيع الخبز يترع والخبز يترع

ا	امساكه الا اذا ز	هد	فيه مال كانه وان خاطر مخموم بمغصوب كان	لك	ترعه ان لم يكن اثر	ر
خ	خروجه عمرضوا لو ادخل	في	سفينة لو حاصصوبوا وفيها محترم	والمكان	لجبة البحر فهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بني بساج مغصوب فعفن في الميا	ن	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تسليم أكثر قيمة	تعز	ي اليه وان تلف المغصوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله فلو عدموا	وا
م	مثله أو وجده	ولم يرض	صاحبه بثلث المثل ضمنه بأكثر قيمة الى التعذر	روحيث	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيمة ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف ولذا وصل	ل
الم	المالك وطالبه	و	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خرج به عيبا	لده ضمن	الارش ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبدا	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو ارش النقص و	سوا	غصبه أم لا وان أحدث نقصا يسرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خر
ع	عددناه تالفوا أو لزمنا	ه	الضمان كما اذا بل الحنطة أ	و	خاط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو أو لح	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	ستقر	عليه المهر وان طأوعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خاط المغصوب بالاعتيز	له	منه لزمه بدله وما يملكه على الصحيح	و	قيل لا ولو خاطبرا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزل لا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل يضمن أكثر الا	من	ين منه ما وان أحدث فيه عيبا كالصمغ	وما	أشبهه وأمكن أن ينزع	ح
و	ويفضل أجبر عليه وان	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له و	ا	ن نقصت قيمته جبر	ر
ر	رعاية له وان زادت فالزباد	ه	يشتركان فيها وان قصره أو صقله وما	شبه ذلك	فلا حق له في ذلك	ك
ك	كما اذا صاع الفضة	وكان	خشبا فاعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المغصوبة فلا	ا
ض	ضمن في الرجوع والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	وهو	يعلم وتلفت	ت
ال	العين منه فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتما ضمنائه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف أنه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح لسله	لر	جوع وما لم يستره ضمنائه بالبيع وقد	با	شمر منفعته كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يبرح به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الولد رجوع به و	اذا أتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يبرح به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لكه فأكله ولو	و
ه	هيج طار اربعه ان حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يبرح به ولكن فتح عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	و وقف قايم لا لم يضمن و	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	ف فيها أو منصوباً ف سقط بالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بعارض آخر فلا ثم	م
ا	الحل لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه و	نقول	ان يجري الصليب ويجري	نرى والتفاد
ع	عود الله هو وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحدا لارض على	من	يكسره بواب الشفعة ويجوز النفاذ	ك
ل	لها مخصص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فامامك	ك
ن	ناجز قد قسم	فا	به لا شفعة فيه وفي الغراس والبهاء الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	المتطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بثن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مئذلى أخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو انفت	فت
ي	يشترى شق صامو جلا فلا	شهر	من الخلاف انه يجيزين أن يجهل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحال إل	إل
م	منه أو يصبر الحل الاول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يجدد	د
ر	ربها ثمانية له امتهال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	ه	أمه	ل الى
ات	اتمامه ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذه الشفيع واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعيضه	ه
ع	عليه يضربوه	الشجرة	اذا أغمرت بعد الشراء الموصو	ف فعند	ما يؤخذ في نظرها	ا
م	ما كان بارزاً لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعاء جماعة فكيف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مخملفة فيه قولان الاصح منهما نا	ظر	الى الانصاف فيقسم	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان عاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقسام	قام



خ	خير بين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركاله من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طالا	بك	بها وتقلع ما غرسته مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أنكر الشراء فإ	د	عاه البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يومئذ	فهو ل يأخذ هذه القاصى ويحفظه معه	لارمان	الذى يعترف فيه أم يطلق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	مؤسس
هـ	هو خيار الرديب فقط و	مير	ان الشفعة تثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	يلزم
ا	الطالب منهم أن يقطع إلا	شجبا	ريأخذ الكل أو يترك الباب القراض	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير الذميرين بل انزا	ع	الا أنه لا يصح في مغسوس ولا مجهول وو	قعت	الصفة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذي	للعهد ويستترط لهما الاختصاص والاسترا في	الرجح	أما لو قال على أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع بد	بن	لك فهو وقراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه وأجرة المثل نصب	ب
ال	العام ل فان باع بما لا يتغا	بن	الماس بمثله لم يند تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الاعلى جزء معلوم كربعه	هـ
ش	شطره وفي وجهه صحيح	منصو	ص لو قال والربح بيننا صح وحكمه ما به ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه ييم ولا يند	ر	وجوده ولا على معام له شمس بعينه	و	تعلقه بشـ شرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تباع لم يصح وان قال اذ	خرجت	لا تشترط صح وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط غمطل علامه و	يو	مر بالاحيياط وهو و	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع مسيئة ولا يجوز جملته ولو يو	م الا	بأذن وله شراء المغيب حيث	ث
ر	رأى في شـ رائه غبطا	حتى	ان المغيب الذي فيه عبث لا يجوز له	حد	هاردته حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	للقراض لا يسد به يراى ان اذن	وسا	فـ رر جاز وحيث	ث
ا	أنفق العامل من المال	على	نفسه في الحصر غرم ومذاكى لا ينف	ر	على القبول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العامل فيماز	عمه	بعضهم بملكه من حين يظهر الر	بح	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمية والصحيح ان	المالك	في ثمر شجر مال لقراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك لك	لك



ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حواله انه من رأس المال وما نقص أو	ق منه به التصرف ف
ن	نجمه من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذي توهلك المال وفا	قبل أن يسلم العامل ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	ق بعضهم وقال اراد ان تلف قبل ل
ال	الشراء فالعامل يطالب به	به	أما بعده فيطالب برب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أنعمي عليه انفسخ العقد واذا	ختلفا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نألى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قل أد	الك المال ولم يعترف ف
ف	فان عينه اجزأ للعامل	وجرت	المنازعة في قدره تحالفا ولا تحكيم له بشئ غير	الاجرة باب العبد اذا كان ما ذونا ا
في	في التجارة في يلزمه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة أو	من كسبه فان لم يفأه ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في	هذا	سعيده ولا يجبر الا فيما أذن له وان	ه من شئ اجتباه ومتا تا
ر	رسم له التجارة لم يجز له	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا ينص دق على الناس س
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لا يملك	شيأ وان خرج شئ ي
ف	فيما باعه مستحقا طوب	ا	لعبد وسعيده وان اشترى بغير اذن السيد	ايبيع باطل وليس س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سعيده ما	لذلك نعم يطالب لو و
ف	فارق الرق وصا	ر	حرا باب المساقاة لا تنعقد بلفظ المساقاة	بما يؤدي معناها وموردها ا
ال	الفضل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مدة و	في يقضى بأنه لا يحصل ل
خ	جمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة لا يصح ويشترط كون الودي والا عنا	مغروسه وان يكون قد د
ر	رسم مودة يعلم	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	لا على جزء معلوم من ثمر غناب ونخيل و
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بالعقد وألزموا وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	يحتاج واصلح المسائل لروى ج
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الالا
و	والشاو حفرانهم و	المنصو	صاه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة أو أقل أو أكثر أرقا ا

التي ينسب اليه انكرم وهو حذنه والخزوهو

التي ينسب اليه انكرم وهو حذنه والخزوهو

ل	رب المال جـازو	ر	ب المال يتركه اليدهو أمين فيما	ا	دعي عليه من خيانة فلو
ي	يثبت انه خـائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسنة استؤجر من يحصل صل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	فتستأجر عامل ولو و
خ	خرج فقـير أنفق ر	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن ففطر	وهي	لا تلزم العامل فاذا ا
ل	لم يجـد من يقرضه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتخصـل ل
هـ	هناك الثمرة كـة مع انفسا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أو يصـبر وان مات وسمح ح
ال	الوارث بالتامه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستؤجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من ثمر ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها <b>باب المزارعة</b> و	عليك	اذا أعطيت أرضك ك
ر	رجـع الـلـيـزعهـا و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا
م	مغارس نخـل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ت
و	وأنتيت بالمزارعة تبعـاجـاز	ا	ذا كان البذر منك <b>باب الاجارة</b> ا	نك	تـحـكم حين تتأمل أحوال ال
هـ	هذه الاجارة بانـه يبيع	لمالك	هي المنافع وتنعمه بلفظها وبمعناه	كقولك	أجرتك وأكريتك الفرس رس
و	ونحوه سنة بكذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمرو ونحو و
ح	حولة خمر وخـنزير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زبدا	للحج أو الدابة لاركبها ا
ذ	ذكروا فيه الجـواز ولا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لهادتمه وتشغلها بتخصـل ل
ف	فـرس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقيه أولها ا
هـ	هناك ماء عـد و اذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التي ير	يد	هـا لركوب أو حمل رباش ش
والخ	والخـبر بوصفها لا يكفي و	لزموا	معرفة قدر المنفعة وهي تغدر	ا	ما بالـمـل كحج وركوب ب
ز	زلفـة واما بالزمان مثل	ا	لسكى فان تـذريهم ماعا كالبشاء قدر	با	حدهما والاصح انه اذا أجرها ا
م	مـدة تـبقى فيها صحوا	للك	في المنفعة يبقى للـسـأجر ولا يبـب با	لا	جارة الخيـار وان كانت كالبيع ع
و	وانما هي بيع بحكم	المجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة والـة روالـة	غرفة	رفلا بد لهـما من اتوال وال
هـ	هذه المعرفة فلو شـا	هد	مـا لـا جزا فـا وعقـد به جـاز و نه لـمة هـا عـلى	ا	لشـرط لا يـجـوز و جـرى نـي
و	واجـوب الاجرة بحـري الثمن	في	البيع يجب بالعقد ويسـتـقر بالـا سـبقـاء أ	ومعناه	فاذا سـلمها اليـك ك

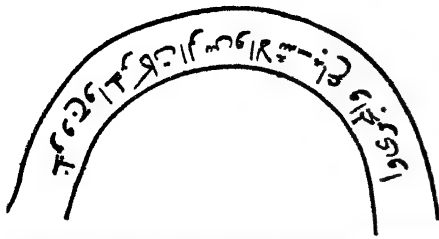
زيادة حرفين أو ثلاثة أحرف أو رب

مسحوا ما كان من قبل من المسحوق من المجلس

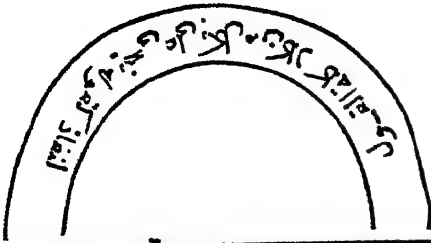
ز	زمان الاجارة استحق بالاجارة	جما	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل ونقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤدى	دى	ما يحتاج للمكمن كفتح الدار وزمام	ا	لجمل وخزامه وقتبه ه
ا	أما ما يحتاج لكمال	الا	تنفع كالمحمل والغطاء فعلى المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقيها المالك وفي الا	خرى	اذا ملأها المستأجر فانه يؤخذ	خذ	بتفريقه على الاصح وعلى ي
هـ	هذا المكري ماجرت به سنة	سنة	المكارة من الرفع والخطو واعانة النسا	ز	ل والراكب ويبرك لمن ليس س
ح	حركته قوية وان أكرى على واحد أو اثنين	واحد أو اثنين	جاز أن يركبها مثلهما ودونهما لا من يز	يد	عليهما وان أكرى الى موضع ع
ف	فيما وزله لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو حملها فوق المشروط و	ا	المالك حاضر فهل كت قبل ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فخماها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي ي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم بمثله	بل ينسخ في الايام ح
ا	الباقية دون السالفة وان أ	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم ففسخت جاز ولو و
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	بكر	كما لا يكون ما تزمنا ا
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تغر	ى اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يحصل ل
لا	له شيء أو بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وارقد ما لم يبق وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة ده
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	نا المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر ر
هـ	هناك للقاضي ينقضا	ا	ما من مال الجمل أو يقترض له أو بدفع بعضها	بشرا	ه الى المكترى ويسأل سال
ا	ان كان نقية جعله ا	لمنصو	ب عليها ينقضا والانصب ثقبه و	أى	العاقدين مات فنظهم م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا وا
ر	رد العين المستأجرة وا (جب	وا (جب	على المستأجر وان اختلفا في الرد فانا نقضى	ونقول	ان القول مطابقا ل
ف	في الرد قول المؤجرو	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	مشترطها عام م
وا	وأراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولائى له وقيل على سيده أو	الا	هرين من أجرته أو و
ر	واتب نفقة له و	صر	حوالته تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سيدان عقد	دها المستأجر لا بأس س
ب	به وعليه العتيا و	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفريق من المجلس س

ع	عـ إلى الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالذى لذي	لدى
ف	في شهوته ان شاء فسخ	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباء فقال	ياك	أمرت أن تخيطه قيصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أن	قدر	ه قباء فالاطهر ثم يدق المالك ولا تستحق	الا	جرة باب الجعالة وخروج	ج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الا بقين اوني لى حائطا أو	مل	غلمانى بالمتاع فله كذا فيلزمه	د
وا	وانما يلزمه اذا عمل و	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	بدأن) يريد	عمالا مجهولا ولو اشترك خمسة	هـ
م	منه لافي العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الأنهما اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفا ولو أمره بغسل ثوبه و	خذ	فذكره الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بوجوب المسابقة فهو يبعوض كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف رف	رف
ل	لازمة بالعد قدر قيل مر	سلة	لا تلزم بالعقد كالجعالة والاصح	الا	ول وتجوز على الرى بنبل أو و	و
ح	حرب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب	رب
ف	في الابتداء والانتها وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرها	أن	يخرج العوض في دفع ع	ع
ال	المال على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدها فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح ح	ح
ثا	ثالث فرسه كفرسهما في	المجا	راة ولا يخرج شيئا من سبقه أو جازا معا فلا	شي	له وان سبق هو أو الآخر ر	ر
ن	نعطيه السبق وان	هد (اهم	الامام الى المسابقة وأخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبوق شريك ك	ك
ي	ياخذ مثل السابق فسد	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا ا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقد دون	عما	ت الراكبين فان كانت	ت
ي	يومئذ المسابقة على	ا	لرى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف ف	ف
ج	جعلنا عوضه وبادرنا	لقعه	وسقط من الحرب الآخر واحد ويثبت	ا	تليار للرماة لاجلها ا	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرى فليعين أولا لا	لا
ز	زعمهم ان الرى الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح ح	ح
في	فيهم بيان البادئ	ليلا	يقع التشاجر والرى قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف رف	رف





ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المعلنين دو	مر	زالت الارض فلوان	ز	زالت الارض فلوان
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول أصح والمعلن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه فيمنه انه يصح	م	منه فيمنه انه يصح
و	الكحل فن أخذ شيئا منها فهو	و	رواليقوت واللفظ والموميا	لد	ا اذا طلبت كالبور وا	ا	ا اذا طلبت كالبور وا
ا	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضاقت وتنازعا	ل	ل له وان ضاقت وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والحطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكم	ا	ا أصلا وكذا الحكم
ح	يحييها فهذا يصح	أكثر الناس	كالمواضع التي يصير الماء فيها ملحار	يسلمها	ض ضرة الامونة	ض	ض ضرة الامونة
ر	يطيق أهله سفر	مالا	ان ضمن الامام أرضا لتراها بل الصدقة و	و	م منا تملكها بالاحياء	م	م منا تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر باب اللقطة الالتقاط جائز	لم	ا النجعة جاز ذلك اذا	ا	ا النجعة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	ر رايه في دينه فيستحب أن	ر	ر رايه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها ووكاءها	و	و وعفا صها ووكاءها
ل	ان من التقط لحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادي في	ه	ه هكذا سنة ينادي في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود	و	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويئس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أوجبنا تعريفها مادام صاحبها	ا	ا أوجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد سواء	ما	صاحبها قبل لملك أخذها وأخذ	وأجاب	سك سكك وتلك فاذا نادى	سك	سك سكك وتلك فاذا نادى
لا	منه الحكم بان لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب ملكها او ضمنها وما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب	ها	داه حتى يملك فان تلك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن ضمنه قبل التملك بل له	ن	ن ضمنه قبل التملك بل له
ا	قبل بجوازه وأما العبد ف	بما	النقاطه الالحفظ لا لملك و	ايك	ال الضائع في الحرم ليس	ال	ال الضائع في الحرم ليس
ع	متعد بذلك فليزرع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت صحة التقاطه	ث	ث ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا	منصو	يرون حينئذ الملقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما باذن السيد فيصح و	ا	ا اما باذن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	تقول	من القول قول يجب زعمها من الفاسق والا	وظهر	ن نجيز لقطة	ن	ن نجيز لقطة
ن	وجد ضالة لم بالجري	من	لا يجوز التقاطها لملك بل للحفظ و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد	ي	ي يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلقط للتلميذ ولو	ذلك	قوة كالبعير والفراس أو وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالطبي أو	ا	ا امتناع كالطبي أو
ا	لا يمنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الأصح و	شوكة	ل لقطط للحفظ من له	ل	ل لقطط للحفظ من له



م	من صفار الابل	وتو	ابع البقر من اولادها يلنقط للتمليك و	أحسن	من ذلك الف عمل ل
نح	تحفظها مالها	في	يدك وتتبرع بانفاقها وانت مخير بجو	ز	التي بيعها في الحال ونفقاذا
ر	رسم البيع منوط على	المصو	ص باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	ك على الثمن جاز لك
ك	كما سبق تعريضها وتملكه وان	ر	دت ذبيحتها وأكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالك محقق
و	واذا أردت عرقتها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والا كل لا	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين بواب اللقيط التقاط المنبوذ لا	يد	افزع في وجوبه لحرمته
ج	جنابه فان وجدته	صفر	اليدين فنفقته من بيت المال فان وجدته مع	لا	وكان ع
و	وجهه ينسب اليه قال	عا	ممة الاصحاب هو اللقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتسب الاج الى اذن
ز	زعيم الحكم ونحكم باسلا	م (اللق	ط بداء الحرب اذا كان بهام مسلم واحد وهذا	متجه منه	ثم لا يصح ح
فيه	فيه رق وان كان ع	ثلا	للقريق و يتزع من الفاسق والعبد	واذا	أخذ كافر وقد قضى
ا	انه مسلم فلا لبو	ث	له معه والحضري اذا النقطة بدوى	ثبتت	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لباد غير بلده	وعشر	ة البلدين متقاربة جازو البدوى بالبدوى	تقول	يجوز له به التنقل ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواءا وعند التساوى
ق	قارعا بينهما	وفي	مستورا العدالة والعدل تقديم العدل	أحسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	صح الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك
و	ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وكنايس الابينة بنسبه ولو	يد	ع نسبه عبد وقبل ل
ه	هنا سبيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعى امرأة الامن من
و	وراء بينة تقيمها وقيل	العا	دسة للزوج يلحقها دون المروجة	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	اقام بينة أو ما أقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جعت	انه ولد أحدهما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقه عنهما أو ألحقته بهما أو لم يدر	تقول	أولم يكن هنالك ك
قا	قافة ترك فان بائخ و	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل وأ	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالب بناء بينة انه ملكه	ابن (أمة	ه أو شره ونحوه فان قبل اللقيط أخذ الا م	أشرف	ف ما يراه من دينة
ا	أوقصاص وان قذف وو	الدو	ه مجهولون فادعى الحسرية وحصل من	القاذفين	الانكار فالحق قول





ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاع للحكم الى أصل براءة ذمته	و	لو بلغ الاقسيط الموصوف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	ل	ان حكم بالسلامه في
ا	الصغر تبعه الاية فان	الظاهر	انه لا يقصر على الكفر وان كنا نقو	ل	باسلامه تبعه ا
ل	للساد شذنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقرب الى بعد	ما أقدم	وتصرف وباع ونكح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقرب بالحريه لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات أحكام كام
ت	تضر بنفيه في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل بباب الوقف	مرا	ان الوقف الصحيح
ح	حق وقربة فخر	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كمقار وحيوان وأثاث و	أغلا	ل وشرطه بر ومعر وف
ك	الوقف على القناطر	ثم	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذي	فو	اب فيصح عليه وقفنا ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقص	به	العبد لا يصح ولو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعاق بشرط	وما	كان منقطع الابداء فذلك أصلا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر	مثل ا	لوقف على من يعلم علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	لما ليك	الارقاء لانفسهم أو على مجهولين وما أ	شبه ذلك	صح على الاصح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فرد ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذا
ا	انشاء عن صرفه	الى	حد لم يصح في أصح القولين و	اذا	أراد اشترطنا ا
ل	له ألفاظ صريحة يثبت باد	لها	كوقف وحسبت وسبلت واما تصدقت فان كنت	نا	ويا له صح وكذا اذا أوفخت ت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا أ	ديت	مثل حرمت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبعه	ا	ذا شاء أو يرجع أو قدر ر
ب	بسنة بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جات أ	سما	وه وبعضهم يصير الملك ك
ع	عنده للموقوف عليه لانه	الزعيم	في الغلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما
ي	ملك وطه الموقوفة عليه	بالا	جاء لکن اذا وطئت كان ملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولدا ملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها ا

وزنه الطن وهو حذف الرابع والحرف ا ط

و من كل شيء من غير ما ذكره في هذا الكتاب

و واذا أتلف الموقوف	ف و ا	زالناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقتنا ما مكانه فان فضل	ل
ز زيادة شري شقص واذا جعل	رب	الوقف الناظر لرجل تعين والا كان امره	مر فوعا	الى القاضى ويحتاط ناظره	ه
فيه فيه كما يحتاط في المالك	المالك	المنسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال سواقف جعلناها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع معارفها فلو	و
ط طرأ من الواقف اثار أو	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعضه الناظر فهو	ين	واسومات من كان	كان
ي يستحق الوقف ثم	ح ف	اليه البطن الثاني فوجدوه موجرا	مثل	القولين انفساخها بالموت	ت
و وقيل لا تنسخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وجزة	زيد	ثم الفقراء فعد مناعرا	ا
و ح وجزة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الحبسة	و	الحبسة قربة وأصل	صل
ذ ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهي للأقارب أفضل ويستحب لذوى	يا	تساوى الاولاد فيها	ا
ف افاذا وهب لمحتاج	سر	افه وأفضل وتسمى صدقة وما	بها	دى به الاخوان ويحمل	ل
ل لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب أن يجوز بيعه فان قال أعمرك	لدا	رهذه أوجعتها لك	ك
ر رقبى سواء قالو	أهلك	بذلك أم لا لئلا يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا الايجاب والقبول وان قبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له قبضه فقام لك	ك
ب بعض زمان يتأق قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
ع عن لا والد فوهب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك أن ترجع فيما	ديت	منها لولدك وكذا الامهات	ت
و وسائر الامهات	وكان	الزيادة المنفصلة للولاد المتصلة	نكره	أن يرجع الا اذا روى	ق
ال النظم رورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطنته	فا	ن كاتبه أو رهنه قالوا	ا
ح حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جرع	ونو	الغرماء وحاول	ول
ر رجوعا فيه لم يجوز ان يباعها	ذى	الموهوبة أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ن مثل	رجوع في أصح ما نقلت	ت
ف في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطء الاب للموهوبة لا يكو	يا	خذه منه ويثيبه ولم يكن	كن
ال العلماء وقيل يكون رجوع	عا	ومن وهب ان هو ألقى منه ندب أن	رجلا	شيأ وشرط عليه هو	و
خ خروج النوازل	م	له على الأصح فلو ان رجلا وهب			

أ	أن يعطيه ثوابا معلوما مثل	أربع وعشرين	أوقية من الفضة ونحوها فاذا	أقبل	صح وكان الحاصل	صل
م	منها يبيعان شرطه	و	هر مجهول لم يصح	و	تصح من حر يكون مكافا	ا
س	سواء المسلم والكافرو	في	السفيه خلاف الأصح	يا	تتم المكافاة لا يرتاب	ب
أ	أحد بعد الله حرا وفي	العا	دم البصر خلاف الأصح	ذاها	بالوصية إليه ويصح	ح
ج	جعلها إلى اثنين فلا يقو	م	أحدهما بالتصرف دون الآخر إذا	ادخل	الاثنين شركاء وإذا	ا
ا	أراد أن يـوكل في	الذي	لا يتولى مثله جازله ذلك ولو	يريد	وصى أن يوصى لم يجز بل	ل
ز	زعموا أنه ذلك	بعد	الاذن ولا تتم إلا بالقبول وله أن	يا	ق به لفظا كقوله	ك
و	وقدمت الذي وصا	ه	قبلت وكذا فاعلا في الأصح ولو أن	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
ا	الموصى لم يكف ولو	ادعى	العزل انزل ومن أوصى إلى عدل	من الرجال	فله عزله أخبر	خبر
فيه	فيه بفسق أم لا و	النا	س مجمعون على أن شرط الموصى به الإباحة	فكل من	أوصى بمحرم قتلك	ك
ال	الوصية باطله ولو	صر	ح بالوصية لو ارثت في الاطهر إذا	أجا	ز الوارثة وأكثرهم	م
ق	قال بحتها لقاتل	ولد	أخل في الكفر بعد الإسلام ولا كفر محار	ب	وتستحق الوصية عندنا	ا
ب	بالموت إذا لم يتعمين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
ض	ضرب الموصى له في الأرض أ	شرف	القاضي عليها حتى يعود فان قبلها أخذ	الذي	حدث من زوائدها وفي	ي
و	وفاته بعد الموصى ينتقل	المالك	في القبول إلى وارثه وإذا أوصى بالثالث أجز	نا	ها والورثة إذا	ا
ه	هم فقراء فاقصر	ووقف	دون الثالث فهو أولى أما أكثر منه أن أرا	د	الوصية به أمرو مرو	و
و	وليس له وارث بطا	ا	لوصية في الرائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان أجيزها فاشبهه	بشبه
ا	القولان الجواز ثم التطوعات والعطا	يا ما	وصى به منها فهو من الثالث	وإذا	جعل من الثالث واجبا	ا
س	سلم منه فلو أطلق	ونزل	الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم	نا	م في ما نخل	خل
ق	قوة المرض فتهبرعانه في	المالك	الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	دا	وهم بالموت وكذلك	ك
ا	التصرف من الحارب حال	المجاهد	ة والتخام القتال يكون	مضافا	إلى الثالث وكذا التصرف ممن	من
ط	طالب دمه مقبل	إلى	قبله أو كان في سفينة والبحر متمتوح وكل من	انصب	للوصية وهو و	و
ح	حائث كوفه هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثالث قيمة العبد في	مثل قوله	أوصيت لفلان بخراج	ج





ل	للسائل ولواؤه ولو أعتق	ال	نسان بعض عبيده بمجلاؤه تفصيل	اجال	عقته فاذا أراد	ه
و	وهبه فيمن شاء فان	ما	تعين الوارث ولو أعتق واحد	وعشرة	من عبيده معين	ا
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك الى أن يتذكر ومن ملك أحد	أصو	له أو فروعه عتق عليه ولو	و
سق	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من القروع والأصو	ل	هو وموسر قوم	م
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا أو ملك له بارث والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما	ما
ط	طالبه يستحق للمنفق	فا	نه أجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	نث	ومذكرا الا ما جاء	جاء
ال	النص بمنعه مثل	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثلث	ماله وصريحه أنت	ت
خ	خلف موق حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وأنت مدبر	سا	وي بـ ذلك في	في
ا	الأصح ويجوز تعليقه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة	ه
م	من بعد موق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيه بطل تدبيره	ه
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأحبهن بطل أيضا	و	لا تبطل له الكتابة ولا	ا
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معتقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	قزوج أو غييره ولدا	ا
م	منعناه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند	بنا	جلها مدبر ولو	لو
تح	تحلى المدبر بالاسلام وأبى	أن	يسلم السيد فعنايه عنه الى أن يموت	ت	أو يسلم ويؤخر فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه باب الكتابة	واذا	أردته افتقر دروي	دوي
ك	كأنهم انهم من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الا من	جا	تر التصرف ولا تصح الا	ا
وا	والعبد المكاتب بالخ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يشجا	وز	أمانته وهي غنير	ه
ما	ماضية لا بعوض معا	مه	صفته موزع بنجمين فأكثر الى	العشرة	فما فوفها فلا	ا
ا	أقل من نجمين ولا بدق	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبك وتفصل	صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أدبت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في	ي
ح	حكمها خیار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له	ه
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للكاتب قوله	قوله
ف	في فسخ الكتابة واليه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يحجز	ا	للكاتب أو يموت هو	هو

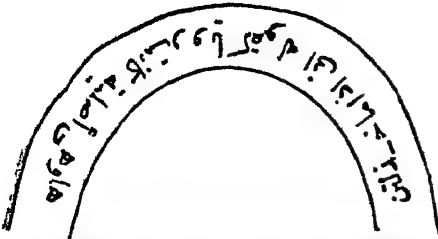




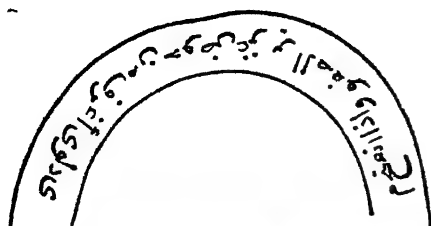
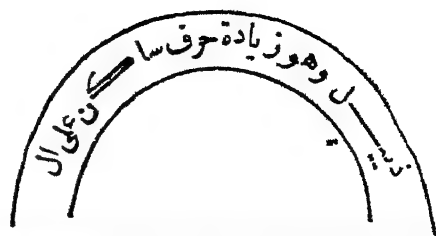
ا	اما اذا مات السيد فانه بعد ذلك يقوم الوارث مقامه واذ اقارب	حد	ما عليه او جينا	ا
ل	له حظ شئ مما ثبت واستقر من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر	ولاسدس وله طلب لب	ل
س	سعيده ولا يعتق في الحال وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	رجلا	منهما ابراه سري	ي
ا	العتق ان كان موسرا وفي التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	وثلاثة	الموصى له به وتجارته فان	ن
ب	بايع سيده فهو على سنة غيره معه يشفع عليه ويعاثره	عشر	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا لا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيه ست محاباة الا باذن سيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكتب ولا يشك	ل
في	في أنه لو باع باحد وثلاثين ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وما حذا	حد	وه وولده من أمته قالوا وا	وا
ج	جاز في حكمه ويعتق معه و أظهر القولين ان المكاتب اذا وا	فتا	يضيا بولد منها ا	ا
و	وجب له حكمها و الدواهم التي في ذمة المكاتب لو استخا	لها من	السيد أو اشتراها رجل ل	ل
ز	زيفناه ولو تركه في الربا طمحو سامعه عشرة أيام مثل لزمه أجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص ص	ص
فيه	فيه أن يملكه نا صية أمره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطاء	من	أمته المكاتبه ويجب ب	ب
ا	اذا وطئها المهر وأجرى مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء أيضا ا	ا
ل	لها وان جنى المالك على المكاتب لزمه أرض الجناية	وفي	جنايته على سيده أو غيره وجب ب	ب
ك	كمال الارش ما لم تقع وزه لقيمتيه والاوجب القيمة في الاصح و	ضده	يقول الارش يتعين عليه ه	ه
ف	فان لم يشا هد له مال جاز تجنيزه ويبيعه ولو	يقول	السيد وقد جئنا أنا أفنديه فعل ل	ل
و	ويبقى مكاتبه وتجب ا رعا ية لقوله وبما يفدي فيه القولان	احد	هما باقل الامرين والاخر يقول ول	ول
ه	هو بالارش مطلقا ولا قى بهاء الى عوض محرم وشرط فاسد فا	ي	كتابة يكون هذا ا	ا
و	وصفها فهي فاسد ه نعم لو كاتبه مثلا على عشرة ازقاق خمر او سلم	عشرة	عتق لوجود الصفة ه	ه
ب	بباب عتق أم الولد وهذا النو ع من أسباب العتق فن أنت منه بولد	جارية	له فهي أم ولد وما وما	وما
ح	حدث بعد من ولد فالشرع و اصف له بصفة امه وكذلك جارية ولده	فا	ما جارية أجنبي قدر قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح أو زنا فار تقاها بما يحكم الاستيلاء لا يصح و	ثبت ا	ملك حتما ما	ما
ف	في الولد للمالك أمه ثم تفقوا على انه اذا ملكها لا تصير في احوا	لها	أم ولد ولو وطئ ي	ي
س	سها أو بشبهة أو غيره لم تنصر بذلك ا مولد لكن الولد حر والمستولدة يشترط	في	ما وضعت أنه يخرج ج	ج

الجنين بعد التصور والخطيطو كثيرا	لعلماء يجوز له أن يزوجه أو خاف بعضهم في ذلك	وليس له التمسك على	أى على
ب بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بها وله وطئها وأم ولد النصراني وقس عليه	ث لا كفار اذا	ا
ع اعادت الى الاسلام فر	ق يدينها ما بوجوب الولاء والعلم ان	الحكم في المراء	أمر
سا سائر اذا عتق مملوكا بجرا ج	أولده أو عتق عليه فولاؤه له وولد الحر	من المعنقة ثبت بلا شك شك	شك
ل كونه لا ولأء عليه في ذلك	وولد لعبد من المعتقة حر وولاؤه معر وف	لموالى الام فلو و	و
ن نجزة عتق الاب انتقل عنهم	ولاؤه الى معتق الاب وهذه المزينة التى	للأب للجد أيضا ا	ا
و وينجب الى معتقه ثم	ذ أعتق الاب بعد الجدة فان الولاء ينجر ويستثنى	من موالى جده ه	ه
ى يومئذ الى موالى أبيه و أمر	الولاء بعد المعتق للعصبة يختصون بها	دادون الورثة واذا	واذا
ج جاؤا معا فالأب ن	لتقديم أولى ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم ا	لاح من الاب ثم الجد وهو القياس س	س
وز وزعهم بعضهم ن (الجد	وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالأقرب ثم الا	مر الى موالىه فان يكن كن	كن
فى فينقل الى عصباتهم و يبنى	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد وغير	ه أقرب حتى يكون معدوما ما	ما
ه هـ اذا فى الرجال و مدر	ل القول فى النساء انهن لا يرثن بالولاء وسوى	بينهن الا من قبل قبل	قبل
ال المعتقات فمن واسته بالحرية امرأة ورثة	وورثت ولده وح	شيته المعتقين واذا ا	ا
ل كان لها الولاء فى غملا م	فت صار لعصبتها (كتاب الفرائض) لا	يخرج من مخف لم يشغله له	له
ش شئ للغير قبل جهاز الميث و الشر	وع بعد ذلك فى ابرائه من دينونه	ص ذمة منها ا	ا
ف وفورا ثم باقى الوظا يف	فتنفذ وصيته وتقسم تركته وما	بين ورثته وهى وة	وة
ه هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وان سفل وبعدة	أب وأبوه وان غملا ا	ا
وا والاخ وابنه وما جعل لها	ذاتى اذا كان م الام	هـ ولأء فالعلم الاصل على	على
س سابعهم لا أخ الاب لامه وقفا	ه بعد ذلك ابنه والزوج والمعتق و	النساء سماع بنته ه	ه
قا قالوا وبنت ابنه و	ن سفلت والام والجدة والاخت بل	الزوجة والمعتقة وكيف ف	ف
ط طرأ فعل القاتل فى فرا	غروح مورثه ابحق أم باطل لا يرثه وليس	يرث أهـ لـ هـ	هـ
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيمتارئون ولا	يكون لاختلافهم فى ي	ي
ل لقب الكفار ولا ار (ث	يجرى من ذى ولا عبد ومترد من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو	رو

س	سبق أحدهما ولم يحكم	بعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والربع وثلث وثلثان وثلث وسدس	س ثم ان	أهلها الذين يمتد
بع	بعدهم عشرة الزوج و	بعد (هـ)	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و يكون	للأخت ثم للأخ وهو
ا	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجدة مع الابن أ	وا	بنته ولا فرض لسواهم والاوجه
ل	لمعرفته تختلف فالزوج يأخذ	بعاً	مع الولد وولد الابن ونصفان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقد	مين	المذكورين ربعاً ومع وجودهم عما واذ	ا	بلغن أربعاً فاشبهه
ت	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنين من الاخوة سواء كانوا
ر	رجالاً أو نساء وديود	الى	ثالث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا جمعت
ك	كل الابوين وزوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمرث يرث بلا قول
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من امرت أحدت السدس	س (و) مو	رد الخ لاف جدة هي أم م
ا	أب الاب والصحيح لها	سنة	الجندات وان اجتمع جدتان فاكثر استو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان
ل	لم يتحاذيا وبعدت	احدا	هما احببت ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا
وق	وقعت وحدها وللثنتين	و (ما)	فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصلب وللثنتين قالوا لو
ف	فما سبقهما وان بلغت	خمس	الثلثان كبنات الصلب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وبلع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا
س	سبب من الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصاعد الثلثان فان	قام	مقامهما أخت لاب وقس
ك	كل أحواهما اذا اجتمعا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأحوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه سدس وللثنتين فصاعد الثلث	الا	ننى والذكر مثنى لان
ا	أما الاب فقة	حجبه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجد أو	زيد	كعلمنا أنه ما
ل	للجد مع الاب شيء ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	او هو وانا لم نلق
س	سبب لا الى اخر	ج (د)	صيب لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت	له أربع حجاب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقاء فهو يحجب	بهؤلاء الا	ربعة ولا يتصل



ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	الى ما وصفت	ثم	يحب به الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ل	البنات الثلاثة	رجع	بنات الابن بلائى الا أن وجد	هذا	ومعهن ذكر وهو و
م	مثلهن فى الرتبة أو أسفل	منها	فانه يعصهن للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	امن الارث فهى هى
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ترا اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بين لا يترثن أبدا
ح	حتى يكون لهن أخ و	لما	ليكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	أو ثلثا مثلا على الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفى	زوج وأم وأخت من أب وأم تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فعمال الفريضة و	كان	السهم ثمانية
و	وأخذت الأم ثلثا عائلا	اثنين	وللزوج نصف عائل ثلثه والاخذ مثله و	ا	لله أعلم بباب العصبية وكانت
ا	العصبية فيما ذكر	و	لكل ذكر ايمس بينه وبين الميت أنثى وأول الكلام	ان الابن كما روى	في
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكر	ان لم يكن أخ هناك
ك	كذلك الاخ بعده و	تو	الى الامر بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	أجريت	العم بعد ثم يقول قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	ه على هذه الصفة
ن	نعطى الادنى فالادنى	والد	افى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفروض أمر	نه	أن يعطيه فروضهم وأخذ ما بقى فان استوى	على	الدرجة منهم ما اثنان
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منهم ما ولا يعصب أحد أخيه	ما	خلا الابن وان سفل بلى
ي	يعصب الاخ أخته وما منهم أ	صلا	من يشارك أهل فرضه الا ما	كان	من المشركه فانها
ل	لم تشرك الا للاصل	ح	وهى زوج وأم واثنتان من ولد الام وأخ	من	الاب والام اذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقى الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
ه	هو فرضهم العصبية اذ كان أ	خا	للأهل من أبويه ويعطى الحنثى ما	عر	قتاه حقه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا محنا	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالمتعق كفى أبو	اب	لواله فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم بباب الجد	والا	خوة ثم اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كأحدهم	على	أن لا يزيد الثالث عن



ذ	ذلك فهو فيما ذكره المظفر	بالتث على كل حال وقد بدع عليه في	البد	اية انه من لا يرث وذلك الشيء	ي
ي	يكون اذا اجتمع جـ د و	أخ من أب وأم وأخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحدهم وابن الأب بعد د	د
ي	يرده لا خيه وانما قصده	على الجـ وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المعادة واسـ و لو	و
ل	لحق بهم من يكو ن	له فرض فللبعد الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أوسـ دس كل الشيء ي	ي
و	وما بقي فلا اخوة ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	فيما	أنا في علمه مع الجـ د فيما سوا ا	ا
هـ	هذه المسئلة وتسمى الـ كدرية	وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ غـ	غـ
و	والجـ د أيضا حقه	السـ دس والام الثالث فتعول الى تسعة	الا	ان حقه لا يصرف رف	رف
ز	زائد على الجـ د بل المنسوب اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ د ويقسم بينهما للـ كرمثل	الا	بنيين ويقسم فيمن من	من
ي	يبقى الباقي منها فو	جه صحتهم سبعة وعشرين للزوج تسعة ولـ لـ م	م	سـ مة وللـ لـ نـ حـ و حـ و	حو
ا	أربعة ويكون ا لى	الجـ ثمانية (كتاب النكاح) يكره أن يتزوج	وما	له فيـ مـ غـ رض ضـ	ضـ
د	داع ولا يستحب الاعراض عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن تتزوج من رأيت	رأيت	واسـ تحسنت ويدـ و غـ	غـ
هـ	هذا العقد بنفسك و	بوكيل يجوز أن يقبل انفسه ويستحب لكل	أحدان	يطلب امرأة تحرر ز	ز
ح	حسننا وديننا واذا أ دخلها	في عقده اكنفي بها والام غير اذا استصوب	الا	ب أو الجـ د تزويجه في ي	ي
ر	رأيه زوجـه من الملك	الذي له والمجنون ان كان يفقه فلا تمكن	اباه	ان يقـ مـ دله و يباشـ رـ	رـ
ف	في الافاقـه فان دامت المجاهد	على حالة لم يفقه زوجته الاب أو الحاكم	وما	لـ مـ فيه أن يتزوج اذا ا	ا
س	سأل بل يزوجه الولي فا	ن إذن له في العقد جاز فان عـ ين له ا	مر	أـ مـ عـ مـ ت ولا يخـ لـ صـ لـ صـ	صـ
ا	الولي من الطلاق الا اذا أ قام	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير حـ رت	رت	عقده بنفسك بنـ لـ اف في	في
كـ	كبير فانه يقـ د بالاذن و ا	لمرأة غير المحتاجة للـ كـ يكره أن تتزوج باحد	باحد	فان احتاجت ولا غـ ر و و	و
ن	نـ د لـ مـ ا والمرأة من الا ياما	اذا دعت الى كفـ و وجب على	الا	وليـ مـ تزويجـ ا واذا واذا	اذا
ع	عقد الاب أو الجـ د بالبكر وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبـ مـ	للزـ و جـ كـ رـ وان ان	ان
ل	لم تكن بـ كـ رـ لم تنكح ا	لا بادنـ مـ بعد البلوغ و يزـ و جـ مـ ا جـ بـ ا رـ ا	واذا	طلبت النكاح فلا سـ مـ اف في	في
ي	يـ سـ مـ بـ ولا يجب و لا	يصح نكاح المرأة الابولى والبدنة أـ حـ قـ و اسـ ثـ نـ يـ ت	اسـ ثـ نـ يـ ت	الامـ مـ فولـ يـ اـ ن تزوجـ ت	ت
ال	السيد و يزوج أمة المرأة الى جل	الذي يزوجه أو أولى العصبات الذي لا يـ د ا بـ فـ يـ ر	بـ فـ يـ ر	هـ الـ بـ ثم الجـ د لا يزاحـ مـ	مـ

و	واحد منها	وتوفى	بعدهما بالآخ ثم ابنيه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين أخوين هذا	ا
ت	تكون اخوته للابوين	آخر	للأب والضحج خلافه واذا استوى اثنان	وحا	زأحدهما انضال لم يستحق	ق
د	دون الآخر بل لو كانوا	جنا	عة وقعد ادناهم صح وللولى شروط فلا يفقه	شئ	وهى الحصرية والبلوغ بل بل	بل
ال	العقل وان لا يكون ر	دى	النظر تجبل أوهرم وذكر وافي الذاسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا	الوا
م	مضى اختل الولى كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذلك هو و	و
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستثنى	من ذلك الغائب اذا	ا
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	اد أن يוכל استأذن في النكاح الا المجر	مثل	الاب والجد والسيد أيضا	يضا
و	وليس للولى أن يتما	يع	الايجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحج م	ن	قولهم ان للجد أن يوجب ويقبل ل	ل
ع	عقود بنت ابنه	و	ابن ابنه الصغيرين وفي غير الكمؤ يشترط رضا كل	من	قام له حق الولاية منهم م	م
و	ورضاها اولو ك	ستين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولياء	بذلك لم يكن يكن	يكن
ا	امتساعهم جائزا	وحل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية وأعمالا الا	الا
ل	لا العجمى بالنسبة	الى	العريضة كفؤ ولا غير القرشى و	الهشيمى	كفؤهما ولا غير ر	ر
ت	تبقى وحده كفؤان	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائلك للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو و	و
ر	ربط نكاحها بغير كفؤ	ودفن	عليه أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تاتقى	ى
ف	فيها الحصرية ولا بد	فى	الشاهدين من ذكرورة وعدالة ويكفى مستو	رها	سنة السمح والبصر لا ا	ا
ى	يكفى عادمهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان اس العفدلا	شئ	ويشترط هنالك قوله	قوله
ل	للزوج زوجته أو أنكتك و	ر	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	زيد	بعده نكاحها صح ح	ح
م	منه ولا يكاف أعجمى م	سته	ونجزية العجمية وكذا عربى فى الاصح ويجب	تسليمها	او يحمله الى حيث يرد د	د
ا	ان أطاقت الاستمتاع و	جمل	له اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	ففيه والامه يستثنا	ثنا
ا	اذق مد ملك	الله	رقها فتسلم ليلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصايتها أول ما ا	ا
ز	زارت فيه ودخلت فى	جنا	به ويقول بارك الله لكل منافى صاحبه	وأما	السفر فله التقتل ل	ل
د	دون سفر مخوف الطرقا	ب	ولا يطأها حائضا ونجس برها أن تاتى	بما	الاستمتاع متعذر ر	ر
ا	الابه كفعل الحيض و	عد	م السكر بوجوب ما يحرم من النكاح لا	خلا	ف ان محض ما ومرتدا ا	ا



دعوى الوالد الجبوع في آخره سبب خفيف والنسب

جاء رجل من بني كنانة في سنة ١٢٦٦ هـ

د	دان بالكفر بعد أ	ن	أسلم لا يصح نكاحها وكذا الخنثى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو	و
ع	على ما قرأت و	ماوا	في به النسب نزول الامهات وان عملون	و	البنات وان سفن ويحرمون	ون
ال	الاخوات وملحق بهن بولاد	ه	بنات الاخوة وان سفن والامهات والخلالات	(و) ليس	هذا يختص بالمشي في	في
وت	وتسيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هو لا يحرم بالرضاع	ولا	تحمل أمهات امرأته وأما ما	ما
د	دخول الزوج بالآ	هل	أعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون	من فرور عنها أبدأ والحظر	ر
المجم	المجم على أمهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بذلك أو شبهة	فانك	تجنب أمهاتها كما رووا	ووا
و	وبناتها وان سفن	والحل	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زوجات آبائه وأبنائه وان سفلاوا	الموجب	للحريم قد لا يبقا	ا
في	في مثل أخت امرأة	اقا	مت في نكاحك وعمتها وخالها يحرم	وا	ذا فارقت	احلان
آخر	آخر أختها وان علم ان الا	مة	لا تحل بالملك على الاطلاق بل الحل	لمنفى	في انكاح عم على المباشر	شمر
ه	هو منفي فيمن لك من قريبه و	ولده	المحرم أحد أعنى ولد القريب اما ولده فهو	ينصب	اليه العتق اذا	ا
سب	سب سباه أو تملكه بنفس	الملك	ولا يحل للمهر نكاح الاممة	على	الاطلاق بل	ل
ب	بخوف العنت والعجز عن	الا	صداف الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا
خ	خلاف والتعفيف له	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يصير لاحد من الناس	س
في	في زوجته الاممة ملك	ا	نفسخ نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا ما كتبه لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لعبا	دلا ينكحون من عداكهم ويحرم عليه من	قام	بلمها أو	و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	س	مجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم	م
ا	أكثر من أربع حرام	وكان	له من ملك اليمين ماشاء أو	ما	العبد فلا تحل الاربع	ع
ل	له امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمتعة ونكاح المحلل وفيه	خلا	فوق	دخمس
ت	تتم ربعه أهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويبطل اذا	زيد	فيه شرط خیار ولو	و
س	سامته ما ينافي العقد	و	شرطته مثل ما لا يطأها اذا أناها	او ما	يطأها الاوبات أو	او
ب	بان له لا نكاح بطل و	الا	يم المعتدة يحرم التصريح بخطبتها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها	ا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا	دب	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا وأجيب فحينئذ	ذ

غ	غـ يره ياتم بخطبتها	و	نكاحها <b>باب الخيار في النكاح</b> إذا	و	جـ د أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس	به منـ له كان ان
ا	الخيار له وكذلك كان	بمنزلة	صاحبـه في الأصح ويجوز	ز	له الفسخ إذا استعرض ض
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار إذا كان عنيئا أو مجبوا ولا	يد	وم أمـد الخيـار ثم م
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحوادث أيضا ثم انـتظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يعو	دلهما منه شيء وان كان بعد فـقد	يكون	العيب حادثا فـإذا ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فـحنـا	واستقر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعذر	ز	واجهـا أو مقارنا قالوا لو
ل	لزم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولاية اجبار فليس له أن	يد	خل العقد على من هو و
ي	يوصف بالميوب المذكور	هو	للاولياء الخيار بجنون وجذام وبرص إذا	او	جـ د مقارنا للمقدولو و
ا	أو ادوا الفسخ بهـا و	كانت	حادثة لم تجب برأ المرأة عليه وإذا	ماقا	لت انه عنيـن وأقـربـنـك لـ
ل	للعاصم أو قامت بنية على	الا	قرار منه بذلك أو نكل فـخـلفـتـان	م القو	ل بان يؤجل بهـا ا
س	سنة فـإذا انقضت أ	طراف	السنة فلهـا الفسخ وإذا أرادتـان	مما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان
ب	بأشـر بالـة وهي	مضطربة	بعد الانـشـار كـفـاء أن يكون مد	خلا	حشفتـه فان كـذبت ت
ب	بـكونه قد وطئها	وكان	يدعيـه فالقول قـوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الأصل
ا	أو على انه من	ولد	قریش فبان خـلافـه صح في الأصح	وإذا	شـاءت فـنـصت هي ي
ال	لو شرطت الحرية أو	مكا	بامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت بهـا زالـ والقـا	ئل	بانه يرجع على من غـرـه ضعيف و	بالا	جـعـا انه اذا جـا جـا
في	في وطء الامـة	يومئذ	بولـد لـزمـه قـيـمـته ورجع على الغارو	ان	خـرجـا على أمـير ز
ف	في ضـعـتها مشـرطـن	استولى	عليـها ولا خـيـار في الأصح ثم	يكون	للامـة الخيـار ثابتا ا
في	فيـمـا اذا عـقت وهي	على	نكاح عبـد وخيارها فوراً في الأصح	فان	ادعت الجهـل يكون ن
ا	الخيار ثابتا صدقت بيمينها أو	حر	زت بالفسخ نفسها ولا يحتاج إذا	شاء	ت الفسخ الى الحاكم ويكون
خ	خبر مهرها المـفـرو	ض	انه يسقط ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول	وان	رفع بعد الدخول فالمهر ر
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	دهـذا ان كان المتق قبل الوطء	وان	تقدم الوطء فالمـرـوى وى

هـ في سائر النكاح والقطع حذف الحذف

هـ في سائر النكاح والقطع حذف الحذف

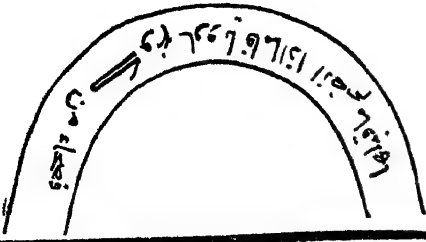
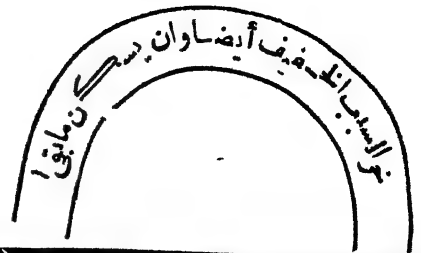
هـ	هو وجوب المسمى	و	الدة أعلم بوجوب المسمى من تحته كتابة إذا	شاء	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هوان كانت مجوسية أو مشركة ذات أو ثنان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشدا وافرقة بينهما بالتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	م) نكاح والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان	ال	السلام منها فالجميع	م
س	سبيله واحد وبعده	ها	دالو وطئها في العدة وافتراقها به	ان	يعطيها مهر المثل	ثل
ا	أما اذا وطئها	ثم أقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر نجس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلمن معه	ز	جرناه عنهن حتى تصيخ	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذن من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلح	ن) والا	م وأبنت اذا التفت	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئها ما جميعا ثم أسلمتا حرمتا و	ان	لم يطأها تفترغ	غ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بابنت فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتحريم ما وورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدوها وان أسلم وتحت أربع أماء أو	زيدا	سلمن معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يحل له	النكاح	بنكاح الاماء انفسخ نكاحهن	واذا	كان من لم يحرمه وه	وه
ع	عليه لزمه بلار	يب	أن يختار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مق عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي قد	متها	باق فلو أسلم لم يوسر ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلمن على كاح شرط فيه الفسخ	مق) شاء	أونكاح متعة تبقا	ا
ح	حينما فرق بينهما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	ثاني) رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجها منهن والتفريق بينهما واجب	وان	أسلما بعد انقضاء مدتهما	ا
ف	فيقران وان قهرها وها حريا	ن) والدين	الذي كانا عليه تبيزه نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارند مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	ياد	ة ان أسلمت في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و

من سالك ديناً غير دينه أخذ	لو يدخ	ل في الاسلام ولو	تقول	أنا أوجع الى أصل	صل
الدين الذي أنا عليه هو	أحيا	بي لم يقبل منه	جا	زوا النكاح بسلا	ا
كثير ولا قليل والاستحباب	با	ن ينكح بصداف فان نكح بصداف علا	في	وصداف سرى فهو و	و
نافذ بقاء عهده والا	بن	الصغير لا يزوجه باكثر من مهر المثل و	القو	ل في الصغيرة كذلك	كذلك
من منع الولي من	مكا	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	م	المولى وخالف قالوا	الوا
أوجبنا مهر المثل ولا قا	ثل	بان السفية ينكح باكثر من مهر المثل	ولا	العبد أيضاً وهو في	وفي
خر خراجيه وتجارته أ	وكانت	الذمة مشغولة ان عدمها فالمرية تعلق بها (ولا سيما	ولا	اد تزوج فاسد اصداف ق	ق
اغايته تعلق بذمة له لكن بعد	الواقعة	لا يكسبه وتجارته وفي قول يعلق برقبته لا	زيد	من ذلك وفي قول ول	ول
لها عليه ما لها	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بقاء العصبان	ولا سيما	من يساويه اهنا لك	ك
وليس يجعل مهر	الجمعة	المسنة مثل الشابة القمية ومن كانت أ	زيد	في جبال ومال أو ثمن ي	ي
تحتل به اعتبر من لا	بو	جد لها عصبه أو كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	منهم أحد ساغ غ	غ
دفع مهر مثل نساء القو	م	الاقربين اليها ثم نساء الباد وحكمه	وعلاماته	ان ما جاز	ز
ان يكون ثمن في	الثا	بت من البيع جاز ان يكون صدافا ويستقر	لها	الملك اومات أو و	و
ل لو وطئها ولو قالت لا ترا	في	الابا المهر و كانت لم يطأها جاز ان	وا	قعهما سقط الامتناع ولو و	و
مهرها عيناً فتلقت أ	و	استحققت أو ردتهم باعيب طواب بالعوض و	ليا	حذو الحاكيم به مثل فلواتي ي	ي
جم جملة المسمى قدر	العشرين	ومهر المثل ألف لزم الالف	و	ان تسببت للفرقة بارتداد د	د
و ونحوه قبل الدخول سقط	من	المهر حقها اما اذا كانت	الهمزة	بالفرقة له بان أوقع ع	ع
عليها الطلاق أو التزم	سنة	الاسلام أو ارتد رجع بنصف الصداق	المعرو	في اما الزيادة المنفصلة لو و	و
وقعت زيادة فلا نصف ولا	خمس	له منها أو ما المتصلة كزيادة أوصا	فه	بالمن ونحوه فيجوز فيه	ولا
الخيار للمرأة بين تسليمه أ	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالحيمار ولو انما	ا
س سلمته له هبة وهو قدر	ستين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداف في المقدأ و بعده فابرا	ا
ك كان لها أو وليها منه لم يصح	و	لو فوضت بضمها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداف فان عرض لها جعل ل	ل
الفرض كالسبي فار فرض	سبع مائة	وطلق قبل الدخول فالذي هو ولا	زمه	ثلثة وخمسون ولو و	و

نماذج القصر أن يحذف حرف ساكن من آخر

الاجابة على ما ذكره من ان

ن	ناهزها فلم يشرع	في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل واللد (زم) له	اذا طلق زوجة	جه
ما	ما فرض مهرها ولا نال	جا	عامنها المتعة قط ما ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بغير فاسد وطلقها
ب	بغير دخول فانها تؤ	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	مثل	وله عليه اضمن
ق	قيمتها واذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	ل قوله	ان ادعت الوطء وليس كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلاف في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التحالف ثم يرد لها
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا طوعا وباب المتعة	والمفوضة	اذا طلق من
ق	قبل الفرض ولم ينل	مكا	فقتها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	وما	لمطالبة قبل الدخول لزم
ص	صاحبها نصف المهر	ثل	من المتعة وأما بعد المسيس فان	أشبه	القولين وجوبها
ر	رققها وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنها فهو أفضل وان تشاء فيها	و	تنازعا فالخامس بقدرها
ن	نظرا في حالها بما عارا	واستوى	ظنه عليه باب الولائم	اللزوم	محرم والنبي قالوا لو
ي	يستحب تركه والوليمة في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعوى	ة نحو	ها فرض عين ولو
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	سو	اه يكره والصائم اذا وصل
ذ	ذكر وافي به	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	دا	خل البيت منكرو وما
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر باب عشرة النساء	و	الزوجان يجب أن لا يكونا
ح	حربا بليته عاشران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريطة على دينه ولا	بيضاء	على سوداء في القسم وكذلك
ف	في المسكن ولا يجمع في	أقطار	ه بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع أثر
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بأحدة الا بقرعة و	لنا	خدمتهن ذوات العذر والضعف في
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى بالنيب	نحو	ذلك ويقضى أو يقسم في
ك	كنفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون الوطء في	قولهم	تجب المساواة بل انا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	احدى	نساءه فهذا شعار
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها سقط حقها	و	ان امتنعت من انشاء
ا	السفر حجبته لم يلز	م	للقسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	أخرى	الابقرة فان فعل



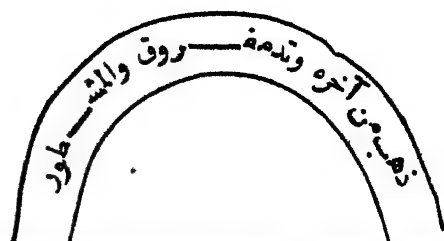
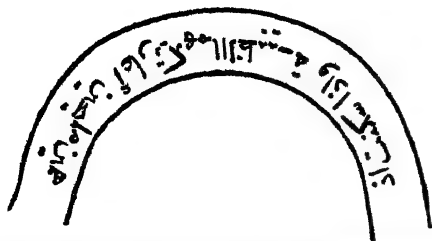
خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ة لمـ واجبا ومع القرعة لا يقضى	وما	لهـ ان تفصح
ال	القول به حقه الجا	ر	يـ من القسم لضررها الا برضاء واذا	ا	رضى فـ وهبت لها
س	سـ همها ملكة رياسة	(رجوع متى شئت ودخوله على الاخرى نهار الحا	جـ) شبه	بالجـ وازويحـ	م
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهمـ مائ الدخول ولا يجوز	ذلك	ليـ الا لامـ ن
ب	بـ ضرورة وان طال	في	مـ كنهه قضى ليـ لا لانهار او يقضى	وقد جاء	نهارا لغـ بـ حاجة هناك كـ
ا	أما الامـ فلا	تعز	يـ اليها حقوق في القسم وللفشـ وزامارا	ت	اسماءه المـ كروه وكونها ونها
ل	لا تحذف الى فراشه	وفي	هذا يعظها فان نشرت هجرها وضربها ضـ	بلا	تـ بـ بـ ولا ضرر ر
٤	خفيفا وهو اذا أخرج	سنه	في منع حقها كرهـ القاضى فان	علا	شـ عزـ فـ و
ا	اشتد الشقاق واندر	ست	آثار الصلح بعث الحاكم حكما من قـ	مه	وحكمـ من قومها حتى يـ
يض	يضـ ما الحق موضعـ	و	يفعل بالمصلحة وهما وكـ لان لها على الصلح	وتدرك	المصلحة بان يرضـ ا
ا	الزواج بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	لقبول باب الخلع لا يخفا
و	وجـهـ صحته اذا	خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجرى	لسمع	بابا حـ عند خوف أحدهما ما
ا	البحـ زعم يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالعهـ ا
ن	نقـهـ وتخلص وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الدخول ويخالع السفية وا	لعبـ الا	ان المال في هـ اذا
يس	يسـ لم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخالع السفية لامعا	رض	في القول ببطـ لانه وما ا
كـ	كان من الامـ فلا	حر	جـ بل ان أذن مـ ولا هاتـ لى بكسبها	و	تجارتها فان فقد فتحن ن
ن	نوجبـ بدمتها وان لم ير	ض	مولا هاتـ لى بدمتها واذا حصـ ات	السمـ	حـ من الولي وعـ رضـ
م	ماله وخلع الصـ غيرة	وناصر	ها جازا ما من مالها فـ لا وليس للاب	و	غـ يـ ان يخلع حرم م
ا	الطفـ فل وتجاوز مخالعة للـ	اما	مع نفسـها أو مع أجنبي ويصح خلع	الر	جـ بل بلفظ الطـ لاق واما ما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقـ دجـ	م	الاكثرون بانه صريح فان جرى بلا مال لم يذهب	في (الـ) ياح	ولزم مـ مـ ومنـ ل ومطلق ق
ق	قال طلقـك وعليـك ألف	الز	مناه الطـ لاق بلا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجـة ولو ذهب ب
ي	يطلقها فقال وهـ وـ	يد	ها أنت طالق بالـ فقـ بات	و	لزمهـ الا لـ وان قال ل
ا	ان ضمنت لي ألفـ اتود	يه	الى فانت طالق فضمت وأجابت	الدا	عـ فـ وربانت ولزمها ها

منه من ان لا يزوجها ولا يمسكها ولا يمسكها

منه من ان لا يزوجها ولا يمسكها ولا يمسكها

هـ	هي طالق نصف طلقة طالق	لدا	العلماء طلقة ثم ثلاثة أنصاف طلقة	مو	جيسة طلقتان وكذا يجب ب
ب	بقوله نصف في طلقتين و	يا	في في نصف طلقتين طلقة لا غير ولو قال لئو	نث	أنت طالق الربيع ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو أقي بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم
ا	أو قمت بنسائي طلقة اتصل	بن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نسائه	الحا	صلوات أربعاً فمرى روى
خ	خمس طلقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقتان وان قال أنت طالق ملء	جبن	أو مملء البيت ت
ر	راحت بطارقة وكذا ملء	زبيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاقاً	و	أعرضه وقول الفتى ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الخذين	لها أنت طالق أولاً فانه هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأني به متصل على	العوا	ثلاث طلقها ثلاثا ثلاثا وسوا	الجنين	طلقت ثلاثا بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثا الاثنتين طلقت واحدة) والقدر	المستثنى انما يقصد	قد
م	ما يايه فاذا قال القدر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فعندنا لا قد من	من العلماء طلقت ت	
جم	جميع الثلاث أو خمساً الا ثلاثا	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين وكل شيء	علقت منه من طلاق أو و	
و	وصية أو عتق أو نذر	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه شيء باب الشرط ما ما	
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلقت للسنة وان قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطأ في
ا	أو أسمع الطلاق أو أورد	له	أو أقبحه طلقت للبعدة ما لم ينو تغليظا و	ن	قال ثلاث بتات
ل	للسنة نصفها	وا	لبعدة نصفها طلقت في الحال طلقتين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال ل
ص	صارت فيه وان قال كلاً	ستو	لى عايك فرء فانت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لاقتنه طلقة	لوا	نها كانت حاملاً لم تطلق كما	يذكر	ونسوى طلقة ثم م
م	مانعاً حيضها وطهرها	على	الجل شيئاً وإذا علقه بالحيض طلقت برؤيته	الا	أن يقول مملء حتى ي
ما	ما حصلت حيضة فتقد	ز	عموا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	في الطهر فلو حاضت وادعت هـ
ق	قبلها وأنها كرها لأمري	بيد	ها والقول قولها وان قال لضرقي فرا	ش	ان حضت ما وجب ب
د	دخول الطلاق عليها	وجاء	حيض أحدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى وليس س





ذ	ذلك مما يقبـل في	الا	خلاف فيه قولهما بل قوله فالولم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة ه
ه	هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في د	ست	واحدة أيتكن رأيت الدم م
ب	بعض فصوصها طالق فلا خلا	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تربا زوجية هي ي
من	من دونهن وتطابق	عند ذلك	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طلق كل من ن
ا	المكذبتين طلقا	ولم يدخلوا	اعلى المصدقتين الا طلقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وحاصلا	صل	الامر أنه لو صدق السك ل
ه	هنا طلق ثلاثا ثلاثا	بل (لو)	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها	اعلم	جاءها طلقت في ي
و	وقلت ايجابه فان	نا	وعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين حين
ت	تكلم به بان وقوعه	ور	ووانه اذا قال ان كان حملك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طلقة	و	ان كان أنثى فطلقتان فـ ولدتـ ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان ولدت ذكر فاطلقة أو أنثى فطلقتا	لها	قد أتت بانثى وذكر ر
ف	فان ولدتـ ما جميعا	في (د)	دفعه واحدة طلقت ثلاثا والاطلقت بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	علق عليه اذ لك ك
و	وقعت طلقتان	حتى	قالو لو قال متى وقع طلاق	على	امرأتى فهي مطلقه ه
ف	قبلة ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المخبر ولم يلتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أى وقت لم أطلقك فانت طالق فضى من أو	اثل الا	نفاس قد رط لاقها ا
ا	أوجبناه ان لم يطاق	ثم	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	الفا	عدة أن متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا بخلاف ان وان نظرت اليها وقد عد	ت	فقال ان لم تكفنى ظبية هـ
ش	شاذنا فانت طالق طلقت ومن ا	بلها	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهـ و
ط	طالع هـ لاله ولو قالت	الشامية	طـ نى أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقـول أردت اذا اذا
و	وصلت اليمن في صدق يمينه	و	اذا قال أنت طالق اليوم هـ ذا	في	غـد لم تطلق وان سكنت سـ
ر	ربـهـ انه ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذنا ا



هـ	هذا الطائر فكل	شي	عندي من النساء طوائف وان لم يكن غراباً	لف	عبدى حر وجه ل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	امكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق	ق
ال	الا ان ارد المـ	لا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ	ص
ت	تلك القرعة فلا يحكم أنه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وخا	لف	بعض الاحـ	ب
ش	شأن العبد وقال يرق	وا	لاول أصح باب الرجعة	و المصدر	طلافا لموطوءة ماتم بهـ	د
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاءها في العدة جاز وصيغتها كقولك	راجعتك	وارتجعتك ومنهـ	هـ
ي	يكون رددتك وأمسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهار وإيلاء	استمتاع	ظاهر ولا خـ	في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء	واستمتاع	لا يسقط المهر واذا	ا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلافهما	في العدة لو حصل	ل
ن	نقول اذا سبق بالدعوى و	ز	عمت انقضاء العدة وقال كت راجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت	ت
ي	يومئذ وانت الآن	بيد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة	ثم ا	دعت انقضاء العدة صدق	ق
ق	قوله بيمينه فان ادعيا	يوم	اذ معاصدت المرأة في أ	شبه	الوجهين واذا أتى في	ي
ط	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مسة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي	ي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحرة ثلاث طلقات والعبد طلقتين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بهـ	د
ال	المطابق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتغيب الحشفة في نكاح رسم	سما	صحيا فلا ريمة على	على
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انها انحلت بزواج	التي	تدعى يمكن في منزل	ر
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	الصادقات جازت ويجهـ (باب الإيلاء) بهـ	لا	إيلاء من كل زوج يستطيع	ع
د	دخولا بامر أنه وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشل لا يصح منه و	ينصرف	الحكم بقياس النص	ص
ال	الى الرقاء والقرناء فو	جب	العجز موجود فيه وما والإيلاء فـ	علم	انه الحلف على كونه تاركا	ا
ج	مجامعتها فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يختص بالحلف بالله بل	ان	الترجم حيا وطلافا في	ي
م	مقابلة الوطء صح	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	قتضاض بالذكر وهو وهو	و
و	وارد على البكر ولا بشرتا	هـ لا	لامست وباضعت وغشيت وقربت هذا	(لا) سماء	كنايات وأيسـ	وليا
ع	عازم حلف على تر	ك	استيفاء الإيلاج وان حلف منه مدة وفوى	التي	يصـ	وليا كفى

و	والـ وقال والله رب	العوا	لم لا وطئتكم أربعة أشهر فاذا مضت	لا	ربعة فوالله لأدنو	و
ل	لك بوطء أربعة شهو	ر	فليس بمول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	بأبلائين وان حلف لا	ا
ا	أطوؤها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أو حتى يموت	عشرون	من بنها فهو اذا	ذا
ي	يكون مولى وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة ففيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن مولى فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يمـ يزحينشذ مولى	ثم	لو قال ان وطئتكم فعلى صوم	عشرة	أيام هذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لا وطئتكم	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار مولى او	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات	ت
ل	لا وطئتكم لم يحكم عليه	السلطان	الآن بآيلاء فاذا وطئ ثلاثا فلا يلاء	ينصرف	الى الاربعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع ان آلى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولب بها والفيئة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل أن تقضى	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظلماً أو نشزت أو مرضت فانه يقطعها ربة	أنف) ولا	يقطعها الا عذرا اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعي أو ارتد أو	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه يحزر عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	هنا	هذه فيئة المعذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذر فـ	علم	انه يجب ووطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طـ ولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء ككفر بيمينه و	الا	أو في عانذروا وان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطـ لاقها انزع وترك	ك
ج	جماعها فان استدام ما	شر (ع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبى	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تتبعها حتى يكاف الانصر	اف	الى الطلاق باب الظهار هو أن يجعل امر	مثل (أنه	ظهوراً مـ وكالظهور	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكراماً ما	ما
وا	واجب لالا فليس بظاهر و	ها	كذا ان لم يقصد شيأ في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	ز
ل	له فهو مظاهر ولو زاو	ربين	طـ لاق وظهار كأن طالق كظهر أمي و	كان	يريد لكل معناها فانها	ل
معا	مع الزوج تكون مطاقـ	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعي او ان جعله	نعما	للطلاق أو لم ينـ وكانت	ت
قب	قبـ مطاقـ فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	ن
هـ	هـذا يقصد طلاقاً وظهاراً	عا	ملناه به وان نواه بخير أحدهما وفي وجه	انـ	يكون طلاقاً وأما لو	و

بين المحرمين اذا سقط أحدهما ثبت الأثر

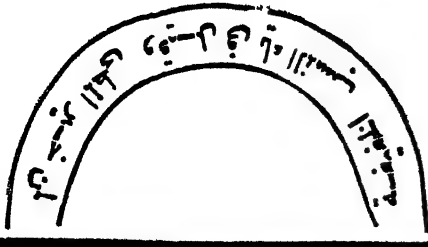
لا وان كانت أصلاً وقد جعلها بعضهم روبا اذا كانت أصلاً روبا

بين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أول ينوشياً فعلياً كقارة عين	و	اذا علقه بشرط كان حاصله	صلا
ل	لخصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر أرى فلو انك	وانك
حر	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهراً من الزوجة	والزم	المظاهر كقارة متى كان	ان
ف	في — عائد ابان	بن مكا	نه ممسكها بعد الظهار وقد تأتى	وأمكن	فراقها فلو انصابت	ت
ي	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كموت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما أشبه ذلك	فلا عوداً أصلاً	لا
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقيد	رقة
ا	أوجبظهاراً فلا عودان	شرا	ها متصلاً بالظهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	ر
ذ	ذلك مسقطاً للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الظهار اللبس بشهوة	ه
ا	أما الظهار الموقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح حتمه وانه يكون عوده	فعلا	لا امر — اكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة	مه ا ن	يترع ولو قال لا ربيع	بع
ق	قبله أنتن على كظهر أرى	نفر	وجهه من الانثم اذا عاد باربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه	ضه
ط	طلب التأكيد في حكم	الدين	طهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انشاء	الظهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني عائداً في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الطهار	فعلا	هذا يشترط كإروى	روى
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مخل	في	العسل والكسب فيجزئ صغيراً وقريع و	مثل	أعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف أوز من لا يرجى ومن هو	سر	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	وسكران	وفاقد أنف — واذا	اذا
ه	هو فاقد لاذنبه فلا تر	دد	في جواز وكذا أصبع الرجلين	فان	فقصد السبابة من اليد أو كان	كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	واغلة من الابهام لم يتأصل	ن
ر	اثبات جوازا عند	هم	ويجزئ مدبر ومعلق بصغة وذكر الرقيق وا	نشاء	سواء لا أم ولد وانما	ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحملوا ومنعوا	ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	أهلك	ورأس مال ومسكن وعبدین مثنين الفتهما	و	ان عجز عنها الزمة أن يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	ن مقدمة	المسائل نلزمه هلالين أو من اثنا عشر	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف	ل
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه	ه
ن	نخرج منه لمن تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوها ولا لكافروها شئ وما	شبه ذلك	باب اللعان من	من

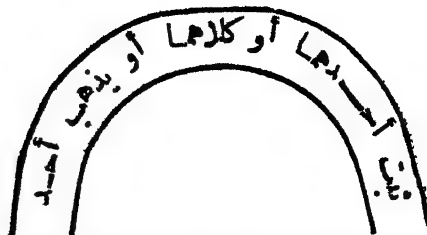
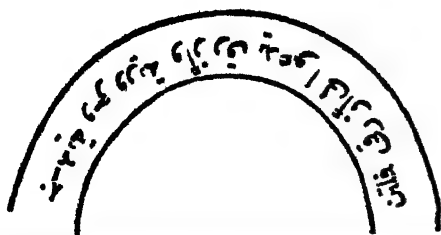
ع	عَابَ أُمَّرَأَتَهُ بِالزَّنا وَفَتَحَرَ	تاج	الْحُدُ أَوِ التَّعْزِيرِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَهُ دَرُؤُهُ	و	اسْقَاطُهُ بِاللَّعَانِ وَلَا يَأْتُمُ فِي	ي
ق	قَذَفَ زَوْجَتَهُ غَيْرَ ذَاتِ	الدين	حِينَ يَعْلَمُ زَنَاهَا أَوْ يَظُنُّهُ الطَّنَ الْمُتَوَكَّدَ	الثنا	بِتْ وَإِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ لَا	ا
ي	يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَجِبَ	في	ذَلِكَ نَفْيُهُ بِاللَّهَانِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا فِي الْبَيْتِ	لث	وَعَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّهُ زَنَّا	ا
ب	بِهِمَا وَأَتَتْ بِوَلَدٍ مَعَهُ	ر	اِحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنْهُ وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّانِي	ما كان	يَحْتَمِلُ لَهُ النِّفْيَ لِنَسَبِ	ب
هـ	هَذَا الْوَلَدُ الْحَادِثُ بِنْتِ	يبيع	الظَّنُونِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَنَفَاهُ لَاعِنَ	على	الْفُورِ وَرَوَانِ شَا	ا
ف	فِيؤْتَى إِلَى الْوَضْعِ ثُمَّ يَقِيمُ	سنة	اللَّعَانِ وَإِنْ قَالَ الْوَلَدُ مِنْ فُلَانٍ وَمَأْرَ	افعلا	ذَلِكَ الْإِبْشَهِةَ فَهُوَ	و
ي	يَعْرِضُ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ	اثنين	مِنَ الْقَافَةِ وَلَا لَعَانَ وَإِذَا وَطِئَ بِشَهِةٍ فِي	مثل	نِكَاحٍ فَاسْدُ خِصَائَتِ	ي
ت	تِلْكَ الْمَوْطُوءَةُ بَوْلًا	و	نَفَاهُ لَاعِنَ وَلَيْشَهِدَ اللَّعَانُ جَمْعَ مِنْ	أصدقا	ئِهِمَا وَغَيْرِهِمْ وَأَقْلَ	ل
ث	صُورُهُ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ بَلَغُوا	تسعين	فَاكْثَرُ فَلَا بَأْسَ وَلَيْكُنْ عِنْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ	وا	نَ يَكُونُ فِي أَشْرَفِ مَكَانٍ لَعَلَّ	ل
ان	انْ يَزْدَجُرَ بِالْبَغْلِ يَظُنُّ	ثم	بِعَظْمِهِمَا الْحَاكِمُ وَيَبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَلَيْكُنْ	وليا	لِتَلْقِيَنِيهِمَا وَأَوَّلُ مَا	ا
ي	يَوْمُهُ هُوَ بِالْقِيَامِ فَيَشْهَدُ	في	ذَلِكَ أَرْبَعًا بِاللَّهِ أَنَّهُ لِمَنِ الصَّادِقِينَ فَيَمَارِهَا	به) ونحوه	قَذَفَهَا بِهِ مِنْ زَنَائِهَا زَافٍ	ي
ي	يَكُونُهُ إِلَيْهِمَا فَإِذَا	عا	جَ عَلَى الْخَامِسَةِ قَالَ وَالْأَفْعَلِيَّةُ لِعَنْتَةِ اللَّهِ	ا	نَ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَتَوُفُّرَ بَعْدَهُ	هـ
ا	انْ تَقُولُ مِنْ قِيَامِ	م	أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ أَرْبَعًا وَبَعْدَ	لرابع	وَالْأَفْعَلِيَّةُ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ	ن
م	مِنَ الصَّادِقِينَ وَهِيَ خَمْسٌ لَا	سبع	يَذْكُرُ الزَّنا وَنَفَى الْوَلَدُ كُلَّ مَرَّةٍ فَإِذَا	ما	لَاعَنْتَ دَرَأْتَ الْحَدَّ وَالْأَشْهَبَ	شبهه
ع	عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِنْ لَفِظَ الشَّهَادَةُ لَوْ	بعده	وَأَبْدَلَهُ بِحَلْفٍ أَوْ أَبْدَلَ غَضَبًا بِالْعَنْ أَوْ	كان	مَقْدَمًا لَهُمَا لَمْ يَصِحَّ ثُمَّ أَنَّهُ	هـ
ا	إِذَا لَاعِنَ زَوْجَتَهُ	تزل	عَنْهَا وَتَأْبَدَتْ رِيعُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ أَقْدَمَ	على	قَذَفَهَا أَجْنَبِيَّ حَدَّ وَإِذَا	ا
و	وَجَدَ مِنَ الزَّوْجِ عَزْرَهُ	الامام	وَلَمْ يَلَاعِنِ (بَابُ النِّسْبِ) مَنْ تَزَوَّجَ وَاحِدًا	فعلا	أَمْ لَا لِحَقِّهِ النِّسْبُ	ب
ل	لِلْإِمْكَانِ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ	صلا	إِلَّا بِاللَّعَانِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ	مثل	الصَّغِيرِ وَالْمَسْخُوحِ أَوْ جَا	ا
ا	الْوَلَدِ وَالْمُدَّةُ مِنَ النِّكَاحِ	ح	دُونَ سَنَةٍ أَشْهُرًا تَتَفَيَّ بِاللَّعَانِ عِنْدَ	علماء	نَا وَإِنْ وَطِئَ بِشَهِةٍ وَحَصَلَ	ل
ي	يَوْمُهُ ذِمَّتُهَا حِلٌّ	وبلغ	مُدَّةُ الْإِمْكَانِ لِحَقِّهِ وَمَنْ كَانَ يَجِئُ مِنَ الْعُلَمَاءِ	وفقهاء	الْبَلَدِ وَلِحَقِّهِ نَسَبٌ وَلَمْ يَعْرِفْ	ف
ت	تَعَيَّنَ نَفْيُهُ عَلَى الْفُورِ وَلَيْسَ	الى	تَأْخِيرُهُ سَبِيلُ الْإِبْذَارِ كَعِيبَةٍ وَحَقُّ مَالٍ أَوْ	ونحوه	فَإِنْ ادَّعَى جَهْلًا	ا
ف	فِي كَوْنِهِ فُورِيًّا أَوْ جَهْلًا	باب	جَوَازِ النِّفْيِ مِنْ أَصْلِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ	والخا	رَجُونَ عَنْ مَجَالِسَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ	لم
ق	قَالُوا يَقْبَلُ مِنْهُمْ وَيَجُوزُ	ز	نَفَى الْوَلَدِ مَبْتَا وَلَوْ وَلَدَتْ إِلَيْهِمْ وَلَوْ دَاوَا	مس	وَلَدًا وَقَالَ الْمَسْبُوقُ	ق

١	ابني دون الثاني لحق	يب	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافي وطء آمنه من	و	لدهاب لاللعان فان وطئها وادعى أنه	كان	استبرأها صديق يمينه ولو	و
ي	يطؤها اثنان بشبهة و	وقت	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعى اه عرض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(ح)	يضات أو حيسة فهو لثاني ان لم يكن الاول زوجاً	و (هـ)	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا اثنان فيهما أو أحدهما و	ليا	خذب قول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	و
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	لته نفسه واختاره	هـ
م	منهما في كتاب الايمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل مختار قاصدا برا	دا	ليمين ويصح ايرادها	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجباً	و	فعل محرم عصي فلزمه اتيان	ن
ا	الحنت والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنث أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو افعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمو	ربا	جنتاب الحنت استحباباً وانعقادها لا يجا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف فما كان	من	ذلك لله مطلقا ولغيره بالتقييد كالقفا	هرا	والرحيم والمحيي	ي
ل	لم تبطل يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شركة فيه لغيره	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحي الذي لا يموت فلا يأول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
ر	رجل بمشرك كالبر والو	صول	والسميع والحي لم ينقض الا بالنية و	الساد	لباب الشركة من صفات	ت
ا	الذات التي لا تحتل	مواد	ها غير الله كمنظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله بالله	لله
ق	قالوا لا يقبل منه	الساطان	تأويل أو علم الله وقدرته وحقه و	ما كان	يطلق وصف الله العلى	و
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ان
ا	التأويل يقبل ولو قال	طاع	الله أو أشهد الله لم ينقض ودان قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	نجعله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن و	نحو	ه فان قصد الربط	ط
ل	لنفسه باليمين ان عقدت	بلاد	فاع والافلاح باب جامع الايمان ولو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بنى	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة مر	ضى	لم يحنث ولو آتى	ي
ي	يميناً انه لا يدخلها و	شا	أن يديم لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
هـ	ذهب بسـتديم ذلك	ور	أيمينه حنث وكذا لو حلف لأمشى ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذلك	ك





ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخله حنث لا بسطعها	ونحوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	مسكن أحد فليقتله	الفقيه	بالحنث بدخول ما يسكنه غارية ولو قال	السا	ثمل كان القسم م
ع	على دخول دار	أحمد	فالحنث لا يحصل الا بداعيها ولو حلف لا يثا	بع	ابن الوالي فمزل من ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليه أمة فلان أو	ز	وجنسه فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بعينه وير	يد	ه ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحنث	و	ان دخل من الاول والباب منزوع حنث	فعلى	هذا العمد الممرم م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشيرا الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه في مثل	هـ	هذا لا يحنث الا بشرط ط
تب	ثبوت الاسم وبقاؤه	حتى	لو طعنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيث من حلف على ي
ت	ترك أكل الخبز وان	أ	قسم لا يأكل سويا حنث بسفقه ولورو	ي	منه شربا لم يحنث ولو و
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	يسفقه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	قه فطعمه ولفظه فقيل قيل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمرى	من هذا الكوز فصبه في في
ع	علبه وشربه فلا حنث	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فهو هذا معذ	وز	في أكل الشحم وفي ي
ا	الكليمة والكروش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	بي	من أكل الشحم فأكل سناما ا
و	واليقة لم يحنث ولو	بني	عينه على اللحم حنث بأكل نغم ووحش	ونحوه	الطير لا السمك أو حلف لا ا
ا	أكل الرأس حنث برؤس	شا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل ل
ل	لبائضه حيا من دجاج	ور	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	من	أكل الادم فأكل من ن
م	مخلخ ولحم ولبن و	نحوه	ث وان حلف من أكل الرطب والبسر فأكل	ما كان	منصفه فاحنث وليس س
كا	كأن حائنا من حلف	من	أكل بسرة أو رطوبة فأكل منصفه ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والعنب ب
ن	نخسته وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
في	في الأصح يقع ذلك كالثياب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	مثل	قيص أو قباء أو تخفيفه
هـ	ان هان ولم يحنث به والمعرو	في	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	احدى	الطوائم من فضة أو ذهب ب
ي	يحنث وان من عليه أو آذاه رجل	فما	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد ذكر	وا	انه لا يحنث من ن



ث	ثوب له لبسه ولا عا	استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجيد	جد
ب	بيابه فـ الانا واقفا الا	أخذه	بالضرب ثم وجده فنتف شعره	و	عضه وربط يديه به	به
ت	تكميله خنث	فاه	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن وأسمع	نحوه	لم يخنث بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	أشار اليه أو كاتبه وراسله لم يخنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	خنث من حلف ان	ها	ذا المال له ويخنث بثوبه وبدين شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينما أولايسا	له	زمانا أودعها أو حقبها بر بادنى	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنا فيستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يخنث أولا	يكون	متزوجا أولا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذى له أو من تزوج له لم يخنث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سوط فشـ	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السيماط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والا	فضل	أن يكفروا ن حلف من نمرة فاختلفت فاعلم	الجميع	الامثلة لم يكن حائشا	ا
وكـ	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخلها	أما ناسيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا خنث ولا وزر زر	زر
ل	لذلك وان حلف ليأكله	أول	الشهر فنفق قبله لم يخنث وكذا لو نفق	أكثر	ه أو شئ منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الغريم فهرب منه فأن	شهر	القولين المقطوع به أنه لا يخنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هـ اذا اليمين متصلا قاصدا	ر	فهما فلا شهر لم يخنث فان عقد هاتم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انه قد تم لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذى ادعوا	عوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم خنث الا اذا الى	لى
ا	استثناه بقلبه ولو	قام الى	الصلاة فسلم على المؤمن وفلان	مسا	مت لهم فعلى ذلك الطراز	از
وى	ويخنث ان لم يستثنه	يوم	اذ باب كفارة اليمين اذا و	جد	الحلف والخنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للخنث ثم يخنث	الحا	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة	ود	قع اكل واحد مدني في	ق
هـ	هـ من قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل قيسا أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف ف	ف
ب	بـ يجزئ لبس به قوة	والعشر	ه يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	هم و	ان كان معسرا صام م	م
ا	أيام ثلاثة والعبيد المكفر	ين	الصيام فقط باب العمد	دوا نازو	جها و بعد ما دخل أو استدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن



ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	منه من الخروج الالسوء	العشرة	وبذاتها على السكبان	ن
ا	أوضروا ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فان	التي	اتطلق السكبان لها واجب ب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منازلها فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تضي	ي
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لمدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه او الى سفر تجارة أو و	و
ت	تواب ولحقها	سما	ع الطلاق فلها أن ترجع وان تضي	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي في	في
ز	زمن من العدة فالولر	عيل	يسافر ترجع معه لتمام بقية العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقبول ل	ل
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان ا	بن	مكنى وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في في	في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما نذعت أخرى	و	تقدم عدة الحمل في ي	ي
ه	هذا وغير الحامل تجري على القيا	س	فنقضى عدة الطلاق ثم تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها ا	ا	ا
و	وهي في عدة فالابد	من	ان يبرها حتى تنقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلاق ولم يطا ا	ا
ا	الزمناء استثنافا	لا	عتد ادوبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من المذكر	ثم الاصح	نقض لا لا	لا
ج	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يبرها و	ا	لرجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلق وان قالت انقضى	حدها	وأبكر فان عرف ف	ف
م	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فالقول قوله لها ويقضى في	ما	اذا قال طلق بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقوله لها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ماولدت الابعدا	ا
ع	عددت الطلاق فالقول قوله لها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمة أو جب اذا ذا	ذا
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
خ	خاف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرء به ذوات الا شهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	غ
ر	رجل ملك أمة معتدة أو	ملك	زوج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	بي	أو نزول النكاح وتعتد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعتها ثم انقضى	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصحيح وان زوجها طهقت بعد الدخول قال	أكثر	أصحابنا متى انقضت	ت
ا	العدة استبرأها أما	من	طلقت قبل الدخول فنفسه نبرئ قطعا و	من	باع أمة وطئها و هو و	و
ل	ليس تبرئها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة وطئا	طا

ق	قد عتقت ثم تنكح وكذا أم	و (لدا)	ت سيدها وان عتقت وهي مزرعة أو معة مدة فلا	ا	ستبراء ووطء رجلين يجب ب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني إذا	تمت	مدة الاول باب الرضاع انما ثبت	ح	منه بائنا امرأه لم تمت ن
ض	ضمت سنا يمكن في مشا	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقـ	ف	في بطنه حرم وان جـ بن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خاط	ا	للبن بقاء ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	اللبن مغلوبا فلا صح من	الحلا (ف)	انه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوط و	ن (أ) جبر	عليه مما محرمان ولا تقضى ي
ب	به في الحقة والرضيع أوصا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس ي
ت	تقع بدونها حرمه و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	عد نفسه مختار افهي في
ر	رأهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدي الى ثدي أو أحس	بك	فالتفت ثم عاد في الجـ ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع خـ	و	أقبل وشك هل حـ حـ
هـ	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأباً وعماً وأولادها أباً وخواهـ	سرا	الى اخوتهم ما من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رجه الله لو كانت لرجـ	ل خمس عـ	يل	مسـ تولدات فـ رضع صـ ي
ج	جميعهن مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن أيضا على الصـ	و	ذلك لان أباء كان واطـ ا
ت	تلك النسوة وكل من	ألحق به	نسب ولد فالـ بن له وحكم	ها	ذا اللـ بن لا ينقطع الا لا
م	متى ولدت غـيره وان أدى	الى	التطاول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضـع بين زوجتيه اما ا
ا	أرضعت ما امرأته أو أم احداهما	مد	ة أو نـسية فانه ينفخ النـكا	ن	ومن أقـسد على الزوجين ن
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل باب النفقات	وما	يجب به يجب عـ الى ي
ال	الموسر مدان والمـ	سته	عشر أوقية والعـر مد والذى هو	أشبه	بالمـ ووسط مد ونصف هكذا ا
ح	حصروه ويكون حيا يـ	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طـ	ذلك	ونـبزه فان تراضيا بابدال ال
ذ	ذلك بعرض فوجهان والذي	تعز	ى اليه الصحة منهما الجواز وكذا لو اكلته	والثاني	لا والادـم ما كان غالبـا ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعـسار قدره الحـاكم ومن لا يـ	كل	الخـبز بادام أصـلا
و	واجب لها الادم اذا اعتـ	د	غـيرها وتجب لها كسرة يـجـ بها	اسم	الكفاية والعـماد القـويم
ال	البلـد وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء وهو قد	يليق	به ومـا يكون ن

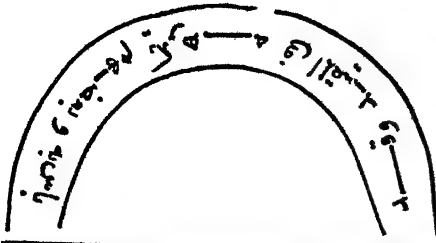
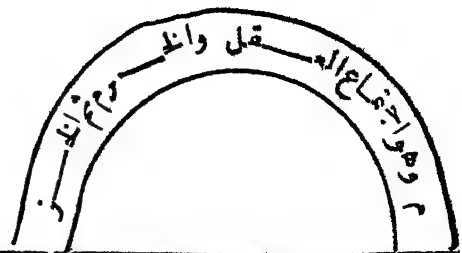
ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا مانعة له	لا تقي	من الخضاب ونحوه وبه يلى	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وما تنتظف به من الصدر والمرد	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والا تكل ونحوه ويجب المسكن و	أكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنين	لم يجب فان قال أنا أخدته لم يلزمها و	من	لزمه خدام لنسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقتها في	الا	س مد وكسوتهم ويجب النفقة بانين لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالعرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها ويجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لجزءها عن الوطء	والعشر	ة بمرضها أو ارتقها ولا لعائلة تنح	ف	والأمة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليل الا ونهار اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت بعد	علامه	زما نايكن وصوله لو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جرى لحاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج ف	لما	خسر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر ولا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	التأ	ليس لها من صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المون الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الجمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	أنفق حاملا فبانت حائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلف	ف
ال	القول في وجوب سكناها و	خلا	ف في أنه لا تجب نفقتها على	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
ن	نفيه صدق بيمينه و	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينه	وقد	التمكين اذا اختلفا في	ي
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	ما	تأخر من نفقتها صار دينها في الذمة	و	اذا أعسر بها فالها يكون	ن
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ت	لكن بالحاكم فان شاءت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ زوى	زوى
ك	كالغنى ويجهل ثلاثا لرجاء	ابن	بكان وماله منه على مسافة القصر	أشبهه	المعسر والمكسب قالوا	ا
ف	في نفقة الخادم انه لا تعمو	مكا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخها والمعسر ووف	ف
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	يل	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انما تثبت دينها ويقضى	ي
		الذي	له زوجه ان كان مكسبا فا	لما	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ل	باب نفقة القريب في الأصول	لث	وأنها تتعلق بذمة ولها الفسخ بعد الثنا	ذكر	أكنسب أو تجارته وعند عدمها	ا	أكنسب أو تجارته وعند عدمها
ق	الآخر في دين الحقيق	كل	ثانكاوا أو ذكورا وان خالف	نا	لهم النفقة وكذا الفروع	ل	لهم النفقة وكذا الفروع
ا	الصغير أو مجنوناً أو زمناً	اسم	غير المكنسب ان كان ينطلق عليه	هو	نعم تسقط لمكسبه وغنا	ن	نعم تسقط لمكسبه وغنا
ف	اعفاف الاب خـ لاف	في	كبير فالصحيح انها تجب لاصل لا فرع و	كان	قلنا أبو حـ وبها وما اذا	ق	قلنا أبو حـ وبها وما اذا
ي	ماسواها ثم بزوجه ثم يعطى	اخر	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	من	صحح العلماء وجوبه و	ص	صحح العلماء وجوبه و
هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسماء	هـ	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقهما	بعض	الولد ثم الاب ثم الام وقال	ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال
ا	على الاقرب والابوان اذا	ها	بنفقة معاً وان لم يستويا أوجبنا	أمرأ	جميعاً ومن استوى فرعاه	ج	جميعاً ومن استوى فرعاه
ل	بعدهم يلزم الأصول	المؤنث	الاب ثم أباه الاقرب فالاقرب ثم	السلطان	تنازعاً فيمن ينفقه ألزمها	ت	تنازعاً فيمن ينفقه ألزمها
م	نفقة الزوجة ديناً نعم	مثل	في المطالبة بها لم تفت فانها لا تصير	الملك	منه ن كذلك ولهم	م	منه ن كذلك ولهم
ق	راعليه فان لم يلق	خذ	هرة بطالب فائتها وعلها رضاع ولدها للبا	المجا	اذا فرضها القاضي فلهـ	ا	اذا فرضها القاضي فلهـ
ي	من العلماء يقول يتصور	يفقة	رضاعه وان وجد غـ غير الام فطا	هذا	عنده مرضعة تعينت لـ	ع	عنده مرضعة تعينت لـ
و	اذا طلبت أجرة منـ فهو	و	الاكثر من بـ حـ انه أولى بارضاعه	قطع	ان يأخذ الاب كرها والذي	ا	ان يأخذ الاب كرها والذي
ذلك	له قبل الحولين وكذلك	فاطمة	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها أن تكون	ايـ	لازم ان تجاب وان تـ لزمها	ل	لازم ان تجاب وان تـ لزمها
و	والسرية تفضل على المشهور	وخذ	م عليه أن يضـ عه وان عدم نفعا	حر	عليه نفقة رقية وكسوته و	ع	عليه نفقة رقية وكسوته و
ثم	في ذلك على العـ عرف ثم	يجب	كسوتها على نفقة أمة الخدمه وكسوتها و	ض	صـ نفقة بنفقتها ومفـ	ص	صـ نفقة بنفقتها ومفـ
ي	لا يطيقه وترويحه في	وما	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يـ	وا	بعد ذلك يستحب اذا	ب	بعد ذلك يستحب اذا
ذ	لا يجوز أن يؤخذ	أشبه ذلك	وبعقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	قامه	وقت الصلاة في السفر والا	و	وقت الصلاة في السفر والا
كرا	ليبق بها ولا اختلاف	والر	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	بعدو	الاما فـ لـ منه	ال	الاما فـ لـ منه
و	أمهات الاب ثم تقدم أخنا	ا	نه بيعه باب الحضانة والانا	فا	كما يكلف ذبح الماء كولان	ك	كما يكلف ذبح الماء كولان
ا	من لا يرث فليست من أهل	بع	الطمل ثم أمها القـ ربي فالقـ ربي ثم تتا	عوالده	في أنه لا تنفـ دم امرأ	ف	في أنه لا تنفـ دم امرأ
ل	الحضانة لكـ ذكر حر	كل	م العمة بعد بنـ الاخت والجدات	مقا	ثم خـ الة ثم بنت أخ ثم	ثم	ثم خـ الة ثم بنت أخ ثم
و	يعينها ابن العم ولا	اسم	وأبيـ على أخت من أبيـ وتثبت	مه	الحضانة وتقدم أخت من أ	ال	الحضانة وتقدم أخت من أ
		مؤنث	يده بنت عمه المشناه وتسلم الى	في	قـ ريب وارث ولا تخـ لي	ق	قـ ريب وارث ولا تخـ لي





ص	صارت لذكور واثا كانت	الا	م أولى به	على	الترتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد للجد ثم أمهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة	على الاب فعينوا وا
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	المالة والصحيح هو الاول واذا	أحر	ز سنن التميمي بنظفل ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الا تحوّل اليه وغير خا	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة أمه وان اشـ	نحو	بنتها لم تمنع زيارتها وتترك رك
م	مرة في أيام كالعادة لازا	يد	عليها ولهاتسريضا ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات ان
ا	البنت معها ولا تأتى الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها لا	و	مع الاب بنهارا ولو
ع	عدم الاب والجد واختار أحدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ن الام وكهرتها ما
ا	أجزا اجبارها وانقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب ر
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يحضن مسلما وأما المزدوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو و
ع	عم للطفة أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحققت مع	ذلك	ولاحق لمسافر واذا ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده محارم العصبة	والحا	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا لا
ب	بمشقة وتعطى بنته با	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص بمن به	مس	جنون ولا من صبي ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل ا	خدمتهما من ضده ولو وقع ع
ال	العبد بمنزله أو رجـ	كان	كافر با كافر فخرجه فمتق الجارح أو دخل في ر	سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا ا
خر	خروج له مامما	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	لمذكر	بالمؤنث ويقتص لاب ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذى ومترد ومن	سميت	أعنى المرتد اذا ا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم و	سرى به	الجرح فقات ففيه اختلاف
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعذر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال ال
ا	الخطا لا قود فيها	وتما	رها الدية كن يرى هدا فيقتل والعمد	واذا ا	ل يقتصده بما يقتل غالبا فقات ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود فيه ولو و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيـ
م	من القود شئ ويقضى	السلطان	بالقود على من غر زارة بغـ	ث	مها تورم وألم حتى مات لا لا

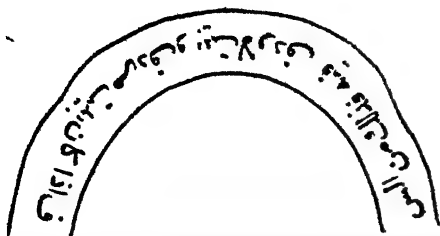
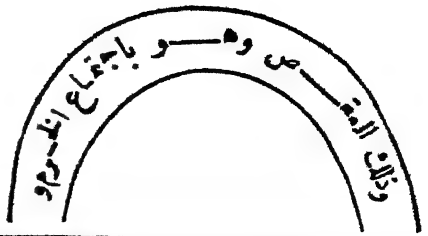


م	من مات فورا بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بقتل أو	وجعل	يضرب به حتى ذهب ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء مغرق له أو عصر منه	للذا كبر	بشدة أو خنقه حتى ا
هـ	هالك أو ألقاه وقد أ	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السعته عقربا	إذا	كانت تقتل غالباً فطس س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب ب
ا	القيمير لزم الامر ولو أ	سر	رجلاً أو أمسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شمد عليه هـ
ج	جائر الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما فقتل بها فرجعا وأقر	ا	بالتعمد لمهما القود ولو
ت	توخى له سماً قاتلاً	وأ	لقاه في طعامه فأكله الرجل جاهلاً	كثير	هم يقول لا يجب ب
م	منه قود بديوان	قام	وأكرهه على أكله وجب القود ولو قتله به	من	مثله الموت غالباً وقع ع
ا	ايجاب القود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	احر	صاعلى شرفه فان فرض ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لا انسان لو يشترك في قتله ألو	ف ثلاثة	قتلوا به جميعهم هم
ا	اما اذا قطع أحدهم أ	يا	ديه وحزله الا خرق قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني ي
ل	اكن شريك المخطى اذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	يقال	وجوبه ولو دوى جرحه بضر ر
ق	قاتل وليس بوح كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة هـ
ل	لو اشتركوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوا	مر	ة واحدة والجروح مثله هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في في
ال	الفخذ ولو أوجبه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس المشاج فلا ا
خ	خلاف انه يوضع	عليه	الكل واذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	امراً	هشم من رجلاً ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضي الله عنه	أوجبه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم م
م	مثلاً لا يبدل عنه	فجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكروا اثنين كما	يقال	ومارن وجفن ومافي في
م	مقلبة واليمين وشفرين والجا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد د
ال	اليمين وكذلك كسه	وا	لانغلة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بعماد	مة (و) جا	زاً أحدهما بالصيحة ولو و
نخ	نخزع ربيع أذنه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بز	بع الاذن وان قـ قد

ل	رجل أنفام أصلها فله	ان	يقطع مارة ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الرندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشيء نعم	عم
و	وجهوا العكس ان لم تحدد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعنين جعل مثل	ر
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	بة	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	جواب عفو والمقتص يح	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عفى ولم يتعرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لم	م
م	مه ما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذ الميقة ل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طف ل	ل
ع	على ان انحس القاتل	العام (وال	عشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا عسوف الا الق	رعة) عمالا	بدمنه وان وقع ع	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقيون في أ	ج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن	وجوبه الاعلى المباهر شر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب ب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذه بالقصاص أو زال الطرف ف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرفي	تعدديه وقطعه العضو وقال هذا التا	لأب	عفوت عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان أ	بضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح ح	ح
ا	ايجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين بخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للأ	مأم بالعليه افتقاد الشئ	روى
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا ير	م	باجرة المستوفى ببل من	ن
ط	طرف مال الجاني في أ	نخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفور ويجهل	مثل	الحاصل حتى تضع وحتا	ا
ج	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا لاقنل من لاثم	عمر	اثم السنبلى قتل بسبل ل	ل
ثم	ثم الدية لعمر و	السنبلى	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عموانه لو بدر الآخر وسبق ق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار ك	فر	اقتل للقصاص فقط ط	ط
ل	لان الحد يندرج ومن	الحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها ناطر ر	ر

خ	خبره فان قال كان	من (ظني)	انها تجزي وقال ظننها اليمن للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع يمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهم ما في قطع ثم يقطع	هذه	المقاصدة في القطع المقدر اما الجرح	السا	رى الذي ليس مقدر	ا
و	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح وأراد الوارث القصاص فلا تتسا	بع	بئله في الاصح بل ل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فحين قتل بالجرح والخشب انه يقتل بئله (و)	كل	تحريق وتغريق وضغط ط	ط
ج	جار مجبراه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتل منه بالسيف ولا يتبع امر	اسم	القتل بالالواط والحرولا	ا
ت	تأمل بل يقتل بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقتص ثم أنت الـ	رأية على	نفسه فلويليه خرا وعفو و	و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثير ولومات المقتص منه فهدر ولوماتا	فا	ن سبق المجني عليه قال قال	قال
ا	العلماء اقتص منه كالحكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسيرة هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب	اب
ل	لطفل لم يتغير لم يكن	ولى	الطفل ولو كان ينتظر فان ثبت	مثل	نابه سقط القصاص ولو و	و
خ	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (اب موجبات الدية اذا)	جا	وصى على شفا	ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهر رسلا فوقع قا	لو	اتجب دية مغالطة وقيل ل	ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ثاو	ره	بئله ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل	عل
ل	كالبالغ مرأه ق يقط صحت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنيينا	ا
ف	فزعاضته ولو طرح بمسبعة	ولد	اصغير اقل الضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو	هو
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعمى أو في ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف في	في
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه فخرق في	ي
ال	البحر ضمانه ولو حفر	على	ملك غديره آبارا عدوانا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر رمنها	ا
ش	شبهاً في دهايزه أو دهايزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن في	أشبه	القولين ولو جمل ل	ل
ت	تلك في طريق ضيق وان	عمر (ه)	الامسكين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر	ذلك	باذن الامام أو اصلحة تم	م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفي	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	المازيب يجوز انخراجها وقيد	قيد
ا	الجواز بصمان الملف بها وفي	سنة	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بت فقته وجبت الدية بهذا	ا
ج	جميعا وبالكل يجب النصف والا	ربع	والجدران المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	س

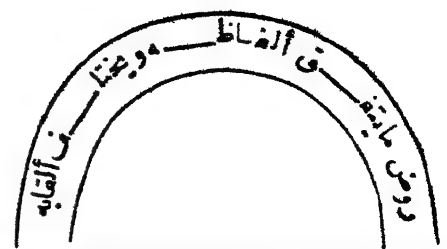
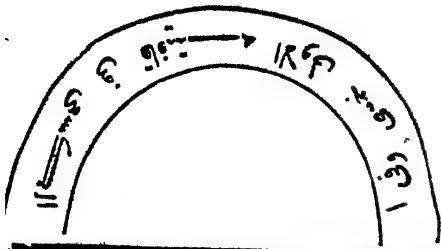




و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عذمت الابل	فلا	م لعول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	الف دينار وفي الجديد وهو الصحيح القيمة	ن	عذمت واذا كان
ا	المقتول أنى أو خذنى و	حاله	مشكل فعليه ما نصب الديه ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	فلا	قاتلا عمدا أو خطأ وجب ب
لك	لكل ثلاث دية مسلم مسلم	الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثنى المستأمن	أو	ممن لم تبلغه داعى
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غرة اذا أحدث به	فلا	قاتلا قيمته تيمم
ع	عشر دية امرأة وعلى من أ	هلك	جنين يهودى أو نصرانى غرة كثلث غرة تكو	ن	لم وان خر
ق	قبل حيا فثلاث خلاف	فى	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة	اذا	كانت لهم مرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب خمسة أبعرة ولا يقبل من الغرة ما كان	كان	معيبا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جما	عة الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لباضة تقطع اللحم والمتلاجة هو و
هـ	هديغوص فى اللحم والسحماق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب ب
و	وضخ العظم والماشمة الذ	ى	يمشقه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الداماغ بجلدة والدامغة التى
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قتصاص لا يجب الا فى الموضحة وأما غيره	منه	قصاص وقيل يجب بالشجان
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التى فى البدن بل الكمل
ج	جائر والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص فى اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل	الموضحة فثم الا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أوضخ	سبع	موضحات فاكل واحدة خمس والايضاح	ان	سعدا
م	من الابل والاخمس	و	فى المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الديه ويوجبون	ن	فيما قبل
ا	المعرفة والاخكومية و	ثما	والجائفة وجوب ثلث الديه والموضحة الا	كبيرة	و
ع	عرض موضحة غير الجا	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكثر زيادة الموضحة
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	واستمر	ت بطننا ونظهرافهمما جائفتان و	ان	قطع أذنيه أو أشاهه فذلك
ل	له دية فى احدهما يوجب	القاضى	نصفه او يجب فى كل عضو أشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنقص دية وان أ	شرف	به على العبي ولم يعم فسقط العشم والاخفش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص ضوءها
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين الفار	ق بالحق فان لم ينصف بط الحكومة	والما	مة من الاصحاب توجب بكل
و	واحد من أجفان الماء	فى	ربع دية وفى المارن وحده الديه	شر	عوه

ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق	ق وفي كل	آخر من حكومة اما الطفل وان	ن
لم يكن قد مضى من عمره ما	يرا	ويصرف به امانة النطق واشاراته قالو	ا	تجب الدية فيه	ا
عليه وان نبتت في ا	شمرها	لوجهين ثم في كل من خمسة ابعرة الكل سواء	ا	للفظ في التفاضل وقد	د
صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر و	بين من قلعها السخ على الصم	و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
بهم حركة وقلقلة	استمر بها	بطلان المنفعة حكومة فان قصت فكالمالمة	اسما	الوجهين فان عادت سنه	ه
وكان منغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحدا	لم ينغراس قطه ولو	و
ابان اللحيين فدية وفي وجيهه	اضه	يف تندرج فيهما الاسنان وفي احدى نصفه	مثل	ذلك اليه	م
ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	حضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
كل اصبع عشر من ا	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاغلة ثلثا واما	مو	جب اغلة الابهام بالقطع	ع
ف نصفها والرجل كاليه في	عيا	رتمهم وفي حلماتي المرأة الدية وفي حلماتي	ت	الرجال حكومة وموتى	ي
وفد كسر الصلب وبأ	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا وكبيرا وعين والحشفة كالد كرو	معد	مبعضها يلزمه بالقط ويحب	ب
على نسبتها والانيان قد	ر	وافيهما الدية كالد كرو في الاليتين دية وكذا	ي	شفرها والا فضا	ا
موجب به الدية والنظر ان ا	مضا	ه واذ به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وان في النثم الدية وقيل	ل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بالقسط وفي الصوت دية لا ارش	ش
نوجبها فيه في الذاهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا المضع وقوة الامناء ولو قطع	ع
من رجل رجل اطرافا	عامه	لديات ثم سرت الجراحات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزه عمدا والجرح لم ينسد مل فكذلك في	أشبه	الوجهين لا غير والقول	ول
فيما لا تقدر فيه	أن	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزه نسبتته الى الدية لا	ا
عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	لقويم هذا يجوز	لا
الابعد الاندماك واما الواجبا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	علم	ان للمرأة منه وتلزم	م
القيمة في الرقيق والاطراف	الر	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفية	ور	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ن
عمده خطؤه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم باب العاقلة واليهما نقول	ج



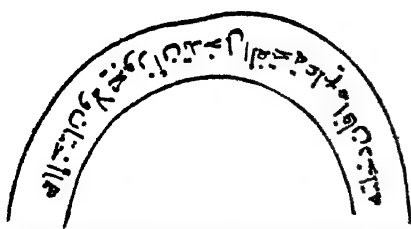
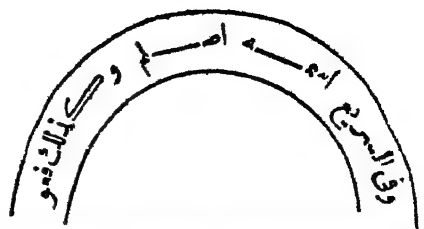


رجوع ما يجب لافرق بين الر	والدية الكاملة في الخطا وشبه العمود	العلماء ما خلا لأصلا
و فرعان من العصبة عاقلة والد	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	العلماء ما خلا لأصلا
ض ضعيف يستويان ثم الموالى	بعددهم وهم المعتقد ثم عصبته من كان	عن البلاد أو حاضرا هناك
م منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه بالانتقال بعدهم الى معتق المعتقد وعاقلة المرأة	عقل عتيقهها وليس
ا العتيق يطالب وان قدر في	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	فان عجزت ولم يبق
ي يومئذ منه سوى عشر جعلها	تسمين على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا ظهر وأما دية النفس فهي
ت توجب ثلاث سنين	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	ديته الذي في
ف فرد سنة أو جبه واذك	استمر ارأى الى الاصل والمرأة في سنين ثلث الدية	في الاولى والباقي في الثانية والرفيق
ق قالوا الاظهر ان	القاضي يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر وفية وفي الاثنين خلاف
ال الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة والاجل من الموت ويقضى
ف في الاطراف ان أجل أر	شها من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا حر بالنع عاقلة ثابت
ا الفنى ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة لم يلزمه وكان الاخذ منه
ظ ظلمنا ثم تقدير الشرع	أجد (الا مور الفنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن أع	سر منهم آخر الحول أسقطنا
ه هذا عنه وان استغنى أو بلغ	ابن آخر الحول لزمه باب كفارة القتل	نو جبه اعلى من أحدث قتلا
وى ويم ذلك لصبي والمجنون و	الو الدوالعبد والذى في خطأ وعمد وذى جنين (وأ	حا طبكل شريك كفارة وهو و
خ خدن الظهار تستوى كفارتهم ما	بل ز عمو ان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم	و جوبه باب البغاة الاصل
ت تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقيا	داود فوع عن حق وهم في
لف لفي شوكة متأولين	تقى اذا كان فيهم مطاع والافق طاع طريق	ولو ترك قوم الجماعة في الخمس
ال الصلوات وكفر والسلف في	الدين وأظهروا ائمة ادات الخوارج وهم	طا ثعون لم يقدموها على
ن قتالنا لم نقاتلهم ويحكم	في شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا رما أخذوه من الزكاة أو و
ا الجزية مجزى في الاصح و	الثاني لا يجزى وكذلك اذا أقاموا أحدا صم ويحكم	لما لم يكتب قاضيهم بالبينة واتلاف
ب باع على عادل وعكسه	من المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و بيعت الامام قبل القتال الى
ه هؤلاء البغاة أميا غير	صفرو (من النصيحة بسألهم ما ينقمون فان ذكروا منطلقة ولو	شعيا رده أو شبهة أزالها

فان ذلك فاء ان اسمه في الغارب وا

في ذلك فاء ان اسمه في الغارب وا

ف	فان أصروا على الخلاف فان	سنة	الله جـوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مخففهم ومديرهم ولا	احد	يتبع مديرهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	محمد	لي أن تفرق كلمتهم والانثا	نا
ن	نطلقها به الحرب في أقو	ي	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلاهم وما يعم ويفنى في	في
ذ	ذماهم كالنار والمنجنيق	و	نحوه لانقاذهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حينئذ وهذه الفتنة	ة
ل	لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في انلاف مال الباغى والاستعانة	عليه	باعتقده قتله مدير امن الحق	ق
ل	كما لا يستعين بكافروا	الى	يقضى بنقض عهد ذى أعانهم عالمبا تحريم	و (يجب الضمان على الفتيين اقتهلالو		و
فا	فات بفساد بمضاهم حق	الا	نرو من قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه الدفع عن نفسه و	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا يمينه ويجب ان يحصى	ي
ن	نسائه وحماية المال جائزة	و	الدفع اذا أمكن بادنى الوجه وهو ترك	اسما	ها واما قتله فهو يجوز	لا
ا	ذا خشي عدوانه و	لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	البلدا	وغیره لو نظروا في	في
س	سحب أو غيره من كوة ولم	يزل	نظره والمكان حرمة ولا حرمة له فين كا	ن	رى عينه جائزا	ا
م	منه ولا يعاقبه	السلطان	ولو أعماء أو أصاب قريب عينه فمات فهد	رو) الكل	يقول اسنان العاض تجمل	ل
ه	هدرا ان ندرت بنزع يده وله	المالك	في ذلك الحيية اذالم يقدر على التخلص	لا	بذلك منه ولا يصير	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانسان	جمعة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذالم	تنصرف	الابه باب المـرتد	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية أو قول أو فعل يدة لا خلاف	في	ذلك فمن حذف	ف
م	محسفا في قاذورة	قاصدا	كفرو يكفر من علق كفره والسكران أهل	المعرفة	تقـول اذا ارتد	د
ت	تصح رده وأما الصبي فلا	طريق	لصحة امنه وكذا المجنون والمكروه	الا	سبر مع الكفار ويؤمر بالدخول	ل
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استتابته في المال وقيل ثبت	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم أسلم	حسن	تعزيره تأديبا وان أصرت عليها	سطاو	لى الامر عاييه بالقتل ولو	لو
ر	رماه باقتل غيره خالف	طريقة	وعزرو ملك المرتد حال الارتدا	دابقا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحة انه موقوف ويعطى	أميننا	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	وبدرا	ليه فهو موقوف كما هو على	و
و	وجود اسلامه فان أسلم فهو	على	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لم نحكم باسلامه أما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الخلقة	أو وحده فانما نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ن كان أحد أبويه مواليا	ليا



و	ولو استويا في السن وأحدهما	كان مقتنفا في العلوم	قدم على الأورع ثم الانتصار ثم	ضرب بسائر العرب بعضهم	هـ
ف	في بعض ثم الجهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد عليهم ومن ابتلى ببدء	ا
ي	يطل منفعتهم كأمر اض	بها	صار زنا أو أعمى أو جنت أو طال به	عمره	خ
ا	منه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار السقي وقفه	خالدا	ت
ل	باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لايصح الامع ولي الامر	فيكون	ا
س	سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم صحف يتمسكون بها كصحف ابراهيم	ز	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاتزام أحكامها وبذل الجزية	في	ي
ع	عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولده	الصغير منه شيئا والاكثر بالتراضي ويجوز ان يجعل	موضع	ا
ا	أن يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بعد	نصب	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذكر عددا	لا	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزع	نه	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبني	المفعول	ن
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجوز	نه	الاعقدي سنا نفله وتؤخذ الجزية برفق	فان	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخماني والمبيد	الا	فت
م	مذته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن تو	الف	ح
و	ويصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللال	هـ
ك	كالزنا أقتناه عليهم	على	شريعة متساوان اعتقدوه غير حرا	م	ك
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخضعها عن بيوت المسلمين ع	اونو	ا
ف	فرسالا بفسلا وجرارو	ليا	مرهم الى أن يركبوه بالاكف وكا	نت	فان
ع	عبروا طريقتا في بر	به (أو بلد	ألبأناهم الى أضيق الطرق وجعلوا الرنا ببر	رفعت	ن
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	نه

ل	ليعرف ولا يظهر ونجراو	لانا	قوسا وخنزير او عيد اوليس اطهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او منعونا خزية فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عينا الكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب اوليس س
هو	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك (في)	مسلمة ووطئها او زنى بها او سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	للحق يحكم به نقضا والافلاوا اذا نقضوا	فنقول	الخيار فيهم للامام وقد د
ج	جعل الاحساب من	أحمد (لوا)	جبات منهم احدان الكنائس وكذا تقريره	عجب	الوجهين الا في بادن ان
ن	نفتحها صلحاء الى ابقائها	فيثينسكن	عنهم النهى وينعون سكني الحجاز ولهم	الضرب	والسير في طرقاته ته
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل تنبش موتاهم من مد والحجا	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا ا
ال	الجماعة وقراها ويعزرون	بعد	العلم بالمنع ان دخاوه بلا اذن ويستوى	عمر	ن الحجاز وخرابه واسو و
ط	طلبوا الاذن لاجارة	اضطر	رنا اليها او لمصلحة او رسالة اذن لهم وليس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتحول ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتير	ابو	ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	بواب المدينة والامان من
ي	يجوز عقد المدينة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فعقد ها وهو مذك ذلك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها أربعة أشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشرين لا أكثر و
وال	والشرط لفساد اذا جرى	في	عقدها ابطاله كما لو شرطوا ان	زيديا	يعقد جزية بدون منقال ال
م	من لا أو على ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم أو على ان لا ينطلق لنا	عمرو	أو على مل أو فرس رس
ت	تؤخذ منافذه لا التحكم	به	صحيا ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طره اليه جاز فلو و
قا	قالوا وان أنت داركم رجال	وحلت	أنفسها على اتباعكم مرددتموه من عن	لدا	رجاز الا النساء فحال ال
ر	ردهن فلو كانوا صغا	را	أو مجانين أو عبيدا أو بلا عشرين لم يردوا	فانهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو أننا
ب	بعضهم بوجوب للنقض ولم	ياته	الباقون ولكنهم سكتوا ولم يشكروا	هذا	النقض فيهم فان أنكرنا س
سام	سألناهم اذا قامت الحج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد ونوجب	خر	وجههم من العهد تجسيس يس
و	ودلالة حربى نعوذ به وقتل و	ا	خدمنا فيجوز قصدهم وتبليتهم بالجيش	المجموع في	مرادهم ومن لم يخن بعد بعد
في	في عقده بل خفة ذلك فا	لمنصو	ب للامامة فينبذ عهدهم والشنونة	العربية	والدين الاسلامى يلزمه ه
ا	لبلاغهم المأمن ومن استجا	ره	مشرك أو وعد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسلم بالنساء عاقلا لا
ل	لزمنا انفاذه ولا يجبا	وز	أربعة أشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المأمن ولا يجوز

هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	الامة مكائده	من	الوجهين في أرض السواد انما	ا
ز	زمن قضيها وقضها القائم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج الذي	نا	حذره الولاة منها اختلاف	ب
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وايضا	بامن	أصحابنا انه أجرة وانها تصرف في تأ	ليف (أم	ور المسلمين ومصلحهم وحدها	ا
م	من حديقة الموصل الى الا	ر	ض المنتهية الى عبادان طولا وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل	ل
ح	حوان كل ذلك لا يجوز فيه	يبع	ولارهن	في	حالة المكيف بسلامة	ر
ذ	ذميا كان أو مسلما فان	الا	مام يقيم عليهم الحديقه دثبونه و	الثا	بت في المحسن لرحمته الرسول	ر
و	واسم المحسن يتنا	ولمن ماء	الاس من وطء في نكاح صحيح وهو	من	المكافين الاحرار وأوجبوا	ا
ف	في غير المحسن اذا زنى	وكان	حرا جلد مائة وتغريب عام	من	البلد مسافة القصر والاختلاف	ا
و	وقع في تغريب المرأة و	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم أو زوج فيما	عرفه	الاكثرون ولو سأل	ال
في	في ذلك أجرة أعطى والذ	ي	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	سنة	الحديقه في العبد خسون وأنا	نا
ال	الاختلاف أيضا في تغريبه و	قد	حصل من اختلا فقههم في تغريبه	ثلاث	مقالات أحكمها ستة أشهر وقاس	س
ر	رقيقا بعضهم بحرق بعضهم	حط	عنه التغريب والصحيح ان اللواط	و	الزنا سواء والبهيمة ليس	يس
جز	جزا من أتاها الا التمزير	على	الاصح وان تكرر زناه وان كان	ثمان مائة	مسرة كفي لكل	ل
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزروا وكذلك اذا	ا
خ	حاط حائضا عزرو	الجر	ة والمصفرة سواء في الاصح وفي قول	مو	جبهه التصديق بدينار ان كان	ن
ب	باول القدم وان جر	اي	آخره تصديق بنصف دينار ولا مخا	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا	ا
و	واقعت المرأة عزرتا والوطء	مدة	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمناق	ارا	حة ونحوها ورجل	ل
ن	نكح محرما يملكها كله غير	مرض	لله يجب في التعزير ولا حد على الرجل الا	جي	في وطئه الى قول ثابت	ت
م	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تخريبه ويستحب للتائب أن يرجو	عقوبه	ويستر نفسه فان أبا	ا
و	واقرب الزنا حد فان رجح فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان أصر حد وج	وزو) اسما	ع المولى بالبينة ولا بأس	س
ب	باقامته الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن اعترف فرجناه باقراره ثم	عيل	صبره فحرب لم تتبعه وليس	يس
ع	عن دنا من يقيم الحد غير	السلطان	أعنى على الاحرار حتى نقول الا	بن	لا يحدده أبوه واسمحبوا	ا
د	دفن المرأة الى صدرها	وسا	ر الاصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	أبي	العلماء الحنف والرجل	ل

[illegible]

م	مع السرور وشروطه فقام	السير	ان يسرق قد ربيع دينار فلو سرق	سبع مائة	رحل فبان بخروج
ن	ناضيا اذا ثمن الذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا كل واحد	ربيع دينار فلو قصص	ت
هـ	هذه دينار لم يقطعوا	من	أخذ سبيكة ذهب وزنها ربيع دينار فلا	جدا	ل اذا سويتهم مضروبا وعن
أ	العلماء انه لو أخرج عن	مكانه	من الحرز نصابا ثم ند على ما أحد	نه	فردته قطع في ذلك ك
و	ولو ظنه فلسا فسرقه	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان دينار اقطع و	من	سرق خمر او ما هو و
ضرب	ضرب من الملاهى نظرا الى	مامعهم	منه ان بلغ مكسره او انا انحر نصابا على	السن	المخمين قطع ويشترط كون
ا	المسروق ما كالعيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزا لها
ف	في يده ففي قطعه أوجه	منصورا	لحجة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاص لك أو فرعك أو مال ال
م	مالك ما لا لم يجب القطع	ويوم	القسمة لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غيبرهم وعرف ف
ح	حد دناء وان لم يقرر وكان	انما	ثب بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفقراء والمال زكاة وكذا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الباس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحرز في السرور وهو و
و	وجود ما بعد حفظا في	عشرة	الناس وعرفهم وفيمن أعار حرزا فسرق منه خلاف	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمنه
ف	في حرز مقصوب نجاء	من	ملك الحرز ففتح وأخذ وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جاء	لا أو غيرها فاحرزها بجزء نجاء المالك و	الا	موال التي للغاصب بحذا
ال	المغصوب فسرقها وجب أبيث	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحد و	د	بمئة ولا مختلس وهو و
ب	بنفسه لو نهب حرزا و	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	معاقطع المخرج ولو ان السارق ق
سى	سبيله في ماء أو رماء	من	الحرز الى خارجه قطع ولو حليت طفلا	ونظمت	عليه فلا تدفع سرق الجميع ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ ذ
سا	سارق أقر حتى يصدقه من	قصد	ه بالقرار وهل للولى أن يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	ا ثم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به قطع ع
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى	لما	خسوز منه حد فان عاد د
و	وجب تميزه ويقطع بسكين أو	سيف أو	خدت دهن او غلبته بالنار أو	دخلت	محلل القطع فيه ولا بأس س
في	في الاكتفاء بكف يد قد	باد	ت أصابعها فان كانت يده اليمنى شلاء فا	زبيد	ه اليمنى وقطعت اليسرى وان ن



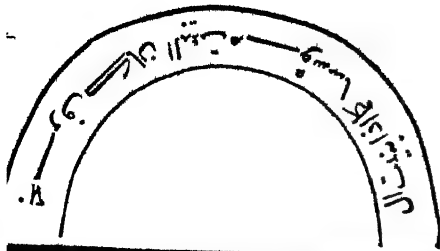
و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفي واحد ولو سرق ثم	أخذت	بينه أكلة أو اذا	اذا
ا	ابنها سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهبها إلى باب المحاربة أو جبروا	وا
ف	فمن أخاف السبيل بمك	سر	وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب	ل
ر	رعاية للمسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	أيضاً رجلاً له اليسرى	ثم	من قتل قتل حتماً ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا	ا
ج	جاوزها أنزل و	خرج	بعضهم أنه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	إذا لزمه وما خذوه خمس	م
م	مأبىخ نصاباً وأخاف	بلاد	أولم يأخذ ما لا ولا نفسه عزروه وقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء	لا
و	وأصلح قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد النحر) وجملة انقرو	ل	فيه ان كل شئ ي	ي
في	في الاشربة أسكر كثيره فور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التحريم ويكون	ي
ال	الحمد على المكافاة من كان	يوم	شربه صدياً أو مجنوناً أو حياً أو ذمياً و	الر	جل المكروه لا يحذفن كان حراً	ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين و	ا	ذا جعله الامام للحرثمانين أو بعض قا	بى	نوابه جاز والسوط لا	لا
ضا	ضابط لتعينه في احد الوجهين و	لثاني	يتعين والصحيح يجرى سوطاً وأيدى وعل والشامى	رحمه الله	يحدده باقراره أو بنسنة لا	ا
ر	رائحة ونحوها خوفه صلح	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يعززر	والنظر	للإمام فيه كل أحد حد	حد
ع	على قدره كحبس وصنع وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعين في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح	ح
و	ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير	ر
ا	اذا عني فللاامام التعزير في أ	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب	أن لا يطالب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمعروف	ف
ه	هنا أنهم لو قلده	وسلموا	الامر الى المفضل فله القبول والطلب	من	خامل أو محتاج طلب بذلك	الك
ز	زاده وكفايته جائز و	حصو	لقاضيين فأكثري بلد جائز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحدهما كلمة	لمة
ج	جزم حكمها الاول ولو	نهم	أعني الخصوم أو الخصمان حكموا رجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالرصاص	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهار و	الى	القضاء باسـتحقاق من كملت	لت
ش	شروطه أن يكون مسلماً	ثم	ذكر احراراً لا مكافاً مجندين أو كان أمياً	في شهر	الوجهين سمياً بصيراً ناطقاً يكفي	ي
ت	تولييه ويستحب أن لا يكون	عاد	مالشدة بلا ضرر ولين بلا جـو	رمضا	في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها	فيها

ر	رب أمانة وفقه ومن	ن	ي اليه العدالة وعمن في الحبس فن كا	منهم فيهم فيهم مظالموا	ا
و	وجب اطلاقه ويستل عما اجتمع	سنة	عند الاول من السجلات ويأخذها ويتبع	لقضاء في مشاوره العلماء الفحول	ل
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	ربع	في عمله ولا يتخذ بوابا ولا حاجبا في	اتخذ له الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ر
ا	الحاجب أحد الخصمين ومن كان	و	من أحواله وركلائه أبعد عنه عن مجلسه	يوصى وكلاءه وأعوانه بالتقوى	وي
ل	لله في أعمالهم	تسعين	وليعمدن المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	يعرف بهم الشهود فان	فان
س	سهمي رجالا واتخذهم	وتعرضت	فلا يتخذهم أئمة ويجهن ان لا يتعارفوا ثم اذ جرت	عنده حكومة لملوك	ك
ر	رفيق له أو لابنه أو أبيضه	معروفة	رفعها لي خليفه ويجوز للقاضي أن يحكم	وصديقه ولا يقضى ولا	ا
يع	يعقد في غيره ولا يتسه والحكم	ثانيا	سم له هذه لا ينفذ ولا يرتضى ولا يرد الهدية	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	ممن له عادة جازا اذا	فا	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	نردها فهو أولى ويحضر اذا	ا
طو	طوب بالضرورة في وليمة	فاض	غير تميز بل يساوي بين الناس فان	ذلك وكثير أتي بمالا لا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	على	عنة للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	عطش ولا في حال	ل
م	مسحطة ولا مفرحة ولا	سحائب	مؤلم ومرض مقلق ولا عند تراكم	الموم ولا حاقن وغائب	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	كر	أولى فان حكم نفذ حكمه وليفصح مجلسه و	ه اعتمد المسج بذلك ثم م	م
ش	شرع له التأديب بخصال	مه	ان يجلس مستقبلا القبلة وان تلازم	السكينة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بالقر	ومه	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنه	زمين مجلسه للمشاوره والتكلم	كلم
ف	في المشكلات وأحوال	يدي	أهلها ويستحب أن يترك القمطرين	مجلسه محتسوما وان حضره	ه
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	با	له في المجلس بدأ به وان تساووا وابدأ	لقرعة ويقدم السابق على غيره	و
ف	في حكومة واحدة لا يريد	لكرامة	أعنى السابقين ويؤتى بين الخصمين في	والمجلس لكن يرفع مسلما	ا
عل	على كاف في المجلس	والنعمة	منه من ائمة الخصمين أو قدم أرباب الثروة	ولا يلقن من أغفل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	أ) وأضاف	من جور له تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم	ما عليه الى ذمته حتى	ي
ي	يغرم عنه جازو ينظر	الى	في الامناء وتدرهم وفي أموال الايتام و	ن وصى بهم ولو سأله أحد الناس	س
ح	حضور المعزول توقف	لم تدر	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود	لحكمكم أو قال أرشيت	ت
ش	شيأ اليه أحضره والقول فيما	يس	من سيرة قوله وان ادعى جورا فطر في دسا	حكمه فما كان على تأسيس	ل

و	واجهاد يسوغ فلا يدل	الى	نقضه والاتقن بباب صفات القضاء	المدعي	عند اذ احضر فللقاضي هنالك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى	ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فأراد الآخر أن	رسمه	ويقطع عليه الكلام	م
ل	ليأخذ حق البداية	بيد	أو ظهر منه سوء أدب نهاء فان أكثر	المجاهد	واللددعزره ومن جا	ا
مد	مدعيه وكانت دعواه	يوم	ذلك باطل لم يسمعها فاذا حجت له	يه	قال للآخر مات قول فيما	ا
يد	يدعيه فان أقر فلا يحكم	الا	اذا سأل المحكم لان المحكومة	وتنظرها	اليه فان أنكر حينئذ	ذ
و	ولا بدنة فلا يمكن اليقين من الا	ثنين	الا المدعي عليه اذا قال المدعي حلفوه	و	ان نكل خلف المدعي يمينه	ا
ا	استحق وان نكل صرفه ماو	الثا	بت ان المدعي عليه لو قال بعد النكول	نظر	ت في الحساب الذي كان	كان
ل	لى وجئت لاحلف فخلفوه	فى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعي لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت	ت
ب	بمجلس آخر ونكل المدعي عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بدنة بعد اليا	س	والبحر زعمت والشهود اذا	ا
س	سألوا العدالة أحسن	العشر	فى الرد فيقول زدنى شهودا والعدول وان كا	نوا عدة	اذا ارتابهم فرفقهم وجعل	ل
ى	يسأل كلاً عن اليوم	ين من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان التحمل فان اتفقوا وعطه	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق	ق
ط	طالبه نعم لو قال انهم هم	فا	تقون مكنه من جرحهم فاذا قال	لى	بدنة تجرحهم امهل ثلاثا	ا
وا	وان سأل المدعي ملازمته	قام	عليه ملازما بينما يجرح الشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافى فى	فى
لخ	نظروا وجه المهلة وسأل المحكم و	الى	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود و	كل	ذلك الى من وكله	ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتمهل	اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم فى	شهر	قبل خفية فاذا علم	م
ب	بعد التهم أمر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولوشهد فى قضية	قلثامة	غير عدول فلا بد	د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	شرب) به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جس الى قوله لانه علم	م
ز	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لوشهدوا بعد الته ثم جا	جا
و	وشهد جـ لان بجرحه و	جب	تقديم شهادتهم او يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء المعدل فقال فقال	فقال
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب	بمده	وصح قـ دم ولو قال المدعي مرا	لغلمان	يقفوه لاعدلهم استوقف	ف
و	والاظهر ان القاضي يحكم بعلمه	وخرج	من ذلك حدود الله وان سكنت الخصم و	مضا	فى سكونه لافى اقرار ولا فى	ى
ن	انكار جعل ناكلا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جـ واب المعتر	فين	أو المتكرين جعل ناكلا فلو قال ال	ال
ان	انلى حسابا بالأعرافه فى	المعا) جلة	فامهلونى ثلاثا لم يجب اماله وان ادعى أنه قضاء	وصرف	عنه الدين بابرأ ونحوه وجب	ب

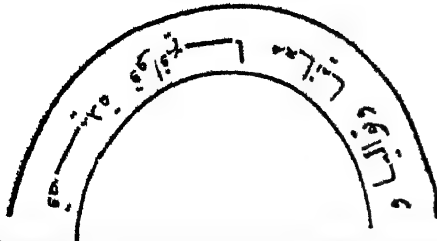
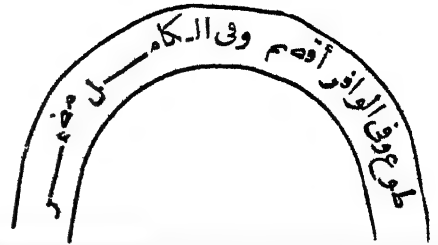
ع	عليه البينة فان عجزا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	ي	أن يرفع اليه البينة أمهل في
ر	رفعها ثلاثاً طوب	به	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو أدارا	ت	الدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستروصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ا	حكم له به ما إذا
ض	ضما وظهر الغائب ولو	لوا	متمدت المدة سمعت حجة وكذا الصبي اذا بلغ (و) المر	ل	المتستر ولو ادعى على رجل
ا	أما عينا أو ديناً في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان (و) افق	ث	وحضر طائفة والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحبة الحضور والوكيل (ك) فيها	ا	وتحلف في بدته ما إذا
ب	ضرب رجل في الأرض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضى من	ن	له والا فينبغي من
ا	الرجل المزم الذي	حذكه	الزمان أن يسأله انها القضية على ما كانت	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفي له ولا مبالاة بضع بعض	المخالين	انها سماع البينة بل ينهيها فان جهل عدلهم	و	جب أن يسميهم وما إذا
ا	انهي الحكم جار مع القرب	فا	ما انها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين (نعم)	ح	ويستحب أن يكتب كتابا بجامع
ل	لديه ويختص به بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف وافية	جا	تميزه فان أنكر الاسم وجا
م	منافكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه فا	ف	ن أقامها فقال لست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم أحضرته وأقت	ن	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أنكر فليأمر المنهي الذين شهدوا) عنده	م	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل يشاركه في الاسم و	ما (وصف	به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا	ا	بخطه والقسطاس المكتوب
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب نظيره وأدعه) في	ب	قطره والقسطاس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيل و	الافعل طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على (قد) رو	ع	جودها يجمع مع ما وقع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	(فيها ويميزه والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض اربعة في الزنا لانا نه	د	بعض الحكم ونقضه ولو قال
ا	خبرهم شهادة وان حكم باجتهاد جا	زيد (أنه	ان خالف النص والاجماع والقياس وجب تفويض	ال	الحكم ونقضه ولو قال
و	وخصمه منكران القاضي حكم له	فوقف	القاضي على ذلك الحكم فان عرف وجود	ف	ه كان حكمه بما عرف
ن	نافذا بباب القسمة وو	الى	لقسمة اذا كان منصوباً من قبل الامام فا	ا	نه يشترط كونه ذكراً
م	معد لا حرا عارفاً بما تحا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها تقاض	ل	وتقويم وجب قاسمان والا فنقول
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شيء فاجرت منه في (ع) ف	ت	الشرع والافعل الشركا ويثبت

ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم كجواهر ينقسم	بض	فيه الشركاء ولورضوا	ا
و	وقالوا انقسمه ونفرقه	شعباً	منعناهم وما يبطل به انفعه المقصود كبراً لدو	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم نظرت	ان	كان الطالب لها هو الذي	ي
و	وقع الضرر به منع	وا	س طابها شركاؤه أجيبوا وانقسمت الى	توفا	بها الحق وقومها ما ليس	س
في	فيه تعاضل فيقسم أجزاءها	خذلما	في القسمة الاخر أوبه ادلها كما أمر	بالله	بالعدل ويكسب كل	كل
ا	اسمه في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يبره ثم	م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كسب الاجزاء أخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحترز عن تفريق حصته	ه
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها وأما قسمة التعديل فتكون مثلاً	بر	بع وأرض تختلف أجزاءها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعطى كل داراً أو ترا	ضوا	جازوان كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فيس	عليهم	فيها الجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين بئراً	و	أشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الرائد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ة
ح	حين انقرة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قبلها او قسمة التعديل بيع وقسمة الا	اعلى	الاطهر ارفراز ولو اقسمت حقاً	قا
ذو	دووه بالتراضي حين بدأ	وابا	انقرة اشترط الرضا بعدها ما من مصوب	له	الحكم اذا قسم فيكفي	ي
ف	في حقه خروج القرعة فان	دمهم أ	حدد وأقام بينة بحيف أو غط عليه	في	قسمة اجبار بقضت ثم	م
ي	يطرف فيما قسم بالتراضي فان كان	مما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه	ه
ا	أصل لا يوجب الدعاوى	و	ابينات من وجد عيناه عند آحرفا	نه	يجوز له ان يرضاه بنفسه	نفسه
ل	لمكن اذا شئ حدوث	قتل	أو قسمة ما لم يجز الا بالقاضى ومن بجمده حقه	ثم	وجد له أموالاً استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقراً غير متمنع فلا يخلو	انتقل	الى الحاكم والمدعى اذا	ا
ر	رام دعوى نقدين قدمه	كثيرا	كان أو قبله لا وجنسه ونوعه أو عيناً ينضبط	الامرفى	وصفها وصفها يوم وم	وم
ي	يدعى بصيقات المسلم وان	حدث	هاتف وجب ذكر ان قسمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ت
ع	عقده انه بولي وشاهدين من	بعض العد	ولا يكتفى الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامه انه حصل	صل
مح	مخوف من العنت و	انه	لجزمه عن طول حرة والاصح ان	المؤمنين	لا يكلفه ذلك في العقود المالية	ة



ب	بل يكفى الاطلاق واذا سمع	القاضى البينة الكاملة لم يخاف المدعى معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	أشهادة فوجهان الأصح	ح
ل	له تخليفه ولو قال لي مأبر	صدق وارفع به فامهـلوني أمهلنا	هـ	ثلاثا والناس أحرار	ر
م	من الأصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون نحن أحرار صدقناهم والصبي اذا ادعى	المالك	فيه رجل ولم يدعـرف	ف
ك	كونه حرا نظرت فان كان	مسـالا لا يدلـه عليه فلا بد من البينة عند	الناس	ظـرفي الحكم وان كان	كان
شو	شوهـد في يده فحقن	نوا فقـه ونحكم له بملكه الايد المنتقط وان	صر	حبدعوى دين مؤجل لم نسـمها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا المال لا يجب علىـي لم يقبل ذلك من	مدعى عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب	لب
م	منه بشئ والاجـمـله	السلطان ناكل ثم يخاف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقـه ومن ادعى	على رجل قـرضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسـكت	ت
ع	عـدجـوا بابا كافيـا	الخلافا فيما اذا أجاب بنفي السبب فيمـثـلـه	ايا	قي باليمين حلف على النفي المبهـم	م
و	والصحح لا يقبل بيمينه	حتى ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
لن	لن يلزمـني تسليمه كفاء ومن	يتو الى حفظ مل برهن أو اجارة وأقربه لملك	فا	نكر المالك الارتمـان فليس	س
في	فيه اليمين المالك اذا	طا لبه ان لم يقم بينة فلو قال المال لابني الصغير	او عطا في	هذا بعض الناس	س
ا	أحفظـه له أو ابسـهو	لكم بل هو صدقة أولى منه قدر	ألف دينار والباقي لرجل مجهول فما	ا	ا
ل	لهم نزعـه ولا تنصرف عن	جنايه الخصومة فيحلف انه لا يلزمـه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقـربه لـمين	فا ن صدقه انـهـا لـه انتقلت لخصومة منها	لى	لـالك وان كذبـه لـما	ما
سى	سـئل تركناه في يد المقر ولا	نكسر الامـر في الأصـح الى ان يثبت بها مالك وان	الجـا	هـ الى غائب معـروف فحين اذ	اذ
طو	طويت وصرفت لخصومة عنه	وفي المال تبقي الدعوى على غائب وهى جا	ثرة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمـه عقوبة وان كان	الثا بت بجنايته مالا فالحكومة مع السيد	والجـا	نى لا اقـرار له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	نى أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الا تخربل أجـرتـنى	نى
ج	جـلتها بعشرين مصرية وجاء	من كل بينة تعارضـنـا لوتـة ازانى دارا	وشغل	تحت يدهـما أو تحت	ت
ز	زيد ويده وأقـامـو	شهر كل بينة انـهـا مـلكـه تعارضـتـا وسـقطـتـا ولا تميز	بأمر	الكثرة فـلو كان أحدهما	ا
مق	مقيـما بذلك شاهـدين و	شو هـدم مع الاخر عشرة فلا ترجع عند	الجـا	بذة ويرجح شاهـدان في قول	ل

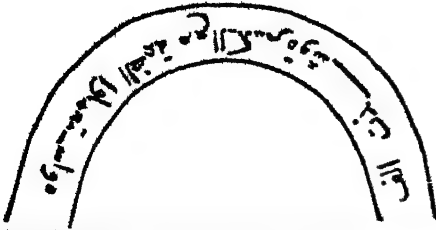




ط	طاعتهم على شاهد ويمين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولابل الخارج يسبق ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينة	و	أقامها سمعت واستخلص ص
ع	عند ذلك العين وحكم له	السلطان	بها ان اعتمد نذر بغية بينته عند	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشتري ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصلت	بينته تشهد بقراره لزيد د
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	النا	ظرفي الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه به بذلك ولو شهد له ه
ال	البنية بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيه ماسوا ولو أرخ	هذا	هذافا لم تقدم أقدم وأقوا قوا
و	ولا أثر للتاريخ مع اليدو	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الا أن أولا نعلم للملكه من	يوم	ملكها من يلاوله الشهادة بملكه ه
في	في الحال لان الاستصحاب	حصن عظيم	ولو أثبت بملكه شجر او دابة استحق	النا	بنت من الحمل لا ولد امنفصلا ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع على	من	باعه ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذا رد الثمن	انحسرت	المادة الطلب ولو تداعيا ثمراء عين	من	رجل وهي في يده سمع ع
ق	قوله فن أقوله أخذها وأصح	الخلافا	لا يخلف للثاني والا فان أقام بينتين احدا	الحرم	تاريخها والاخرى صفر قد مننا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احداهما تعارضتا	سنة	النعارض انهما يسقطان ن
م	معاً على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثانه انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالخائر	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين أبيه تا	يعو	لواقام كل بينة مطلقة بما ا
في	في دعواه قد مننا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احداهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وآخر كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم ي	رف ما د	ينه وشهدت لكل بينة وأطلقت ت
كا	كانت متعارضتين ولو مات في أ	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولد	يهو	قال المسلم لم هو و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافرو	تعزى اليه	اليه (باب اليمين في الدعاوى) ومن ادعى	الى الثاني	حقا ام في دين أو في ي
ضم	ضمن أو غيره وليس للمدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس في يكاف وقيل يسلم وعود	يسلم وعود	اليمين هنا متعذرو من جاء وهو و



م	مددعما وهنالك لوث	و	جب للمدعي أن يحلف خمسين عينا من طنها	صادقة	واستحق الدية ولا يأتي فيها
ق	قود ولو حلف عشرين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمدة	فانا	يلزمها العاقلة أو على عمد أبدا
طو	طوب بها القتاتل وان نكل	من (الورثة	أحد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المدعي عليه)	في	غير اللوث جرياء على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها خمسين عينا واللوث مثل أن يفترق	رجا	ل عن قتيل أو يوجد بمحلة الاعداء
و	وهي صغيرة قليل أو قال ذوو	العمدة	عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهدا ثنان وكان كان
في	فيها ما واحد يقول قتله	سنة ثلاث	وقال الآخر عنده أدا	عها	قتله سنة أربع فحائز جائز
ا	أن يكون لوثا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل أنه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهنالك لوث بخا
ل	له رجل وأقر بقتله فالحق	في	التسامة الذي ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو
خ	خاصمه في طرف وتم كاذبنا	أول	الكلام لوث لم يلتفت اليه وشعا	رها	ذه مشا رسائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف الجعية وان كان	يوم	اليمين يحسن بالعسرية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالرمال والمكن كما سبق في الل	مان وعود	وايضا التغليظ بزيادة الاسما
و	والصفات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل
ال	المنسوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره ومامسا	قه	النفي لفعل دخيل
م	من غير فعل على نفي علم لوارثنا	بع	يحلف ماء لم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	جمعه هذه الشرائط	وثمان	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروء	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحمله فترده شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق في جرا	ته	نفسه على كبيرة فسيق اذا ذا
ث	ثم من أصر على صغيرة نجس	يه	هذا المجري وفي الغناء والشعر والدف اخبا	ن سابقة	نقضي بجوازه وابطاحته ته
م	ما عدا العود والآلات التي	أخذ	ت لله فقط وأباحوا الرقص بغير تنكير	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ع	شيء ارتكابه يهدم	حصن	العرض كاكل غير السوق في السوق والملا	حققة	من الغنى في اليسير الذي لا
ع	بطلبه يسقطها و	ر	جمعوا في الحرف الدينية الى الاشخاص	و	اللائق بهم كصناعة خفاف
ع	سنة ودين وكل حرفة ملا	يعة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طاهر اذت شهادته واماني
و	وارثها ومن يليه ق به فلا	و (لا	تقبل من منهم كمرع لاصل وعكسه اما المعنا	رفعة	وأصل دقاؤه فتقبل وتصح
ع	شهادة عليها أو ترد ومن	سائر	غرماء ميت أو مفلس شهدها بال وأوج	بوالرد	في شهادة شهود شاركت

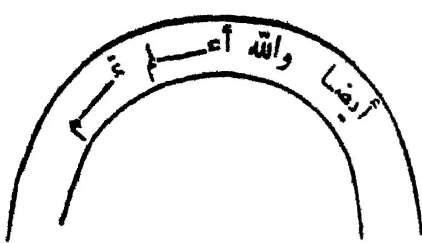
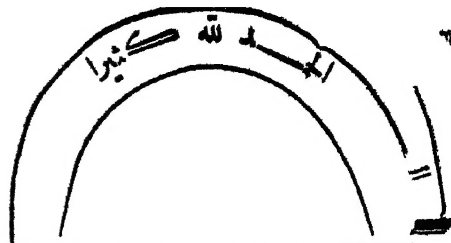


هـ	هذا المدعى في نفع وفي كل	ما كثر شهادته لبعده وموكله وكذا العاقلة في	دعوا (ف)	في شهود القتل ولو شهد بطلاقة	هـ
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا (وتق)	بل شهادة أحد الزوجين للآخر من غير ريب	بل نقبلها فيما له وعليه ومنعوا	وا
ج	جوازها على عدو وشرط ذ	لك	بغض يحزن معه لسروره ويفرح بعصبيته و	ول بينهم اسم انسه لا بأس	س
ا	أن يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس يشبث وإذا	الامر لم يضبطه فلان يستعمل	و
خ	خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصا على أدائها ويصادرها بمبادرة له	عاص وتردالا فيما هو	و
ر	راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهاده بطلا	فتقبل وان لم يستشهد وكذا	ا
م	ميقات عدة وعنف ومثل	هذه	عفو عن قصاص ونسب وحدود الله لكن	الستر في الحدود أفضل وإذا قال	ال
و	وحكم بشهادة كافرين و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	ولو كانا فاسقين نقض	ض
في	في الاطهر ولو شهد صبي	ما	بالغ أو رقيق أو كافر ثم أعادها بعد	الله رتبة السكال قبلت ثم	م
ال	الفاسق اذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة قد رد فيها بعد الاختبار	أكثرهم مدته سنة وعندهم	م
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	على لا يكفي فيه شاهد واحد الا رمضان وا	ينا قول انه لا بد أن يجتمع	ع
ر	رجلان كغيره وبالزنا قالو	الا	بدمن شهادة أربعة رجال وأوهز	ويقبل شاهدان فيما	ا
ي	يقربه من الزنا ويقبل أ	مير	المؤمنين في المال والعقود المالية	شهادة رجلين أو رجل	ل
ع	عضده امرأتان وأما غير	ال (موال)	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ	لله كهذه وجهان والشرك	ك
و	والاسلام وسائر ما يطالع الر	جل	عليه غالباً في شترط فيه رجلان	وبعد	س
ال	المرأة وبكرتها والارتضاع	بدر (هاو)	عيوب النساء المستورة فتثبت بأربع نسوة ويثبت	هذا (برجلين أيضا وما يثبت بأمرأتين وذ	ر
من	من الحق وق يثبت في حكم	الدين	بشاهد وعين الاعيوب النساء ونحوها أما الو	فن حلف مع شاهدان موثره	هـ
س	سبل هذا وقفا فلا يصح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبت به بذلك انه	وقف والشهادة على الفم عمل نحو	و
ر	رى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على شيء من ذلك كثر أو شهد	ا
ح	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	قصة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا مثل تحمل للشهادات	ن
م	من أهلها والنكاح ومن ا	ل	أوطا لاقا وقرأ كتابا بشرط رؤيته وسماع	وأنحوه فلا تقبل من الاعما	ا
ك	كذلك الاصم اذا كلمه	و	ومصغ ذلك يكلمه فيها ولا زمه الى القاض	واهاأ وتحملها قبل العمى أو تحمل	ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	سنة أو أجبرها القاضي ليراهها الشاهد و	لو وجد	ف

و	وأخبرهم أنها هي جا	زا	لتحمل على الأصح وتجوز الشهادة بما حصل	ل	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدمي وعتيق وولاء كايقا	ل	ووقف ونكاح ومالك في الأصح ولا	س	شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يسمعه من جمع يؤمن	مو	اطأتم عليه ويبعد اجتماعهم على كذب	أ	أو خطأ	ه
م	ممنوعة بل إذا انضم إليها	لانا	بالدار مثلا والسكنى والنصرف مدة طويلة	ل	لم تعال	ه
ف	فطلب الاداء فامتنع أثم ولا يجبره	السلطان	لانه يفسد بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	معه ثانياً نظرت فإذا كانت	ح
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومعلقاته فا	له	من عذروا ويوجب أدائها والافلا	ا
عل	على الأصح ولو شهد فيما	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	تأ	تأ باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأمر بأدائها فان أ	صر	على الامتناع أثم ولا يجزى ذلك تأ	ويلا	ولوجب أدائها شروط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الاثم الابهام القسرب	قا	لو اوحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثانية العدم الله أما	ا
ال	العاسق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد	وي ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
مضارع العدل الثالث عدم العذر	ليس	على	المريض اجابة بل يبعث اليه فصل	أذنت	له	ه
وا	والا أنا شاهد بكذا فاشهدك أو	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعاً	امعا
له	له يقول أشهدان لفلان مرثى	الجد	ارأو مبيع الفاء على الأصح والادعالا	يصلح	الا في حق آدمي اما في	ي
ز	زنا ونحوه يثبت له حد الله فلا	والا	صل اذا مات أو جازت شهادة الفرع ا	ما	اذا فسق أو ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهد ي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كمالة حال رفعها	فعا
و	وأديا الشهادة جاز وها	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وقيل يشترط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عمدا منهم	م
ط	طوبوا بالقصاص وان صرح	عبا	رهم بالخطا فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم لا	عذر له مما عليهم	ق
و	وان رجعوا جميعا فاصحاب	الخلافه	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فلا دفاع	ق
ي	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نالور جمع مترك ضمي أيضا	ا
ل	لكن لورجع الولي كان قا	عما	عنهم بالجمع ولورجع الشهود في مال غرمو	ه	مبسوطا عليهم ولا يقول الواجب	ب
مقبوض من الشاهدين الاولين نعم	في	ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلا	ف	فان أ	حد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الاقرار رار	اذا أقر بحق للنسأ	في	صح ان كان مطلقا التصرف	ف

أما أقرار الصبي والمجنون لا يبا	ح	قبوله وان ادعى الباطل نظرته فان قال	بلغت	بالاحتمال سلام وكان وقت ت
لا يبيد ما كاه صدق	فا	ما بالسن فيلزمه اقامة البينة	فيه	واقرار العبد يصح ح
بما يوجب عقوبة وأ	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	ييده المال اذا كان كان
سعيده يكذبه ولو ضارب في البلاد	البلاد	وعامل باذن سيده وأقر في	ملاقة	الاذن بمال صحيح ومتى شا شا
طالبه العامل بما أقر و	و	يقضى من كسبه وتجارته اقرار الحرفي	الموارض	من المرض صحيح نافذ ذ
والوارث وغيره من الاحرار و العباد	العباد	سواء ولو أقر هو ثم الوارث بدين عليه اقتد	المال	ولا يقدم اقراره واذا ا
ر روعه فاقوم كرها فحين	نسأل	يجب ببطلانه وشرط صحة الاقرار ان يكون من	من صا	نعم به أهـ لا للملك فلو و
ج جاء وأقر لدابة لم يوجب	الله	لهاشيأ وان أقر للحمل في البطن أ	حدا	لناس بمال نظرت فاذا ا
ز زعم انه بارث ونحوه جازو	ان	أطلق فكذا في الاظهر وروان قال	حصل	بشراء ونحوه بطل ولو قال ل
مح مخناراه ذالف لان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح ويقـ ر ر
ب ييده حتى يثبت به أحد من	الحلق	ولو قال لي عليك ألف فقال	الذ	ي عليه الدعوى وي
و وهو ينازعه زه أو اختم	على	هذا أو اجمعه له في كذبك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت أو و
ن نعم أو بلى اقرار و	طا	دنة تقول لعمرى اقرار وقوله أنا مقرب به أو	بما يقو	ل أوقد أبرأتني اقرار وكذا ا
و وفيتك أوقد ان تز	عته وان	قال أنا مقـ ر فلغو وكذا أقربه	على	الصحيح ولو قال رب المال ل
في فيه اقض الالف فقال	يعد	في الله بمال وأقضيك أو أبعث من يقبضه أ	وما	أسألك الامهـ لة يوم م
ا أو اصبر حتى أفتح فهو اقرار	في	الاصح ولو قال دارى أو ثوبى أو دينى الذى	في	ذمة زيدك جرى مجرى
ل لغو الحديث ولو لم يكن	أيام	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يده فلو قال هـ ذاحرا لا تجوز
و وصية زيد به ثم صار في	دولته	بان اشـ تراه حكم عليه بحريته وكانه	ا	قتداه من ظالمه ويصح بالجهول كما
ا اذا قال له عندي شئ و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يقول وبجبة بر وب	لكتاب	الموقوف ولا يقبل مالا لا
ف فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالخنزير والكلب	هذا	في غير المعلم وفي المعلم اختلاف
ر راجع اليه والى الخمر المحترمة و	كل	ما في معناه مما امنعنا من بيعه ولم يمنع	من	اقتنائه واختاروا فيه
م من الوجهين قبول كل	شئ	من ذلك لار دسلام وعبادة مريض ولو يضمن	اتزام	مال وودعه بانه عفا عيم
عق عقيم كثير وفسره بقليل	قد	ره قبل لا بسر جين وكاب معلما	ما	اذا قال له على كذا ا

و	وكذا أوشى وشى وكان تكر	ير	مبالوا لزم شيان وبكذا كذا	لا	بالواو شى واحد وقالوا
ل	لوقال عندي درهم افا	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم		درهم وكذا وكذا درهم باعادة
و	واو لزمه درهم ان	هذا ان	نصب درهما فان رفعه أو جره لزم درهم ويجذف الواو		بوجهين درهم واحد
في	في الجميع ولوقال لهذا	التا	جرى ذمتي ألف ودرهم لزم الدرهم وله	سالك	مشاء في تفسير الالف بل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	ما فقه ذم قبل الخمسة م جملة والصحيح في	هذه ا	ن الجميع دراهم ولو حق
لك	لك ان الدراهم ناقصة واتحدتار	يج	لا قرار والنفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فلا طريق الى	نكمم به ا فيه
ا	انه ان كانت دراهم البلد	و	اقبلة لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو ومعيب
م	مغشوش فكالناقصه والتفضيل	بتمامه يتم	فيه وان قال لك من واحد الى عشرة ا	خذت	منه تسعة وان قال عندي
ل	له كتاب في صندوق لرم	الكتاب	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزم	منها	الصناديق دون ما هي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بسرجه أو جارية بكر لزمه	البكاره و	السرجه أو ان لك مالا
و	وهو في ميراث أبي حكمتا	اليوم	بانه أقر على أية بدين أو في ميراثي منه فوعد	شرعت	فيه لا يلزمك ومضى
ق	قال درهم درهم درهم كان	الثاني	نا كيد ابنا (ف درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان) لا	لا	شرط التأكيده فقط
و	ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلاولين درهمان عندها	هل العلم	وأما اثالث فاذا
ص	صرح بانه تأكيده للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كد الثاني بالثالث قالوا
و	وجب درهمان وان أقر في	المحرم بال	ان وفي صغر بخمسمائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حملا
ت	تميز بسبب بان قال	أحد	هما مثلا عن مبيع والاخر قرض دخل الاقل منها	في الاكثر وان كانت	ت
م	مختلفة لزم الجميع وفي	أشهر	القبولين لوقال له على ألف درهم	جا	ت من ثمن خيرا وكان له قرض
ال	ألف فقضيته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولوقال والدار في يده وقوم	يقتفوا	نه بالمنازعة فيها اشترتها منكم
ع	عادم قرا ولوقال له على	أربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلفها و	ن	كان قد قال هي دين في
ر	رقبتي أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعمه بيمينه ولو أقر من
و	وجد في يده من	اثنا عشرة	انما زيد ثم أقر به العمر أخذها باقرا	ره	زيد وغرم لعمره ولو وقع
ض	ضرب من الاستثناء المنصل	في	الاقرار ولم يستغرق صح كعشرة الاتسعة	جعل	الاقرار بواحد وكذا
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام الادرهم وألف الاثوب في شرع	الله	جا اذا ثمن الثوب



١١٣

أقول من الألف ونهـ	ينه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك	أن يصدقه الحس وأيضاً	ق
لا يكذب الشرع كسبته	تعز	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتساباً	خالصاً	وأن يصدقه المستلحق فلو و	ل
حصل استلحاق صغير ثبت و	المحروس	نقل لانه ذابغ وكذبه لم يطل و	لو	استلحقه بالغاف كذبه فلا	ح
مدخل له اليه الابالينة	و	استلحاق الميت صحح اذا أتى به على و	جهه	وشروطه وورثه بل	س
لو قال لولد أمته هـ ذاو	الحمد لله	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاد فلو قال	ط
لهم عقت به في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاد ان لم تكن مزوجة	ومقر	بنسب ولد أمته المزوجه	ل
كذلك لان الولد للزوج و	يا	في فمين ألقى النسب بغيره شرطاً ملحقه (ن) با	با	الشروط التي ذكرناها	ك
ثم وهي أن يكون	رب	السبب الملحق به ميتاً وان يكون	من	يلحقه بالميت يـ علم	ج
يومئذانه وارث يـ وى	على	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحوزه لم يثبت (في) جنا	ت	بالمقر ولا يشاركه ولومات	ز
رجل وخلف عايوا	محمد	افاستلحق على وحده أحاط بـ ثبت فاس ما	ت	محمد وعلى حائز اثنه لزم	ح
النسب وصلى الله على محمد	وآله وسلم	غاية التسليم الموحب لكرامة في دار	النعيم	تـ م	ب

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل \* بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل

قد تجزى بالمطبعة الهيمية الجيـ \* ذات البراعة في الصناعة والا لات الجليـ \* طبع وتصحح هذا الكتاب  
عزير المال \* الذي عز أن ينسخ له ناسخ على منوال \* المسمى بعنوان الشرف \* أسكن الله مهمته في  
الجنات أعلى الغرف \* فقد أتى فيه بديع صنع لا يجارى \* وحسن وضع في هذا الاسلوب لا يبارى  
حيث احتوى روضه خمس ثمار في غصنه الاخضر \* هذا وليس على الله يستنكر \* ولما  
أطلق ملتزمه النظر في رايص محاسنه الهيمه \* سمع بالاساق على طبعه بتلك المطبعة  
السنية \* السكائنة بصرا المزيه \* وقاهامن الا فـات رب البريه \* الحالة  
بجارة حوش قدم العامره \* ادارة حضرة محمد افندي مصطفى ذى  
المآثر الباهره \* وقدم طبعه المنظم \* في أوائل شهر  
شعبان المعظم \* سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ  
حسن أحمد الرشيدى



وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم \* وشرف  
قدره الجليل  
وكرم

(١)

